الخليج العربي ..... المجلد الخامس عشر ..... العدد (2-4) 1983

مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ـ الجمهورية العراقية

مستقبل الامن الاقتصادي في منطقة الخليج العربي

طاهر جاسم التميمي و هلال يوسف الصالح

مركز البحوث الادارية والاقتصادية
كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة الموصل

توطئة

بعد ان دالت الممالك العربية ودويلاتها العديدة في قلب شبه الجزيرة العربية واطرافها، عاشت منطقة الخليج العربي في سبات مطبق يخيم عليها ظلام الجهل والصراعات القبلية، وتفتك بها الافات والامراض وعيش الكفاف، واصبح شعبها بتركيبته البدوية وما يسوده من نظام عشائري يعيش في حياة باهتة تتسم بحركة الترحال والتنقل طلبا لانتجاع الكلأ والماء، ولم يكن للحدود التي نشهدها اليوم اي وجود، فالارض مفتوحة لتنافذ السكان، وتمثل الواقع الاجتماعي بسيادة نمط واحد من الاعراف والتقاليد المتوارثة بالأطار الذي الغى التمايز والفوارق بين الراعي والرعية.

وقد غلبت اللغة العربية بآدابها على اسلوب التعامل اليومي ومثول القيم الاسلامية في تأطير سلوك المجتمع الخليجي، بما حقق لهم صفة التجانس في مجمل مفردات حياتهم كاملة، ولعل قسوة المناخ وظروفه المضطربة شكلت هاجس التحدي ازاء هذه المجموعات السكانية باستثناء سكان الواحات الذين امتهنوا الزراعة وعنوا بالري والصيد، اما سكان الشواطىء، فليس من سبيل سوى ركوب البحر بحثا عن اللؤلؤ باعتباره تجارة رابحة تغطي شحة الموارد الاخرى في هاتيك المناطق، وكان شيوخ العشائر هم المرجع لحل الخصومات والمنازعات لكونهم يمثلون اعلى سلطة

سياسية من خلال الولاء الذي يدين به افراد العشائر لمكانتهم الاجتماعية البارزة. وبصدد ارتياد غمرات البحار، يحدثنا احد الرحالة الاجانب ممن مروا بالمنطقة قبل مائة عام ونيف «ومن البحر و... من البر كان الناس يعتاشون، وكانوا في النصف الاول من كل عام يمخرون عباب البحر بقواربهم الصغيرة ليمارسوا عملية الغوص والبحث عن اللئاليء الراقدة في قيعان البحر، اما النصف الثاني من العام فيمضونه بالصيد والتجارة... الخ»*.

وتعد منطقة الخليج العربي بحكم موقعها الجغرافي الستراتيجي من الطرق الرئيسية في العالم لكونها تمثل حلقة اتصال بين الطرق الدولية التي تربط الشرق بالغرب، وتسهل عبور التجارة بين نصفي المعمورة، ذلك ان مدخل الخليج يشكل المنفذ الطبيعي المؤدي الى أقصر طريق بين جنوب ووسط أوربا ودول جنوب وشرق آسيا وبخاصة الهند، ولأن تجارة اللؤلؤ انحسرت وكسد سوقها بعد ان دخلت اليابان منافسا خطيرا في تصدير اللؤلؤ الصناعي باسعار زهيدة، الا ان المنطقة ماعتمت ريثا من الزمن لتعود فتنتعش بعد حين، بعد ان قيض الله لها مصدرا من مصادر الخير والرفاهية حيث تفجر النفط بكميات هائلة، واصبحت المنطقة وقتئذ مثارا لتصارع المصالح والاطماع الاجنبية وحفزها الغنى النفطي للتحرك بشتى الذرائع للسيطرة على المنطقة والتحكم بمنابع النفط واستنزافه بغير مقابل مجز لحكومات المنطقة، ومنذ قرون خلت وبعيد حركة الاستكشافات وما تلاها من غزو همجي، رزحت المنطقة المذكورة تحت وطأة التيارات المصطرعة من قبل الدول الاستعمارية تارة بلبوس التمدن لتطمين مصالحها التجارية والاقتصادية وأخرى للتحكم بثروات المنطقة والاستئثار بها واستغلال الايدي العاملة الرخيصة، والهيمنة على طرق التجارة الدولية، بما يعزز قدراتها على التصدي لأية مناوئة تستهدف مشاركتها في هذه الثروة الطائلة، وقد تمثل هذا التحرك المشبوه بتأسيس اول احتكار برتغالي تجاري في القرن السادس عشر، وما قام على انقاضه من نفوذ هولندي في القرن السابع عشر، ومزاحمة المصالح البريطانية التي تميزت بشدة فاعليتها واستحواذها على المنطقة الامر الذي مكنها من الحاق الهزيمة بالهولنديين وطردهم شر طردة، وقد قويت السيطرة البريطانية بحكم توثيق صلاتها التجارية مع دويلات المنطقة عن طريق شركة الهند الشرقية، ثم تحولت تلكم الصلات الى مسؤولية مباشرة نهضت بها حكومة التاج البريطاني وقتذاك، اذ أنيطت رعاية المصالح البريطانية بممثل التاج حاكم الهند بهدف الاشراف وتسيير الامور وفق متطلبات تأمين الاحتياجات البريطانية وتعظيم نفوذها، غير ان استقلال الهند في عام ١٩٤٧،* ادى الى ان تقوم وزارة الخارجية البريطانية بأدارة شؤون المنطقة ادارة مباشرة عندما عجزت وزارة المستعمرات البريطانية عن مواجهة حركات التحرر الوطني في المستعمرات البريطانية كافة، ولم يقف الشره الاستعماري عند حد الهيمنة البريطانية، اذ تحركت نوازع الاطماع الروسية والفرنسية لمزاحمة بريطانيا، وقد جوبهت روسيا وفرنسا بالوجود البريطاني، وعدم قدرة حليفة روسيا القيصرية المتمثلة بايران من تحقيق وصولها الى الشواطيء الدافئة، بعد التحالف الامريكي ـ البريطاني الذي سعى الى اثارة المشاكل بين حكومة طهران وسكان الخليج العربي من جهة، وما حركته من اغراءات المال والاستئثار ببحيرة النفط الهائلة في اقليم عربستان من جهة ثانية، مع مااستتبع ذلك من دخول ايران عضوا في حلف بغداد سيء الصيت. وهكذا ظلت المنطقة تنوء بثقل القهر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي مارسته الدول الاستعمارية، ومساعيها المحمومة للنهب والاستلاب بغير رحمة، وأصبح النفط نقمة على سكان المنطقة لانه حرك التناقض وتصادم المصالح والاطماع الاجنبية، للاستحواذ

---

* الدكتور سيف الوادي الرميحي التطور الاقتصادي والسياسي لاقطار الخليج العربي - ترجمه الى العربية الدكتور عبد السلام الادريسي، من منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة ٢٩، ١٩٨٠. ص ٧ - ٩

(*) نفس المصدر، ص ١٠.

على حصة الاسد من هذا المورد الطبيعي الذي يغذي عجلة الصناعة الرأسمالية، ويشبع نهم الجوع النفطي الذي تعاني منه الدول الصناعية بعد ان عجزت امدادات النفط الامريكي عن تلبية احتياجات الصناعة الامريكية نفسها، ناهيك عن احتياجات حلفائها في اوربا واليابان.

لقد تغيرت الخارطة السياسية بعيد حركات التحرر الوطني وقيام بعض الانتفاضات والثورات الوطنية،*، وفي طليعتها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وما ترتب عليها من خروج العراق من حلف بغداد، واتخاذه مواقف جريئة ازاء الشركات النفطية وبخاصة قانون (٨٠ لسنة ١٩٦١)، ثم بلغت التدابير الوطنية لاستعادة هذه الثروة الى اصحابها الشرعيين حدا بالغ الاهمية غب قيام ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨، واعلان التأميم التأريخي في ١٩٨٢/٦/١ بالمدى الذي جعل صحيفة التعامل بين دول المنطقة والشركات الاحتكارية، تتخذ اشكالا وملامح جديدة (مناصفة الارباح، وعقود المقاولة والمشاركة، وشراء الحصص المتبقية للشركات). لكن هذا التغيير ظل اسميا وسطحيا في الاغلب الاعم، ولم ينفذ الى جوهر المسألة النفطية، وظل الكارتل النفطي يحقق ارباحا خيالية دون ان يتأثر بتغير انماط استغلال النفط.

وفي هذا البحث سنحاول تسليط الاضواء على الاوضاع العامة في منطقة الخليج العربي، وبخاصة ما يتعلق منها بالامن الاقتصادي وما يندرج تحته من تفريعات تسهم مجتمعة في تشكيل الاطار الستراتيجي لهذه الرقعة من العالم الذي يتكالب فيه الكبار من اجل السيطرة والتحكم، وستكون نقاط البحث الرئيسية على هذا النحو:-

- الهيكل الاقتصادي لاقطار الخليج العربي.
- الثروة النفطية والفوائض.
- تركيب هيكل العمالة الوافدة وتأثيراته.
- الامن الغذائي في المنطقة.
- ضرورات التنسيق والتكامل.
- النتائج والمقترحات.

ان هذه الرؤية العلمية التحليلية باطارها التفسيري لواقع المنطقة ومستقبلها يستلزم الدقة في الطرح والتناول بروح موضوعية وحياد علمي نزيه كيما تكون محصلة البحث منسجمة وكفيلة بتحقيق الهدف منه، بقدر تلازمها مع هذه المنطقة التي تعد من اكثر المناطق التهابا، واشدها جذبا للمطامع والمصالح الاجنبية، وحسبنا الاجتهاد في تقصي الحقيقة واستبيان الدلالة بغير ادعاء، وعلى الله قصد السبيل.

تشير المصادر الجغرافية الى ان منطقة الخليج العربي وخليج عمان والشريط الساحلي المتاخم لهما تقع بين خطي عرض ٢٢,٣٠ - ٣٠,٣٠ درجة شمالا، وخطي طول ٤٨ - ٦٢ درجة شرقا، والخليج العربي منخفض كبير يعد امتدادا طبيعيا لوادي الرافدين (دجلة والفرات) او مايسمى بـ (دجلة العوراء)، ويفصل الخليج هضبتا ايران والجزيرة العربية حيث يمتد باتجاه جنوبي شرقي يبدأ بمدخل شط العرب شمالا، ثم يتجه نحو الشمال الغربي ليلتقي (برأس ما سندام)، ويبدأ بالاقتراب عندما يضيق مدخل الخليج في منعطف تضاريس يدعى (مضيق هرمز) في اقصى الجنوب الشرقي لحدود ايران. اما عرض الخليج في بدايته فيقدر بحوالي ١٤٠ ميلا ويتراوح عرضه عند المضيق بين ٤٥ - ٥٠ ميلا ثم يتسع في وسطه ليبلغ ٢٠٠ ميل. ان هذا المنخفض يتميز بسلاسل الجبال التي تحيط به عند التصاقه بالساحل الايراني، وقد وصل ارتفاع بعضها الى ١٠,٠٠٠ قدم* فيما يتميز قاع الخليج بخلوه من النتوءات المرجانية لابتعاده عن

---

* من ابرز التحركات في هذا المجال، الاجراءات التي اتخذتها حكومة الدكتور محمد مصدق بتأميم النفط الأيراني (١٩٥١) وقد سبقتها تدابير مماثلة في المكسيك وفينزويلا (١٩٤٩)، عندما قررت الاخيرة رفع حصتها الى ٥٠٪ من ارباح الشركات العاملة، ثم زادتها الى ٦٠٪.

* د. سيف الوادي الرميحي - مصدر سابق، ص ١٩.

مناطقها، وهو اقرب للاستواء في تضاريسه منه الى التجاويف وانبر وزات الصخرية الحادة مع اتسامه بالتموج قليلا. والمستقريء لتأريخ المنطقة الجغرافي يدرك ان منطقة الخليج الى وقت قريب كانت تفتقر الى ميناء بحري جيد، ويتعرف على ان الانهار - الدائمة التي تصب فيه هي (دجلة والفرات والكارون)، وتتصل مياهها بمياهه عن طريق شط العرب، وفيما عدا ذلك لاترفده مصبات نهرية زاخرة اللهم الابعض الانهار المتقطعة ذات المياه المالحة، وفي الوقت ذاته لم نجد اي انهار اخرى تصب فيه على امتداد الشواطيء العربية. اما مياهه العذبة فهي نزرة عسيرة المنال باستثناء بعض الينابيع العذبة والابار في جزيرة البحرين وواحة القطيف وفي صدر الخليج. ويدرك زملاؤنا الجغرافيون ان منطقة الساحل العربي هي اكثر انخفاضا على امتداد المنطقة الطويلة التي تنحدر تدريجيا ما بين وسط هضبة الجزيرة العربية وضفاف الخليج، ولاتقطع هذا الانحدار المستمر سوى منطقة عمان الجبلية الواقعة في اقصى الجنوب الشرقي، حيث تحد منطقة الساحل العربي من الشرق (بالدهانة)، وهي ارض صخرية صلبة تعترضها كثبان رملية تنزلق باتجاه الجنوب الشرقي بشكل متصل حتى تلتحم شرقا في عمان بقمم صخرية تمتد الى منطقة (الربع الخالي) في المملكة العربية السعودية. اما المنطقة الشمالية الغربية من الساحل التي تضم دولة الكويت والاحساء والسعودية، ونتوء قطر الممتد في الخليج وجزءا من عمان فهي أراض مستوية اوتتخذ أشكال وديان عميقة، وفيما عدا بعض المساحات الصالحة للزراعة، فان المنطقة عموماً سهول خالية من الزرع والفرع نتيجة زحف الصحراء والرمال، وان تظهر لنا بعض النباتات والحشائش الرعوية المحدودة. وقد امتاز ساحل عُمان الممتد من رأس الشام حتى ابو ظبي (١٦٠ ميلاً باتجاه الجنوب الغربي) بأنه منخفض رملي مقفر تتخلله انهار صغيرة وبحيرات ضحلة، وتقع على هذه الانهار بعض البيوت المتناثرة المشيدة بالحجارة وتتألف سلطنة عُمان من عدة امارات تمتد على طول الساحل (٣٠٠ ميل) ابتداءً من جزيرة قطر الى مقاطعة رأس الاخضر شمال السلطنة العمانيه وعلى الرغم من ان اقطار الخليج العربي تقع خارج منطقة الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، بيد انها تعاني من تأثيرها غير المباشر وقد اتسمت هذه المنطقة بصيف حار جدا حيث تنحبس الامطار وتتراوح الدرجات الحرارية مابين ١٠٠ - ١٢٠° فهرنهايت في الظل، لكن الحرارة تميل الى الاعتدال عند حلول الليل، في حين نجد ان الرطوبة وبخاصة في المناطق الشمالية تصل في الغالب الى ١٠٠٪، فضلاً عن ان الشواطىء الطويلة لم تستطع ان تطفىء وهج الحرارة اللهاب الا في حدود ضيقة، لان حرارة المياه قرب السواحل كثيراً ماتصل الى (١٠٠°) فهرنهايت بينما نلاحظ ان الشتاء يمتاز بالبرودة والطقس العاصف المتقلب، اذ تتراوح الامطار الساقطة اثناء الموسم عادة مابين ١ - ٥ بوصة، مع ان الشتاء يبتدىء بالنصف الثاني من تشرين الثاني حتى منتصف آذار، فيما يمتد فصل الصيف ابتداء بمايس حتى نهاية تشرين الاول، وما تبقى يمثل اويقات انتقالية تسودها الحرارة حينا، ورياح شمالية لطيفة في منطقة المشارف العليا للخليج حينا آخر.*

أولا - الهيكل الاقتصادى لاقطار الخليج العربى:

قبل تناول الواقع الاقتصادى للمنطقة، يتحتم علينا فى سياقات البحث العلمى رصد الخصائص والسمات المشتركة فى اقتصادات الخليج العربى وتباين مستويات نموها وتطورها فى الفترة التى أعقبت ظهور النفط، لتكون مدخلا مناسبا لتشريح الهيكل الاقتصادى لاقطار المنطقة عموما والتعريف به، ومن ثم محاولة رسم الصورة التى يمكن ان يكون عليها فى قابل تأريخه، فقد دللت الدراسات والبحوث على ان ثمة صفات تكاد تمتلك صفة الغلبة على اقتصادات المنطقة كافة، منها على

* المصدر نفسه، ص ٢٣

سبيل المثال: -[1]

١- ان اقتصادات المنطقة تتسم بكونها وحدات اقتصادية صغيرة ذات هياكل مشوهة لا تمتلك الترابط والتنسيق بين مكوناتها (الزراعة والصناعة والتجارة. . . الخ)

٢- ان أغلب قطاعات تلكم الاقتصادات تتميز بالضعف وتدنى الانتاجية وفى الوقت ذاته، تتصف بالتماثل والتشابه بانتاجها/والمواد التى تنتجها.

٣- سيادة نمط الانتاج الاستهلاكى وقصورها عن تحقيق أى تراكمات رأسمالية لغياب التخطيط، وفقدان سلسلة انتاج وسائل الانتاج.

٤- اعتمادها الكلى على الاقتصادات الرأسمالية فى الدول الصناعية الكبرى لسد احتياجات المواطنين، بما فى ذلك استيراد السلع الاستهلاكية بعامة والمواد الغذائية الاساسية بخاصة، وهو ما قادها الى التبعية الاقتصادية.

٥- تعتمد غالبية أقطار المنطقة ان لم تكن كلها على مصدر رئيسى واحد لتوليد الدخل القومى هو(النفط، حيث يشكل نسبة عالية من مجمل الانتاج المحلى ومن الصادرات وموارد الميزانية العامة.

٦- تفتقر المنطقة عموما الى الموارد الطبيعية الاخرى، وان وجدت فانها لم تستغل بشكل اقتصادى.

٧- ضيق السوق ومحدودية حجمها، وضعف اسهامها فى امتصاص الانتاج المحلى.

٨- ضعف هيكل الصادرات اذا ما استثنينا (الصادرات النفطية) وتميز موازين المدفوعات بالعجز غالبا، مقابل تضخم هيكل الاستيراد.

٩- قلة الكثافة البشرية، وندرة الخبرات، والتخصصات والمهارات بين القوى العاملة المحلية، والاعتماد على الخبرة الاجنبية والايدى العاملة الوافدة.

ان هذه الخصائص المشتركة بين هياكل اقتصادات المنطقة، تفسر لنا الواقع الاقتصادى الراهن وتعثره فى تحقيق أية تنمية اقتصادية اجتماعية ناجحة، ذلك ان طبيعة الانظمة السياسية ومنهجها الفلسفى مازالا السبب الرئيس فى نكوص المهمات الانمائية وتطوير الاقتصادات الوطنية، لتشكل سياج الامن الاقتصادى لابناء المنطقة، فالتخلف والضعف فى هاتيك الهياكل أدى الى اعتماد المنطقة على سلعة النفط الآيلة للنضوب، وتوافر النفط بالكميات الكبيرة وما يدره من عوائد مالية قاد أقطار المنطقة الى اهمال الزراعة وعدم دخول الصناعة بشكل جدى، ومن ثم أدى ذلك الى تعثر الجهود التى بذلتها بعض الاقطار فى الاتجاه الانمائى لتأمين بديل اخر عن النفط ليكون مصدرا تمويلياً للتنمية، نتيجة لغياب التخطيط، والتخبط (بغير موازنة) فى السياسات التنموية وبرامجها السنوية، زد على ذلك ان التماثل أو التشابه فى الهياكل الاقتصادية وانتاجها، بقدر ما خلق حمى تنافسية بين اقطار المنطقة، بقدر ما ساعد على تعميق الفجوة والانقياد الى الاقتصاد الرأسمالى وسطوته الاحتكارية بسبب قصور الانتاج من جهة، وضيق السوق المحلية من جهة أخرى. واستطرادا مع هذا المنحنى يمكن ان نؤشر النمط الغالب فى اقتصاد كل قطر على انفراد بغية التصرف على المجمل العام للهيكل الاقتصادى الخليجى.[2]

المملكة العربية السعودية:

مما لا لبس فيه ان الناتج المحلى الاجمالى فى المملكة سجل زيادات كبيرة خلال الفترة ٦٨/٦٩ حتى نهاية ١٩٧٥/٧٤، بلغ متوسطها٦ر٤٢٪، انخفض الى

(١) مدحت الحيالي - تحليل العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية العراقية واقطار الخليج العربي - مطبعة الارشاد ١٩٧٨، ص ١٨ - ص ٢٠.

(٢) للكاتب انظر:
طاهر التميمي - الواقع الاقتصادي والسياسي في الاقطار الخليجية - مجلة الوطن العربي، العدد ١١٨، السنة العاشرة، دمشق ١٩٦٨، ص ١١٥.

٢ر٣٣٪ فى عام ٧٨/٧٩، وتعزى هذه الزيادة الى تنامى اهمية النفط كمادة اساسية فى الاقتصاد السعودى واطراد زيادة العوائد النفطية بعد اتفاقيتى طهران وجنيف، وتصحيح الاسعار غب حرب تشرين العربية ١٩٧٣، حيث بلغت العوائد المالية ٧٢٦٩ مليون ريال سعودي في عام ١٩٦٩، و٢٦٢٨٤ مليون ريال عام ١٩٧٣، و٣٠٩٧٣ مليون ريال سعودي (١٠٢٢١٢ دولار) فى عام ١٩٨٠، وترتب على ذلك ازدياد مساهمة النفط فى الناتج المحلى الاجمالى من ٤٥٪ (بالاسعار الجارية عام ١٩٧٣) الى ٦٤٪، ثم الى ٧٧٪ خلال ١٩٨٠، و١٩٨١ بالترتيب.(٣)

اما فى نطاق صناعة التكرير، فقد زادت المساهمة من ٩٨٤ مليون ريال سعودى فى عام ١٩٦٩/٦٨ الى ٥٧١٨ مليون ريال فى عام ١٩٧٥/٧٤، زادت بعد ئذ الى ٧٤١٠ مليون ريال عام ١٩٧٩. فيما أسهم قطاع البناء والتشييد من ٩٧٧ مليون ريال الى ٤٧٦٢ ريال خلال الفترة ٦٩-١٩٧٦، وتبدو الحال نفسها فى قطاع النقل والمواصلات، حيث بلغت مساهمته ٣٤٤٥ مليون ريال فى نهاية عام ١٩٧٥، مقابل ١٧٣ مليون ريال عام ١٩٦٩، أضف الى ذلك مساهمة قطاع تجارة الجملة والمفرد التى بلغت ٣٣٨١ مليون ريال عام ١٩٧٥، مقابل ٩٣٠ مليون عام ١٩٦٩، بينما اسهم قطاع الخدمات والحكومة بـ ١٦١٥ ثم ٥٥٩٦ مليون ريال خلال الفترة ٦٩ - ١٩٧٥ على التوالى، اما القطاع الزراعى فقد خصصت له ٦ر٠٪ من مجموع المساحة الكلية للسعودية، بيد ان اسهامه فى الناتج المحلى لم يكن متناسباً مع الاهمية النسبية التى حظى بها من لدن الحكومة، اذ بلغ معدل نموه الحقيقى ٦ر٣٪ خلال الخطة الاولى، وهو دون المستهدف المحدد بالخطة ٦ر٤٪، فيما نجد التجارة الخارجية قد أتصفت بطغيان الصادرات النفطية على مجمل الصادرات السعودية، وتراوحت النسبة بين ٦ر٩٩٪ - ٧ر٩٩٪ للفترة من ١٩٧٢ - ١٩٧٨ على التتابع. فى حين غلبت على الاستيرادات مجاميع السلع الغذائية والالات والمعدات والسيارات ومواد البناء، وقدر الانفاق على الواردات بـ ١١٥٥ مليون ريال عام ١٩٦٢، ليبلغ ٢٣٢٢٠ مليون ريال عام ١٩٧٥.(٤)

وبملاحظة سريعة لاستشراف صورة الواقع الاقتصادى للمملكة، يتبين لنا ان القطاع النفطى تمثل بالسيادة المطلقة (نسبة أو رقما أجماليا) على اجمالى النشاط الاقتصادى العام، اذ يظهر لنا الميزان التجارى سيطرة مادة واحدة هى النفط ومشتقاته على هيكل الصادرات، وباستبعاد النفط، يكون صافى الصادرات السعودية سلبا بما لايختلف عليه اثنان، فقد قدرت الصادرات غير النفطية بالعجز مقابل الاستيرادات، اذ مثلت (٢٢٠٤ مليون دولار).

-,٦٦٨ مليون ريال سعودى عام ١٩٧٣، وتنامت بالسلب لتبلغ فى عام ١٩٧٧ حوالى (-,١٢٧٧١ مليون دولار)، أى ما يعادل - ٣٨٧٠ مليون ريال سعودى (٥)، وهو أمر يؤكد حقيقة اعتماد المملكة بشكل مطلق على سلعة وحيدة هى النفط.

الكويت:

تميزت هى الاخرى بأقتصادها أحادى الجانب ثنائى التركيب بسبب تعويلها على النفط مادة رئيسية تسهم فى نسبة كبيرة فى الناتج المحلى الاجمالى والتجارة الخارجية، حيث بلغت مساهمته فى الصادرات خلال الفترة ٧٢ - ١٩٧٨ حوالى ٩٣٪، و٩١٪، و٩٤٪، و٩١٪،

(٣) عالم النفط، المجلد ١٣، العدد ١٧، تشرين الثاني ١٩٨٠، ص ٧.

(٤) نشرة الاوابك، العدد العاشر، السنة الخامسة، تموز ١٩٨٠، ص ٨٩، وكذلك راجع: - مصلحة الاحصاءات العامة، وزارة الاقتصاد والمالية، الحسابات القومية للمملكة العربية السعودية ٨٦/ ١٣٨٧هـ، وكذلك التقرير السنوي / مؤسسة النقد العربى السعودي ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م.

(٥) النفط والتنمية، العدد الاول، السنة السادسة، تشرين الاول ١٩٨٠، ص ١٦٠

و٩١٪، و٩٠٪، و٩١٪ على التوالى. فى الوقت الذى تضاعف فيه الناتج المحلى الاجمالى للفترة ٧٠ - ١٩٧٥ من ٩٦١ مليون دينار كويتى الى ٣٢٣٠ مليون دينار كويتى ممثلا زيادة خلال تلك الفترة تقدر بـ ٣٠ر٧٪، اما القطاعات الاخرى فقد اسهمت بـ ٣٢٪ عام ١٩٧٢، زادت الى ٤٠٪ عام ١٩٧٣، وبعد ذلك تدنت الى ٣١ر٢٪ عام ١٩٧٤، الأمر الذى يدلل على انتفاخ القطاع النفطى وهيمنته على مجمل الصادرات الكويتية، اما النسبة المتبقية ٦٪ من هيكل الصادرات فتتمثل باعادة التصدير والصادرات المحلية، فى حين تتركز الواردات باقيامها الكبيرة على السلع الغذائية والكماليات والالات والسيارات (٦)، حتى لتبدو الكويت وبعض أقطار الخليج وكأنها سوق للصناعة الرأسمالية، ولعب التاجر الخليجى دور الوسيط فى البيع لقاء عمولة أوهامش ربح يناله من الطرفين البائع والمشترى.

دولة الامارات العربية المتحدة:

نظرا للتطور السريع والقفزات الكبيرة فى القطاع النفطى منذ عام ١٩٧٣، فقد ازداد معدل الانتاج القومى ثلاث مرات فى عام ١٩٧٤، وحقق معدل نموقدره ١٠ - ١٥٪ فى عام ١٩٧٥، ازاء ٣ - ٥٪ عام ١٩٧٢، ولانه من الاستحالة بمكان قياس معدلات التضخم النقدى فى هذه الدولة، فقد تعذر تقدير معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى. (٧)

بيد ان بعض التقارير الرسمية تشير الى مساهمة النفط فى الناتج المحلى الاجمالى بلغت ٨٢٪ فى عام ١٩٧٤(٨). فيما شكل القطاع النفطى حصة الاسد فى هيكل صادرات الامارات المتحدة، اذ بلغ ٩٦٪ عام ١٩٧٢، ثم ٩٧٪، و٩٨ر٦٪، و٩٧ر٧٪، و٩٦٪، وبعد ذلك ٩٦٪، ثم ٩٥٪ للاعوام ١٩٧٣ حتى ١٩٧٨ على التوالى(٩). ويلى قطاع النفط من حيث الاهمية النسبية قطاع المقاولات والاشغال حيث بلغت مساهمته ٩٪ عام ١٩٧٠، ارتفعت الى ١١٪ عام ١٩٧٢، ثم عادت وانخفضت الى ٧٪، و٤٪، خلال عامى ١٩٧٣، و١٩٧٤ بالترتيب. ان هذه المؤشرات الرقمية تشير الى مدى سيطرة القطاع النفطى فى بنية الناتج المحلى الاجمالى والصادرات، بالقدر الذى يؤيد ما ذهبنا اليه، كون هذه الدولة تعتمد هى الاخرى على سلعة واحدة، وهى دلالة اكيدة على ارتباط اقتصادها الأحادى بتبعية وثيقة للسوق الرأسمالية الدولية ومضارباتها، واحتكاراتها التى تتحكم باسعار النفط.

دولة قطر:

بلغ الدخل القومى عام ١٩٧٢ ما يقرب من ٣٠٠٠ مليون ريال قطرى (٧٥٠ مليون دولار)، ثم ارتفع الى ٩٠٠٠ مليون ريال بمعدل زيادة قدرها ٣٠٠٪ فى عام ١٩٧٥، وقد سعت الدولة الى تحديد اعتمادها على النفط عن طريق بناء اقتصاد متوازن، لكنها على الرغم من هذا التوجه، فقد ظل النفط هو القطاع السائد، اذ شكلت صادراته ما بين ٩٦٪ -٩٩٪ خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٨(١٠) من جملة صادرات قطر، اما النسبة المتبقية فقد توزعت بين اعادة تصدير بعض السلع المعمرة كالموبيليا والثلاجات والغسالات والسكاير(١١).

سلطنة عمان:-

قدر الناتج الاجمالى للسلطنة بحوالى ١ر١٢٥ مليون ريال

(٦) مجلس التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، نشرات التجارة الخارجية، التقرير الاقتصادي لعام ١٩٧٥، ص ١١١، كذلك انظر: نشرة الاوابك، العدد ١٠، السنة ٥، مصدر سابق، ص ٨٩.

(٧) الدكتور عبد المقصود عيس - مستقبل العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج العربي - الندوة العلمية العالمية الرابعة لمركز دراسات الخليج العربي ١٩٨١، ص ١٣ - ص ١٥.

(٨) مديرية التخطيط، الاحصاءات السنوية، أبوظبي، السنوات ٧٠/ ١٩٧٤

(٩) نشرة الاوابك، العدد ١٠، السنة ٥، تموز ١٩٨٠، ص ٨٩.

(١٠) الموضع نفسه.

(١١) الوضع الاقتصادي في قطر/ وزارة التجارة والاقتصاد، التقرير السنوي لعام ١٩٧٩

عمانى فى عام ١٩٧١، ثم تحسن الوضع ليصل الى ٦٧٣ر٤ مليون ريال عام ١٩٧٥ بمعدل نمو سنوى قدره ١٧٪ للفترة ٧٠ - ١٩٧٣، و ٢٣٦٪ عام ١٩٧٤، و١٨٪ عام ١٩٧٥، ثم زاد معدل النمو السنوى الى ١١٦٪ عام ١٩٧٩. فيما بلغت حصة اسهام النفط فى الناتج المحلى ٥٨٪ فى عام ١٩٧١، وارتفعت الى ٦٨٪ عام ١٩٧٥، ثم الى ٨ر٧٥٪ عام ١٩٧٩. اما الزراعة فلم تتعد مساهمتها ١٧ مليون ريال سنويا للفترة ٧١-١٩٧٦، وقطاع البناء والتشييد، ٤ر٢٠ مليون ريال عام ١٩٧١، و٩ر٦٥ مليون ريال عام ١٩٧٥، اما القطاعات الاخرى فقد بلغ نصيبها ١٢ مليون ريال عام ١٩٧١، زاد الى ٦ر١٣٠ مليون ريال عام ١٩٧٥، فى حين تراوحت حصة النفط من اجمالى صادرات السلطنة بين ٩٧ - ٩٠٪ للفترة ٧٢ - ١٩٧٩، اما صافى التحويلات الخاصة فقد حقق عجزا متزايدا شأنه شأن الاقطار الخليجية الاخرى بأستثناء القطر العراقى، حيث بلغ العجز ٩ مليون ريال للفترة ٧٢- ١٩٧٣، ثم زاد الى ١ر٥٣ للسنتين التاليتين، فى الوقت الذى زاد العجز فى الحساب الجارى من٤ر١٦ مليون ريال عام ١٩٧٢، الى ٦ر٧٠ مليون ريال عام ١٩٧٥، و١ر٨٥ مليون ريال عام ١٩٧٩(٣).

البحرين:-

تعد العائدات المالية من النفط، أكبر مصدر لعوائد الحكومة، اذ وصلت مساهمتها فى الميزانية قرابة ٨٠٪ عام ١٩٧٤، فيما تشكل العائدات غير النفطية النسبة المتبقية (٢٠٪)، وأهم هذه العائدات تستحصل من رسوم الميناء والكمارك واعادة التصدير وفوائد القروض المقدمة لبعض الدول النامية، وتأسيسا على ذلك نجد ان القطع الاجنبى المتحقق من القطاع النفطى زاد من ١٠١ مليون دولار عام ١٩٧٣، الى ٤٥٦ مليون دولار عام ١٩٧٦ (لم يتسن لنا تحويل المبلغ الى دنانير بحرينية)، وتأتى هذه العوائد من ثلاثة مصادر، الاول منها يتضمن الريع وضريبة الدخل التى تدفعها شركة نفط البحرين بالاضافة الى حصة الحكومة من النفط الذى تقوم ببيعه لحسابها، أما المصدر الثانى فيتمثل بعوائد النفط المتأتية من حقل(ابو سعفة) التى زادت بنسبة ٣٠٠٪ عام ١٩٧٤، والثالث يتعلق بالنفقات المحلية لشركة نفط البحرين، وقد زاد الناتج المحلى الاجمالى الى ٣٧٢ مليون دينار بحرينى عام ١٩٧٥، بنسبة زيادة قدرها ١٥٩٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٧٤ (١٣). وتعزى هذه الزيادة في معضمها الى الزيادة المتحققة فى قطاع تكرير النفط، حيث زادت مساهمته من ٥٠ مليون دينار بحرينى فى ١٩٧٢، الى ٢١٣ مليون دينار عام ١٩٧٥، أضف الى ذلك مساهمته قطاع استخراج النفط التى زادت من ٣٧ مليون دينار الى ٧٤ مليون دينار للعامين ٧٢ - ١٩٧٥، ويأتى دور وحدة البنوك الاجنبية وسيلة فاعلة لفتح أبواب الجزيرة امام المؤسسات المالية العالمية، ومع ذلك، فأن القطاع النفطى يظل السمة البارزة التى يتسم بها اقتصاد الدولة بالاحادية(١٤).

القطر العراقى:-

بلغت نسبة تطور استيرادات القطاع التجارى العام ٥ر٨٣٪ بعد ان كانت قبل عام ١٩٦٨ لا تشكل سوى ٤٣٪، ولعل السبب يعود الى تحرير التجارة الخارجية واحتكارها من قبل الدولة، ففى عام ١٩٧٣ كان نصيب القطاع التصديرى من السلع المصدرة عدا النفط ٦ر١٨

---

(١٢) مديرية الاحصاء الوطنية/ النشرة السنوية لعام ١٩٧٥، كذلك راجع:- محمود علي الداود- سلطنة عمان والتطور الاقتصادي والاجتماعي - مجلة النفط والعالم، العدد ٩٨، نيسان ١٩٨٢، ص ٣٨ - ٣٩.

(١٣) الوضع الاقتصادي في البحرين/ ندوة التعاون الصناعي بين دول الجزيرة العربية للفترة ٢٨ - ٣١/ ٣/ ١٩٧٦.

(١٤) ندوة التعاون الصناعي بين دول الجزيرة العربية للفترة ٢٨ - ١٩٧٦/٣/٣١. وزارة المالية والاقتصاد الوطني/ الاحصاءات ١٩٧٦، وكذلك منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط اوابك/ التقرير السنوي ١٩٧٧.

مليون دينار عراقي من مجموع ٥ر٣٢ مليون دينار، ومثلت السلع غير النفطية منها ٣ر٥٧٪. اما العوائد النفطية فقد شكلت الأساس التحويلي لخطط التنمية القومية في القطر، حيث بلغت ٥٧٥ مليون دولار عام ١٩٧٢، و١٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٣ واستمرت بالارتفاع لتصل الى ٢٥٩٨١ مليون دولار عام ١٩٨٠[١٥]. وبلغ المتوسط لمعدلات النمو السنوية للفترة ٦٩-١٩٧٩ على اساس الاسعار السائدة كما هو ادناه:-[١٦]

الناتج المحلي الاجمالي ٨ر٢٠٪ للفترة ٦٩ - ٩٧٩
الصادرات الاجمالية ٣ر٢٧٪ للفترة نفسها
الاستيرادات الكلية ٢ر٣٢٪ للفترة نفسها
النفقات الحكومية ٧ر١٩٪ كذلك

٪ ١٠٠

وقد سيطرت الصادرات النفطية على اجمالي صادرات البلد شأنها في ذلك شأن الاقطار النفطية الخليجية، وبلغت على التوالي ٩٢٪، و٩٤٪، و٨ر٩٨٪، و٦ر٩٨٪، و ٣ر٩٨٪، و ٤ر٩٨٪، و ٦ر٩٨٪، للسنوات ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، و١٩٧٨[١٧]. اما الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ بسعر كلفة عناصر الانتاج لعام ١٩٧٨ (بالاسعار الجارية) موزعا على القطاعات الاقتصادية على هذا النحو[١٨]

القطاعات السلعية ٨ر٣٩٣ ٥* ٠ر٧٩٪ القطاعات التوزيعية ١ر٧٧٥ ٣ر١١٪
القطاعات الخدمية ٧ر٨٧١ ٧ر١٢٪ ناقص رسم الخدمة المحتسب ٤ر٢٠٢ ٠ر٣٪
الناتج المحلي الاجمالي =٢ر٦٨٣٨ =١٠٠٪

اما القطاع الزراعي فقد تدنت مساهماته في الناتج المحلي الاجمالي على الرغم من كثافة الجهود المبذولة باتجاه تطوير مساهماته وتصعيد وتائر نموه، سواء من حيث التخصيصات المالية، أو توفير التأليل (المكننة) واستخدام نظام التقنين المائي والاسمدة والبذور المحسنة. . . . الخ، حيث انخفضت نسبة مساهمته على الرغم من اهميته النسبية الى ٨٪ عام ١٩٧٦، والى ٣٪ عام ١٩٧٩، فيما كانت ٧ر٢١٪ عام ١٩٥٦، و١١٪ عام ١٩٧٤،[١٩] وانسجاما مع هذه الصورة فان القطاع الصناعي لم يحقق غير ٣, ٩٪ من أجمالي الناتج المحلي عام ١٩٧٤ ووصلت النسبة الى ١, ١٢٪ عام ١٩٧٩، وهي نسبة متدنية مقارنة بالاهمية النسبية للقطاع الصناعي الذي يعد الركيزة الاساس للانطلاق والانعتاق من طوق الهيمنة النفطية، هذا المصدر الآيل للنضوب. اما القطاعات الاخرى فقد اتسمت مساهماتها بالتواضع ولم تستطع بحجم اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي ان تقلل من الاهمية السائدة للنفط وامتلاكه صفة السيادة والغلبة سواء في مجمل الصادرات أو الناتج الاجمالي، ولقد خطط ان لا يزيد نصيب قطاع النفط عن ١ر٧٩٪ في الناتج المحلي الاجمالي خلال الخطة ٧٦ - ١٩٨٠، لتملأ القطاعات الاخرى النسبة الباقية، الا ان الحال لم تتغير، فلا القطاع النفطي تراجع عن سيطرته نتيجة حاجة الدولة الى القطع الاجنبي، ولا استطاعت القطاعات الاخرى ان تطفر باسهامها المتواضع الى مستوى أفضل يسد الفراغ الذي يتركه

(١٥) نفط وتنمية / العددان ١-٤، السنة ٧، تشرين اول ١٩٨١، وشباط ١٩٨٢، ص ٨٣.

(١٦) عالم النفط / المجلد ١٣، العدد ٤٠، مايس (أيار) ١٩٨١، ص ٦.

(١٧) نشرة الاوبك / العدد ١٠، السنة ٥، مصدر سابق، ص ٨٩.

(١٨) المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٨، جهاز مركزي للاحصاء، وزارة التخطيط، الجمهورية العراقية، ص ١٣٤.

*الأرقام أولية.

(١٩) طاهر التميمي - التطور التاريخي للتعاونيات الزراعية، دراسة مقارنة، مع اشارة خاصة للتجربة العراقية - مقبول للنشر في مجلة الاقتصادي ١٩٨٢. ص ٣٧

النفط عند تحجيمه. (٢٠)

مما تقدم نستطيع التأكيد على مايلى :-

١- اعتماد اقطار المنطقة كليا على المادة النفطية فى مجال اسهامها بالناتج المحلى الاجمالى، وفى الصادرات الخارجية، واستئثاره بنصيب وافر لا يدانيه فيه أى قطاع اخر.

٢- هذا الاعتماد يعكس حقيقة الاقتصاد أحادى الجانب ثنائى التركيب، وهو بقدر ما يضعف هياكل الاقتصادات الوطنية، ويشدها الى النظام الاقتصادى العالمى الرأسمالى، بقدر ما يضعف دورها التساومى وثقلها الاقتصادى والسياسى لمواجهة التكتلات والازمات الاقتصادية.

٣- وقد قاد هذا الاعتماد الى تواكل على العوائد النفطية، وبالتالي قلل من توجهات الاقطار الخليجية الى التنمية أو الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الاخرى بحكم ما تملكه من رؤوس أموال ضخمة كفيلة بتطوير هاتيك القطاعات وتصعيد فاعليتها الانتاجية بما يؤمن استقرار هياكلها الاقتصادية ويحقق لها التوازن والاستقرار.

وزبدة المخض كما يقال ان اقتصادات المنطقة، كانت وما زالت وستظل الى فترة غير قصيرة معتمدة بشكل أساس على هذه السلعة الفريدة من نوعها، والتى تتعرض الى الاستنزاف السريع، وتخضع الى سطوة الكارتل النفطى وتحكمه بالسوق النفطية العالمية، وقد يأتي اليوم الذى تظهر بدائل جديدة ورخيصة تحول دون اقبال الدول المستهلكة على استيراد النفط بالحجم الذى سيسد الباب بوجه اقطار المنطقة، ويشل فعالياتها وانشطتها الاقتصادية بعد انقطاع الموارد النفطية، الأمر الذى يتعين عنده الالتفات جديا وبحرص شديد الى أيلاء القطاعات الاقتصادية الاخرى اهتماما استثنائيا متزايدا وبخاصة قطاعى الزراعة والصناعة بحيث تستطيع تأمين احتياجات السكان وتلبى احتياجات ومستلزمات التطور والتقدم فى عموم المنطقة.

(٢٠) الدكتور محمد عزيز شكري - الدول العربية الخليجية والمجتمع الدولي - مركز بحوث الخليج - الكويت ١٩٧٩

ثانيا- الثروة النفطية والفوائض

سبق لنا التعرف على ان القطاع النفطى كان ولم يزل يمثل العمود الفقرى للاقتصادات الخليجية، وبغيره، ستقع المنطقة فى منزلقات خطيرة لاتحمد عقباها، وقد اثبتت الاحصاءات والبيانات الرسمية، مدى اعتماد اقطار المنطقة على هذه الثروة والانتفاع مما تدره من عوائد، هى بالمحصلة المصدر الاساس للتمويل الاستثماري والجارى. ونجد لزاما علينا هنا التوقف عند هذه الثروة تأريخيا ونستعرض أبعادها الاقتصادية والسياسية، لنترسم أى طريق واسلوب تنتهجه اقطارنا الخليجية فى توظيف عوائدها النفطية، وأين تذهب تلكم الفوائض، وما دورها فى خدمة التنمية الاقتصادية فى عموم اقطار وطننا العربى الكبير، وسنقسم هذا التفريع الى تفريعين أصغر تسهيلا لتأطير الواقع الحالى والصورة المستقبلة لهذه المادة استخراجا وتسويقا ونقلا الى حيث سوق الاستهلاك، وما فعلته الامتيازات سيئة السمعة من انعكاسات تمثلت بهدر هذه الثروة واستلابها بمقابل بخس، ثم نستكشف التطورات التصحيحية على الاسعار بعد قيام منظمة الاوبك، والنتائج التى رشحت عن حرب تشرين ١٩٧٣، بغية استشراف الأفق السليم الذى يحدد لنا مسار العوائد النفطية وتناميها وتراكمها لدى دول الفائض واتساعا مع هذا الاتجاه الموضوعى سنعمد الى تقسيم هذه الفقرة الى :-

أ- مرحلة ظهور النفط من الامتيازات حتى السيطرة الوطنية.

ب- الفوائض النفطية واسلوب استثمارها.

أ) ظهور النفط من الامتيازات حتى السيطرة الوطنية :-

عرفت المنطقة العربية النفط وبخاصة العراق، منذ أكثر من سبعة الاف سنة، حيث استخدمه العراقيون القدامى كمادة قيرية فى شتى المجالات المعروفة وقتذاك، اذ استعمل فى رصف الطابوق عوضا عن الجص المستخدم حاليا،

واستعين به فى التسقيف وصناعة الزوارق والتبليط والبناء وقبل حوالى ثلاثة الاف سنة، استخدم لاغراض الانارة بعد تصفيته بشكل بدائى فى مدينة كركوك العراقية، فضلا عن استعمالاته فى المعالجة لبعض الامراض الجلدية، وأعمال التحنيط، الا ان النفط كمصدر للطاقة تم اكتشافه بعد عمليات التحرى والتنقيب والمسوح الجيولوجية المتعددة، التى ارتبطت بحاجة الصناعة الى مصادر الطاقة المحركة لعجلات الانتاج الواسع فى الدول الصناعية، وتحرك الاخيرة لغزو المنطقة العربية بعد ان تأكد لها، بان هذه المنطقة تعوم على بحيرة هائلة من النفط، وقد اصبحت المنطقة بعدئذ مسرحا للصراع والتنافس السياسى العنيف، من أجل الظفر بعقود الامتيازات، بهدف استغلال الموارد النفطية بشراهة لم يعرف لها التاريخ مثيلا، وكان من نتيجة اندفاعة المطامع الاستعمارية تكبيل أقطار الخليج العربى بعقود الامتيازات الظالمة التى أضافت الى جانب القيود السياسية، قيودا أخطر منها هى القيود الاقتصادية والتحكم بثروات المنطقة واستلابها بلا أدنى رحمة. (٢١)

لقد وقعت أقطار هذه المنطقة الحيوية تحت وطأة وقسوة الامتيازات بحسب التوتر الزمنى على النحو الآتى: -

١- القطر العراقى: حيث تمثلت به سنوات الامتيازات فى عام ١٩٢٥، و١٩٣٢، و١٩٣٨.

٢- البحرين: ١٩٢٥

٣- عمان: ١٩٣٠

٤- المملكة العربية السعودية: ١٩٣٣

٥- أبو ظبى: ١٩٣٣

٦- الكويت: ١٩٣٤

٧- قطر: ١٩٣٨

٨- المنطقة المحايدة: ١٩٤٨، ١٩٤٩

٩- المناطق البحرية فى القطر: ١٩٥٢(٢٢)

وترتيبا مع هذا التدرج الزمنى، يمكن الاشارة الى ان حمى التنافس الاجنبى للسيطرة على النفط العربى قد مرت بثلاث مراحل: -

المرحلة الاولى: - وتبدأ بقدوم البعثة الالمانية الى حين نشوب الحرب الكونية الأولى (١٨٧١ - ١٩١٤).

المرحلة الثانية: - وهى فترة سنى الحرب العالمية الأولى حتى عقد اتفاقية سان ريمو (١٩١٤ - ١٩٢٠).

المرحلة الثالثة: - وهى مرحلة الحصول على الامتيازات بصيغتها المعروفة بدءا بامتيازات الحصول على النفط العراقى، الى امتيازات التنقيب عن نفط المناطق البحرية فى قطر(١٩٢٥ - ١٩٥٢).

ولا نريد هنا الاستطراد فى شرح الامتيازات وما اكتنفتها من محاولات ظالمة لاستنزاف ثروتنا الطبيعية والاستهتار الذى مارسته الشركات الاحتكارية من أجل نهبها واستغلالها بمقابل مادى بخس، اذ اصبحت هذه المسألة من الامور المعروفة عند العامة من الناس ناهيك عن الخاصة، وقد زخرت بها الكتب والمجلات الدورية، وهى أكثر من أن تحصى*، غير أن ما يعنينا هنا هو التأكيد على ان هذه المنطقة قد مرت بظروف متشابهة، وتعرضت لذات الضغوط والممارسات الاستغلالية من قبل الشركات النفطية العالمية، وان تباينت المراحل حدة، واتفقت صيغة على التعجيل بامتصاص هذا المورد الثمين وبخاصة بعيد إتفاقية سان ريمو التى نصت على وجوب وضع ممتلكات الدولة العثمانية

---

(٢١) الدكتور محمد أزهر السماك - البترول العراقي بين السيطرة الاجنبية والسيادة الوطنية، دراسة تحليلية في موارد الثروة الوطنية الاقتصاديه - جامعة الموصل ١٩٨٠، ص ٣٧ - ص ٣٨.

(٢٢) مدحت الحيالي - تحليل العلاقات الاقتصادية -، مصدر سابق، ص ١١.

* راجع بذلك: - الدكتور محمد لبيب شقير والدكتور صاحب ذهب - اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية - ج ١، ط ٢ جامعة الدول العربية، المطبعة العالمية القاهرة ١٩٦٩، وكذلك: الدكتور عباس الدباغ - النفط العربي من مرحلة الامتياز الى الاستثمار الوطني - جامعة الموصل ١٩٨٠.

المهزومة (المنطقة العربية) تحت وصايةبريطانيا وفرنسا، حيث نالت الأولى ٧٥٪من المصالح النفطية، ونالت الثانية النسبة المتبقية ٢٥٪، لكن هذه الحال لم ترق للولايات المتحدة الامريكية التى خرجت عن صمتها وعزلتها، إذ أعلنت مبادئها العامة لسياسة الباب المفتوح القاضى باعتماد مبدأ تكافؤ الفرص أمام الدول الكبرى لانتهاب خيرات وثروات الشعوب الرازخة تحت هيمنة التسلط الاستعمارى، ودفعت شركاتها النفطية لاستثمار النفط العربى جنبا الى جنب مع شركات النفط المستغلة البريطانية والفرنسية بعد تصدع جدار الحلف العثمانى - الالمانى[٢٣]. بيد ان الامر أثار مخاوف الدولتين البريطانية والفرنسية، وأشعرهما بخطر المنافسة الامريكية، فاعلنتا عندئذ مقاومتهما وتصديهما للمصالح الامريكية بغية سد منافذ سياسة الباب المفتوح، وهذا الاجراء قاد الى عقد اتفاقية الخط الاحمر فى تشرين الأول ١٩٢٨، وتقتضى هذه الاتفاقية عدم قيام أى الاطراف بمن فيهم أمريكا بنشاط فردى داخل حدود المنطقة ضمن رقعة الشرق الأوسط، ألتى أشرت حدودها بالخط الأحمر[٢٤]، وتقرر ان يحكم الاتفاقية القانون البريطانى، على ان يوزع النفط بينهم طبقا لنسب مساهمة الأطراف الموقعة على الاتفاقية، وقد جاءت هذه الاتفاقية ضربة للمطامع الامريكية، وهدفا لتطمين المصالح الانكليزية والفرنسية، ومن الأمور المثيرة للأستغراب، اقتناع ملوك وشيوخ اقطار الخليج والمحميات عند ذاك بمبلغ (٤ شلنات ذهب) لقاء طن/نفط خام، مع حصة نفطية محدودة لسد حاجة الاستهلاك المحلى بسعر معين ثابت، يقابل ذلك تنامى ارباح الشركات بشكل خيالى يفوق التصور، ويمكن الاشارة الى أهم ما جاء فى بنود الامتيازات لمعرفة أى مسعى استغلالى إختطته الشركات النفطية إزاء صمت وقبول الحكومات العربية وقتذاك:-

أ- تكون مدة الامتياز٧٥ سنة قابلة للتجديد بموافقة الطرفين.

ب- تدفع الشركة إيجارا سنويا قدره مائة الف جنيه ذهب الى ان يستخرج النفط تجاريا ويزداد الى مائتى الف جنيه ذهب بعد ذلك.

جـ- تخصص نسبة لا تزيد على ٢٠٪ من النفط المستخرج بغير مقابل لسد حاجة السوق المحلية.

د- تدفع الشركات عوائد ٤ شلن ذهب/ طن مترى نفط خام للحكومات.

هـ- تعفى الشركات من دفع الضرائب مقابل احد عشر ألف جنيه ذهب لكل سنة لحين تصدير البترول بكميات تجارية.

و- تعفى استيرادات الشركات وتصديراتها من الضرائب الكمركية.

وبعد عام ١٩٥٢ دخلت المنطقة مرحلة جديدة هى مرحلة مناصفة الارباح على النحو الأتى:-[٢٥]

أ- العراق فى عام ١٩٥٢

ب- السعودية فى عام ١٩٥٣

جـ- الكويت فى عام ١٩٥٣

د- الامارات* فى عام ١٩٥٤

هـ- قطر فى عام ١٩٥٤

و- عمان فى عام ١٩٥٤

ز- البحرين فى عام ١٩٥٤

وباستقراء الواقع التأريخى لمرحلة المناصفة نستبين منه،

---

(٢٣) م. بروكسي - البترول والاستعمار في الشرق - مكتبة القاهرة الحديثة، ترجمة محمود الشنيطي، ط١، القاهرة ١٩٥٧. ص ٩٨ - ص ١٠٢.

(٢٤) الدكتور شريف الشيخ - محاضرات في اقتصاديات النفط - للعام الدراسي ١٩٧٦ - ١٩٧٧/ كلية الادارة والاقتصاد بجامعة البصرة.

(٢٥) الدكتور محمد سلمان حسن - نحو تأميم النفط العراقي - ط ١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ص ٨٥ - ص ٨٧.

* لم يكن اتحاد الامارات السبع قد تأسس حينذاك، (دولة الامارات العربية المتحدة)

مدى مماطلة وتسويف الشركات لكسر حلقة المناصفة وتقديم النصف (٥٠٪) المعلن منقوصا مشوها بسبب احتساب حصة تنفيق الريوع** ضمن النصف المخصص لدول الانتاج الأمر الذى أدى الى تدنى الحصة الى ٣٤٪ بخلاف ما نالته حكومة فنيزويلا (٥٠٪ ثم ٦٠٪). وكان من نتيجة ذلك، قيام بعض الحكومات وبخاصة حكومة الثورة بعيد ١٤ تموز ١٩٥٨ بمطالبة الشركات إنصاف الجانب العراقى، طبقا للمناصفة والالتزام ببعض الشروط الموضوعية نذكر منها على سبيل المثال مايلى: -(٢٦)

أ- ان تتنازل الشركات عن الاراضى غير المستثمرة.

ب- أن تعيد النظر بحسابات الكلفة، على ان يستتبع ذلك الاتفاق على الاسعار وتحديد التكاليف ونسبها، واسلوب احتسابها، وعدم احتساب نسبة تنفيق الريع من ضمن كلفة الانتاج، مع زيادة حصة الحكومة من الارباح لتصل بحدها الأدنى الى ٥٠٪ من الارباح الصافية للشركات.

جـ- اسهام العراق فى رؤوس اموال الشركات تطبيقا لاتفاقية سان ريمو (١٩٢٠)، وأتفاقية مناصفة الارباح.

وتأسيسا على ذلك فقد اتخذ الحكم الجمهورى من سياسة التفاوض اسلوبا لتحقيق اهداف الشعب العادلة، الا ان هذه المحاولات صادفت مواقف متشنجة وسلبية، وجوبهت بالتعسف والتسويف تمثلا بالسياسة التكتيكية التى اعتمدتها الشركات الاحتكارية، وكانت المجابهة اللامشروعة ان قامت الشركات بتقليص انتاج النفط العراقى خلال عامى ١٩٥٩، و ١٩٦٠ بدعوى ان المعروض من النفط فى السوق العالمية يزيد على الطلب، لكنها من جانب اخر رفعت من معدلات انتاج النفط الايرانى، مستهدفة من وراء ذلك تطويق التحرك العراقى وسد الطريق بوجه اقطار الخليج، حتى لا تجرؤ هى الأخرى على المطالبة بتعديل الحصة من الارباح، غير ان العراق أطلق شرارته الاولى بوجه الكارتل النفطى فى ١٩٦١/١٢/١١ بتشريع قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط (٨٠ لسنة ١٩٦١)(٢٧)، حيث انتزع القانون ٩٩,٥٪ من كل المساحة الخاضعة للامتيازات، وعلى الرغم من محاولات الشركات للالتفاف على القانون وإفراغه من جوهره، الا ان القانون أخذ طريقه للنور، وكان إطلالة التأميم العراقى فى ١٩٧٢/٦/١.*

ان الاجراءات العراقية ومحاصرتها للشركات الاحتكارية شجع اقطار الخليج الشقيقة بعد صيحات احتجاج الشباب الوطنى فيها فى الصحافة وعلى منابر المجالس الوطنية، الى مطالبة الشركات، بدخول مرحلة جديدة هى مرحلة المشاركة، بعد الدعم والدفع اللذين حققهما ظهور منظمة الاقطار المصدرة للنفط (تأسست فى ١٩٦٠/٩/١ باجتماع الدول النفطية فى بغداد)، ذلك ان المنظمة بعد عام ١٩٦٨، قد شكلت مركزا أو ثقلا تساويا قلم أظافر الشركات الاحتكارية، واعاد السوق النفطية من اليد المشترية الى اليد البائعة (دول الانتاج) وعزز من موقف دول الانتاج مجتمعة للحصول على حصتها من تنفيق الريع بشكل كامل وعلى اساس جدول زمنى موقوت.

ويتعين علينا ان نشير الى الفترات التى تم فيها تدشين مرحلة المشاركة فى اقطار المنطقة الخليجية وحصص هذه الاقطار من جملة المشاركة كما يلى: -(٢٨)

أ- العراق: دخل مرحلة التأميم مبكرا فى ١٩٧٢/٦/١

** نسبة تنفيق الريع ١٢,٥٪ حتسبت من كلفة الانتاج.

(٢٦) الدكتور علي البيرماني - التقسيم المالي للامتيازات النفطية في العراق - مجلة التجارة العراقية، العدد٤، لسنة ٣٠، بغداد ١٩٦٧، ص ٦٥ - ص ٦٦.

(٢٧) الوقائع العراقية: قانون تعيين الاستثمارات لشركات النفط، رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، العدد ٦١٦ في ١٢/ ١٢/ ١٩٦١.

*لم يشر الى عقود المقاولة والتعامل مع الشركات النفطية المستقلة، لعدم أهمية هذه المرحلة على مستوى اقطار الخليج العربي.

(٢٨) الدكتور طارق شكر محمود - اقتصاديات الاقطار المصدرة للنفط - أوبك - دار الرشيد، بغداد ١٩٧٩، ص ٢٢ - ص ٣٠.

قياسا باقطار المنطقة العربية فى الخليج.

ب- السعودية : دخلت نظام المشاركة فى عام ١٩٧٤ بحصة ٦٠٪

جـ- الكويت : ١٩٧٤ بحصة ٦٠٪ أيضا

د- الامارات : ١٩٧٤ بحصة ٦٠٪ أيضا

هـ- قطر : ١٩٧٤ بحصة ٦٠٪ أيضا

و- عمان : ١٩٧٤ بحصة ٦٠٪ أيضا

ز- البحرين: ١٩٧٤ بحصة ٦٠٪ أيضا

بيد أن اقطار الخليج لم تقف عند حد المشاركة المذكورة، إذ سرعان ماتعالت الصيحات الوطنية مجددا لتطالب بفرض السيطرة الوطنية الكاملة على مرافق شركات النفط الاحتكارية والاشراف الوطنى المباشر على انتاج النفط العربى وتسويقه ونقله وبيعه فى السوق العالمية وفق أسعار منظمة الأوبك المعلنة، وبخاصة بعيد اجراء تعديل الاسعار فى مطلع عام ١٩٧٤ (كما حدث فى العراق غب التأميم)، وقد ترتب على هذا التوجه ان قامت الحكومات العربية بالاستيلاء على الحصص كاملة، كما حدث فى الكويت ١٩٧٥، وقطر ١٩٧٦، والامارات العربية ١٩٨٠، مقابل تعويض الشركات عن حقوقها وممتلكاتها المختلفة، ومع ان الشركات بعد تجريدها من حقوق الانتاج والنقل والتسويق لم تخسر أرباحها بفعل الاساليب الجديدة التى دخلت بها مع الشركات الوطنية العربية، الأ ان ذلك لم يمنعنا من القول، بأن عوائد المنطقة الخليجية قد ارتفعت بصورة تفوق بمرات من الاضعاف عما كانت عليها الحال فى سنوات الامتيازات والمناصفة وعقود المقاولة.

ومن المهم جدا أن نؤكد على ان منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط الاوابك - كانت هى الاخرى عاملا مساعدا على تنشيط فاعلية المنتج العربى وتعظيم موقفه التفاوضى امام الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات، اذ انها تمثل تكتلا عربيا يعمل بنفس الاتجاه الذى تعمل على اساسه منظمة الأوبك، الأمر الذى ساعد اقطارنا العربية على تباين نظمها السياسية والاقتصادية، أن تخرج بحصيلة مناسبة من العوائد النفطية، وان لم تكن منسجمة مع طبيعة السلعة النفطية الستراتيجية ودورها السياسى المؤثر، اذ ان أسعار النفوط العربية بعد التعديلات الجديدة لم تبلغ الحد المطلوب إزاء ارتفاع أسعار السلع الانتاجية والاستهلاكية المستوردة من الدول الصناعية، على الرغم من ان الاوبك مسكت لاقطارها الاعضاء زمام (سلطة التقرير) فى مستهل السبعينات، حيث نقلت تلك السلطة من مركز النظام الاقتصادى ممثلا بالدول الرأسمالية الى محيطه ممثلا ببلدان العالم الثالث (دول الانتاج).[٢٩]

ب- الفوائض العربية (النفطية) وأسلوب استثمارها:-

تعرف الموارد المالية بأنها «تلك الايرادات التى تحصل عليها الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، مقابل انتاج وتصدير موارد طبيعية ناضبة، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية تشكل جزءا من القيمة الحقيقية لهذه الموارد».[٣٠] ومن هذا التعريف يمكن الاستدلال على ان هذه الاموال هى عملية تسييل رأس المال من شكله العينى (أصول حقيقية) الى شكله النقدي (أصول مالية)، ومن ثم فان هذه الثروة هي جزء من رأس المال الاجتماعي العربي، الذي يهدر بشكل غير مبرمج وبدون تخطيط في غالبية اقطارنا العربية.

لقد شهدت الفترة من ٩٥٠ - ١٩٧٠ إرتفاعا واضحا في اسعار مختلف السلع والخدمات المستوردة كما ذهبنا اليه قبل قليل، بيد أن النفط عانى من تدنى أسعاره، وبخاصة فى عامى (٥٩/ ١٩٦٠) محاولة من الشركات الاحتكارية لاعاقة التنمية فى المنطقة، وايقاف المشاريع الاقتصادية، التى تعتمد اساسا على

---

(٢٩) الدكتور محمد أزهر السماك، مصدر سابق، ص ١١٨.

(٣٠) عي عبد محمد سعيد الراوي - المواد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي - دار الرشيد للنشر ١٩٨٠، ص ٧٨ - ص ٩٠.

الموارد المالية لتنفيذ اهدافها، وقد استمرت حالة الجمود ترين على اسعار النفط، الأمر الذى أدى الى تقلص حصيلة الاقطار العربية بعامة، والخليجية منها بوجه خاص من تلكم الموارد المالية، غير أن منظمة الأوبك كما اسلفنا حققت نصرها الأول عام ١٩٦٤ فى تنفيق الريع، الذى أضاف موارد مالية مناسبة (كانت بحكم الديون الميتة)، ثم جاءت ثورة الاوبك الحقيقية فى نهاية ١٩٧٣، وبداية ١٩٧٤، عندما أعلنت من جانب واحد رفع اسعار النفط الخام من ٣,٠٥ دولار/ برميل الى ١١,٦٥ دولار/ برميل[٣١]، ونتج عن هذا التطور وتصحيح الاسعار حصول الاقطار العربية النفطية على موارد مالية ضخمة بما ضاعف عوائدها المالية، وحسن موازين مدفوعاتها، وساعدها على تمويل ميزانياتها الاعتيادية، والأخرى الانمائية الاستثمارية، وحول بعض هذه العوائد الى السوق المالية الدولية لتصب بقنوات متعددة، واشكال مختلفة فى بعض المشاريع والمصارف والعقارات، ويمكن استشراف الصورة الحقيقية للوضع المالى العربى من عوائد النفط بنظرة مرتدة الى عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٨٠، لرصد الاطار النوعى الذى حددته بكفاءة عالية منظمة الأوبك على الرغم من محاولة التطويق وتفتيت وحدتها وهدر نشاطها، سواء تمارسه وكالة الطاقة بأسلحتها الدعائية السامة، او ماتشيعه الشركات متعددة الجنسيات، او مايقوم به بعض أعضاء المنظمة من محاولات ومساع لتحجيم قراراتها واجهاض قوتها التساومية كما حدث في مؤتمر الدوحة عام ١٩٧٦ وخروج المنظمة بنظام السعرين سيئ الصيت.[٣٢]

جـــدول (١)

نطور العوائد النفطية العربية للفترة ٩٦٠ - ١٩٨٠

السنة	مجموع العوائد/ مليون دينار
١٩٦٠	١١٤٠,٧
١٩٦١	١١٨٦,٥
١٩٦٢	١٣٤١,١
١٩٦٣	١٥٥٨,٦
١٩٦٤	١٨٤٤,٤
١٩٦٥	٢١٧٣,٩
١٩٦٦	٢٥٤٦,٢
١٩٦٧	٢٧٦٨,٧
١٩٦٨	٣٦٨٣,٨
١٩٦٩	٤٠٤٠,٨
١٩٧٠	٤٥٩٠,١
١٩٧١	٧١٣٣,٢
١٩٧٢	٨٤٤٢,٤
١٩٧٣	١٤٥٩٥,٠
١٩٧٤	٤٢٣٣٥,٠
١٩٧٥	٦٢٧٧٠,٠
١٩٧٦	٦٩٠١٠,٠*
١٩٧٧	٨٦٥٥٦,٠
١٩٧٨	٨٠٣٨٥,٠
١٩٧٩	١٣٨٠٥٣,٠
١٩٨٠	٢٠٩٧٢٠,٠**

(٣١) نواف نايف اسماعيل، تحديد اسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية دار الرشيد للنشر ١٩٨١، ص ٨٠ ص ٨١.

(٣٢) نفس المصدر، ص ٩١.

* بلغ سعر البرميل إبان هذه الفترة (٨١ - ١٩٨٢) حوالي ٣٤ دولار بعد الزيادات الاخيرة، وستناقش الاسعار في مؤتمر الاوبك في ٩/ ١٢/ ١٩٨٢.

* نفس المصدر، ص ٨٠ ص ٨١.

** مجلة النفط والتنمية، الأعداد ١، ٢، ٣، ٤، ٥، تشرين الاول، تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨١، كانون الثاني، شباط ١٩٨٢، المجلد السنوي، ص ٨٣.

ومن الجدول نلاحظ تنامي العوائد النفطية بشكل كبير يبدو للوهلة الأولى وكانه أكبر مما تحتاجه اقطارنا العربية، أو تستوعبه مشاريعها التنموية، وهوما اشاعته فى عقل واحساس حكومات اقطار الخليج الشركات ودهاقنة الاعلام الرأسمالى، الا ان الحقيقة التى لا يمكن تجاهلها، ان هذا الاضطراد بزيادة متحصلات الاقطار العربية من الموارد المالية يعزى الى منظمة الاوبك التى اضطرت الشركات الاحتكارية (متعددة الجنسيات) على الرضوخ والقبول بالشروط التى تمليها المنظمة سواء من خلال رفع اسعار النفط، ام بزيادة الطلب العالمى على النفط البالغ ٢ر٢٠ مليون برميل سنويا (عام ١٩٧٧)[٣٣]. إن هذا المؤشر يدل بلا أدنى شك ان معظم اقطارنا النفطية، قد بلغت سيطرتها على انتاج وتصدير النفط الخام حوالى ٧٠٪، وبلغ اسهام النفط فى الناتج المحلى الاجمالى بين ٦٠ - ٩٧٪، وغدا النفط يمثل ٩٨٪ من اجمالى العملات الصعبة، واصبح المصدر الوحيد المسمول لميزانيات التنمية، لكن السؤال الملح، هل ان هذه الزيادة فى العوائد المرتبطة باستنزاف الثروة النفطية، ستكون لصالح أجيالنا؟، والاجابة على التساؤل لا تحتاج الى مزيد من التفكير فاستمرار الحال بهذه الصورة، سيلحق الضرر بالاقطار العربية النفطية، ويحرم اجيالها من ميراث الثروة الطبيعية المشترك على اساس:-

أ- ان استمرار الانتاج غير المبرمج سيقود الى استنفاذ هذا المورد، نتيجة سوء الموازنة والتخطيط بين الانتاج واحتياجات التنمية.

ب- تعريض الأصول النقدية المتأتية من تسييل الاصول العينية (النفط) الى التآكل نتيجة التضخم وانخفاض سعر الدولار المستمر.

جـ- الاتكال على نشاط الشركات (فوق عالمية) فى توفير هذه الاموال وقيامها بمعظم العمليات النفطية، سيعمق علاقات التبعية وتكريس التخلف فى اقتصادات متخلفة أحادية الجانب.

د- سلب الاجيال المقبلة حقها فى هذه الثروة، بسبب عدم استغلالها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضخها فى قنوات بعيدة عن حاجتنا الوطنية والقومية.[٣٤] حيث يتم توظيفها فى مجالات خارجية على هيئة ودائع أو ديون أو أسهم وسندات في شركات ومصارف رأسمالية مفلسة فى الأغلب الأعم. وهنا يتعين علينا استعراض العوائد النفطية وتطورها فى الاقطار الخليجية بشكل منفرد بدءا بعام ١٩٧٢ لغاية عام ١٩٨٠ لتكون الصورة مستكملة شروط الابانة والتوضيح، لاحظ الجدول.[٣٥]

---

(٣٣) صالح مهدي الهاشم - الكارتل النفطي في المنطقة العربية - مجلة النفط والتنمية، العدد ٥، السنة ٣، شباط ١٩٧٨، ص ٤٠.

(٣٤) نفس المصدر، ص ٤١.

(٣٥) النفط والتنمية، العددان ١، ٤، السنة ٧، تشرين الاول ١٩٨١ وشباط ١٩٨٢، ص ٨٣.

جـدول (٢)

تطور العوائد النفطية فى اقطار الخليج العربى

للفترة ٧٢ - ١٩٨٠ بملايين الدولارات

السنوات/ المبالغ من العوائد/ مليون دولار

القطر	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الامارات العربية	٥٥١	٩٠٠	٥٥٠٠	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٩٠٠٠	٨٠٠٠	١٢٨٦٢	١٩٣٤٤
البحرين	٢٠٤	٧٤	٢٦٢	٢٨٠	٣٩٥	٤٣٧	٤٩٥	٧٧٧	٥٠٤
العراق	٥٧٥	١٥٠٠	٥٧٠٠	٧٥٠٠	٨٥٠٠	٩٦٠٠	٩٨٠٠	٢١٢٩١	٢٥٩٨١
قطر	٢٤٠	٤٠٠	١٦٠٠	١٧٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠	٢٠٠٠	٣٦٤٢	٥٣٧٧
الكويت	١٣١٣	١٩٠٠	٧٠٠٠	٧٥٠٠	٨٥٠٠	٨٩٠٠	٩٢٠٠	١٦٨٦٣	١٨٠١٦
السعودية	٢٧٤٥	٥١٠٠	٢٢٦٠٠	٢٥٧٠٠	٣٣٥٠٠	٤٢٤٠٠	٣٥٨٠٠	٥٧٥٢٢	١٠٢٢١٢
عمان	-	-	-	-	-	-	-	-	-

ومن الجدول يمكن الاستهداء الى التطور فى زيادة العوائد النفطية فى هذه البقعة من العالم عبر السلسلة الزمنية، ولا تشذ عن هذا التطور غير البحرين، اذ تراجعت عوائدها النفطية فى عام ١٩٨٠، عما كانت عليه فى عام ١٩٧٩ بنسبة ٦٥٪ تقريبا، ولا يمكن استنتاج هذه الحقيقة وبواعثها بغير توفر بيانات عن عامى ١٩٨١، و١٩٨٢ لرصد التطور أو التراجع ومن ثم كشف الاسباب الكامنة وراء هذا الانخفاض فى كمية العوائد النفطية.*

اما حجم الفوائض المتراكمة لدى بعض اقطار الخليج العربى فيمكن تأشيرها لتبيان كمياتها ومتابعة سلوكها وأسلوب استثمارها فى الداخل والخارج (أوداخل المنطقة العربية ككل).

جـــدول (٣)

حجم الاموال المتراكمة لعام ١٩٧٧/ مليون دولار

القطر**	الاموال المتراكمة بملايين الدولارات	
-	١٩٧٧	١٩٨٢ (تقديرية)
السعودية	٦٨	١٦٣٥٤ر٠
الكويت	٣١	٧٢٠٦ر٤
الامارات العربية	١٦	٣٨٦٨ر٨
قطر	٠٥	١٦١٣ر١
الكلى أو المجموع	١٢٠	٢٩٠٤٢ر٣

المصدر: النفط والتنمية العدد ١، ٤، السنة ٧، مصدر سابق ص٨٣ الارقام التقديرية من عمل الباحثين.

* بلغت الصادرات النفطية من البحرين في عامي ٩٧٩، و١٩٨٠، حوالي (٢٠٢٥) مليون دينار، و(٣٢٠١) مليون دينار على التوالي، وهي حالة تبدو معقولة ومتناسبة مع بقية أقطار الخليج، ونؤكد أن البيانات اعلاه غير مؤكدة، راجع بهذا مجلة عالم النفط، العدد ٩، المجلد ١٠، ونشرة الأوابك العدد ٥، مايس ١٩٨٢، ص ٢٠.

** استبعدنا العراق من اقطار الفائض، لانه ينفق عوائده كاملة لاغراض التنمية الاقتصادية.

من الجدول يمكن للمستقرى أن يستشف ملاحظة مهمة، وهى ان بعضا من اقطار الخليج العربى تمتلك (كما يظهرها الجدول) تراكمات مالية، تمثل رأس مال نقديا، وضع تحت تصرف الاقطار الرأسمالية لخدمة صناعاتها واقتصاداتها ودعم استمرارها على الرغم من الهزات الاقتصادية والتضخم العالمى فى الوقت الذى تقوم اقطارنا العربية غير النفطية بالاقتراض من السوق العالمية والمؤسسات والبنوك الاجنبية باشتراكات مجحفة قاسية وفوائد مرتفعة الامر الذي اوقعها في حبائل التبعية وشراكها، وبالتالى فان مديونيتها الخارجية والعجز فى موازين مدفوعاتها باتت مؤلمة. وعلى الرغم من ضخامة العوائد النفطية، وحصرا مايسمى بالفوائض التى يحسبها المتتبع وكأنها تزيد عن الحاجة العربية ككل، غير ان الواقع يصدمه اذا ما أدرك بانها لا تكاد تسد حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وطننا العربي من جهة، ولا تكاد تساوى صادرات المانيا الغربية أو اليابان لعام ١٩٧٧، من جهة أخرى، بل انها تقصر عن موازاة ميزانية الدفاع والتسليح الاميركية التى بلغت ٦٣٠ر٢ مليار دولار عام ١٩٧٨.[٣٤] ومن المؤلم للنفس، أن تذهب هذه الموارد الى الاقطار الاستيرادية (الدول الصناعية المستوردة للنفط، دول غرب أوربا والولايات المتحدة الاميركية) كيما تستقر فى المجالات التالية:-

- ودائع مختلفة الآجال فى المصارف التجارية العالمية.
- سندات حكومية وأذونات خزنية.
- سندات الشركات التجارية وأسهم الشركات التجارية.
- استثمارات فى العقار وشراء الذهب (غير النقدى)
- استثمارات فى المؤسسات المالية الدولية، وقروض بفوائد محدودة.

ولا يغيب عن البال، بان الموارد المالية المعدة للاستثمار الداخلى والانفاق الجارى، تتجه الى الاقطار الصناعية

(٣٤) ملحق الاهرام الاقتصادي، العدد ٥٤، ١٥ شباط ١٩٧٨، ص٤٠.

الرأسمالية لشراء السلع والخدمات (الانتاجية والاستهلاكيه) وهو ما يؤكد ان عملية بيع النفط تتم بتحويل حساب هذه الصادرات وايداعها لحساب الدول النفطية فى المصارف الغربية والامريكية، وتستنزف أقيامها وتتاكل بفعل التضخم النقدى العالمى والانخفاض المستمر(المقصود) بقيمة الدولار بالقدر الذى يضعف من قيمتها الحقيقية وقوتها الشرائية، وقد بلغت خسارة أقطار الأوبك من جراء ذلك ٢٦٧ر١ مليار دولار للفترة ١/ ٧/ ٧٤ لغاية ٣٠/ ٦/ ١٩٧٥. (٣٥)

وبلغت خسارة الاقطار العربية النفطية بسبب انخفاض قيمة الدولار والعملات الغربية قرابة ملياريين دولار فى عام ١٩٧٦ وهى مبالغ تفوق التصور. (٣٦) وثمة احصاءات تشير الى ان الاوبك بدولها كافة خسرت فى عام ١٩٧٨ فقط ما يقرب من ٨, ٢٠ مليار دولار، و١, ٣٧ مليار دولار فى ١٩٨٢/٦/٣٠، مقابل فائض مقدرب٢, ٣٥ مليار دولار لعام ١٩٧٥، و٤, ١٣ مليار دولار عام ١٩٧٨، و٥, ٥٧* مليار دولار عام ١٩٨١. (٣٧) وبموجب هذا السلوك فى عوائد نفط الأوبك فقد بلغت فوائض اقطار المنظمة وتوظيفاتها فى السوق الاوربية المالية وحصة هذه السوق من فائض الاوبك (كنسبة مئوية) كما مبينة فى الجدول التالى.

جـــدول (٤)

فوائض وتوظيفات الأوابك في السوق المالية الأوربية

(مليار دولار)

البيـــان	السنوات							
	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠*	١٩٨١*
فائض أوبك السنوى	٥٣,٢	٣٥,٢	٣٥,٨	٣٣,٥	١٣,٤	٦٦	٦٠١	٥٧,٥
توظيفات الاوبك فى في السوق المالية الاوربيـــة	٢١,٦	٧,٩	١١,٥	١٠,٧	١,١	٢٨,٥	١٤,٨	٨,١
حصة السوق المالية الاوربية من الفائض٪	٤٠,٦	٢٢,٤	٣٢,١	٣١,٩	٨,٢	٤٣,٢	١٣,٩	١٤

* * أرقام عامي ١٩٨٠، و١٩٨١ تقديرية.

المصدر: نشرة الاوبك، العددان، ٨، ٩، ١٩٨٢، (ص٢٤). ويمكن استظهار حقيقة معدلات النمو السنوية للعوائد النفطية العربية مقدرة على اساس الحصة المتحققة فى الناتج الاجمالى، والصادرات والاستيرادات، بالاضافة الى الانفاق الحكومى العام للفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٩ (٪)، ثم تأشير تدفقات المعونة الرسمية فى اقطارنا الخليجية الى الدول النامية، لتأكيد النوايا الانسانية والتوجه الى مساعدة الدول المتخلفة بخلاف الضجة التى يروج لها الاعلام الرأسمالى، لدق إسفين الخلاف بين اقطارنا العربية والدول النامية الصديقة بافتعال أزمة الطاقة، ودور دول النفط بخلقها لمحاصرة الدول النامية، وهذ ما يوضحه لنا الجدولان الآتيان.

(٣٥) البنك المركزي العراقي، النشرة الاقتصادية، العدد ١١، حزيران ١٩٧٧ ص١٢.

(٣٦) حكمت النشاشيبي - توطين الارصدة العربية، ضروراته ووسائله، مجلة النفط العربي، العدد ١٩، شباط ١٩٧٩. ص٧٢.

* الرقم تقديري.

(٣٧) نشرة الاوابك، العددان، ٩٢٨، ١٩٨٢ ص٢٤.

جـــــدول (٥)

متوسط معدلات النمو السنوية للفترة ٦٩ - ١٩٧٩

فى بعض اقطار الخليج العربى (٪) مليون دولار

القطر	الناتج الاجمالى	الصادرات	الاستيرادات	النفقات الحكومية
الامارات	٣٢,٨	٣١,٣	٣٢,١	٣٠,٢
البحرين	٢٣,٨	٢٣,٩	٢٤,٩	٢١,٥
السعودية	٣٣,٢	٣٤,٣	٣٥,٥	٣٢,١
العراق	٢٠,٨	٢٧,٣	٣٠,٢	١٩,٧
قطر	٢٥,٤	٢٧,-	٣٤,٤	٢٧,١
الكويت	١٨,١	١٩,٦	٢١,٤	١٨,٥

المصـــدر: عالم النفـــط، المجلد ١٣ ، العـــدد ٤٠ ، ٩ مايس ١٩٨١ ، ص٦ . امـا التـدفقـات الـرسميـة (معونات التنمية العـربيـة للاقطـار النـاميـة) فيمكن الاستدلال اليها ببيانات الجدول (٦) للفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩

جـــدول (٦)
معونات التنمية العربية للأقطار النامية
بملايين الدولارات

القطر	١٩٧٣ مبلغ المعونة	٪	١٩٧٤ المعونة	٪	١٩٧٥ المبلغ	٪	١٩٧٦ المبلغ	٪	١٩٧٧ المبلغ	٪	١٩٧٨ مبلغ	٪	١٩٧٩ مبلغ	٪	*١٩٨٢ ٪
السعودية	٣٠٥	٤	١٠٢٩	٤,٥	١٩٩٧	٥,٤	٢٤٠٧	٥,٧	٢٤١٠	٤,٣	١٤٧٠	٨,٨	١٩٧٠	٣,١	
الكويت	٣٤٥	٥,٧	٦٢٢	٥,٧	٧٩٦	٨,١	٦١٥	٤,٤	١٥١٨	١٠,٦	١٢٦٨	٦,٤	١٠٩٩	٥,١	
العراق	١١	٠,٢	٤٢٣	٤,-	٢١٨	١,٧	٢٣٢	١,٤	٦١	٠,٣	١٧٢	٠,٨	٨٦١	٢,٩	٪١٠,٧
الامارات	٢٨٩	١٦,-	٥١١	٧,٦	١٠٤٦	١٤,١	١٠٦٠	١١,-	١١٧٧	١٠,٢	٦٩٠	٥,٦	٢٠٧	١,٦	
قطر	٩٤	١٥,٦	١٨٥	٩,٣	٣٣٩	١٥,٦	١٩٥	٨,-	١٩٧	٧,٩	١٠٦	٣,٧	٢٥١	٥,٦	

---

* المصدر نفسه، ص٧.

* عام ١٩٨٢ حددت نسبة المعونة لكافة الاقطار (٧, ١٠٪)، جاء ذلك في النشرة الاقتصادية من اذاعة الرياض يوم ١٥/١١/١٩٨٢.

بعد ان تيسر لنا الوقوف على حجم العوائد ومعونات التنمية للاقطار النامية التى تقدم من قبل اقطارنا الخليجية مساعدة منها لدعم اقتصاداتها المتخلفة وتخفيف قيود المديونية الخارجية عن موازين مدفوعاتها، يتحتم علينا معرفة دور هذه العوائد أساسا على واقع اقطارنا الاقتصادى، وحالة الايجاب التى يظهر فيها ميزاننا التجارى نتيجة تزايد العوائد النفطية، كيما يكون بالامكان الاسترشاد بهذه البيانات سبيلا للتعبير عن المضمون الحقيقى لما تعنيه هذه الفوائض فى مجمل نشاطنا الاقتصادى والاجتماعى فى العقود المنصرمة والتى تلى. وهذا ما تؤشره بدلالات الجداول التالية:

جـــدول (٧)[٣٨]

التغير فى كميات وعوائد النفط والمصاريف والفوائض بملايين الدولارات

الاقطار	السنوات					
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
العراق						
صادرات نفط	+١٧٠٠	+٥٧٠٠	+٧٦١٠	+٩٨٠٠	+٩٩٠٠	-
٪	٩٤	٩٨,٨	٩٨,٦	٩٨,٣	٩٨,٤	-
صادرات غير نفطية	+١١٠	+٣٠٠	+٢١٠	+٢٣٥	+٣٠٠	٩٨,٦
واردات	-١١٦٠	-٣٤٦٠	-٦٠٠٠	-٧٧٧٠	+٣٤٠٠	-
خدمات وتحويلات	-١٨٠	-٤٢٠	-٤٧٥	-٥٣٥	+١٠٠٠	-
الفائض المستثمر	+٤٧٠	+٢١٢٠	+١٣٢٥	+١٧٣٠	+١٨٠٠	-
الكويت						
صادرات نفط	١٩٠٠	٨٠٠٠	٨٠٤٠	٧٩٠٠	٦٥٠٠	-
٪	٩١	٩٤	٩١	٩١	٩٠	٩١
بلا نفط	٢٣٠	٢٩٠	٧٠٠	٧٧٠	١٢٠٠	-
واردات	-٩٢٠	-١٤٨٠	-٢٢٦٠	-٢٦٠٠	-٥٠٠٠	-
خدمات وتحويلات	٣١٠	٤٢٥	٦٠٠	١١٤٠	١٣٠٠	-
فائض مستثمر	١٥٢٠	٧٣٣٥	٧٠٨٠	٧٢١٠	٣٥٠٠	-
قطر						
صادرات نفط	٤٠٠	١٦٠٠	٥١٠٠	٨٠٩٠	٢٢٠٠	-
٪	٩٧	٩٨	٩٧	٩٧	٩٩	٩٩
بلا نفط	١٠	٣٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	-
واردات	-١٨٠	-٢٧٠	-٤١٠٠	-٤٦٠٠	-١١٠٠	-
خدمات وتحويلات	-٩٠	-٩٠	-٨٢٠	-٨٥٠	١٠٠	-
فائض مستثمر	+١٤٠	١٢٧٥	٢٨٠	٢٧٤٠	١١٠٠	-

(٣٨) الدكتور طارق شكر محمود، مصدر سابق، ص٢١.

السعودية	٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
صادرات نفط	٥٥٠٠	٢٤٦٠٠	٢٧٠٨٠	٣٠٠٠٠	٤١٣٠٠	-
٪	٩٩,٦	٩٩,٧	٩٩,٦	٩٩,٧	٩٩,٧	٩٩,٧
بلا نفط	٢٠	٢٥	٤٠	٤٥	١٠٠	-
واردات	١٨٠٠-	٣٥٣٠-	٥٩٥٠-	٧٦٠٠-	١٢٥٠٠	-
خدمات وتحويلات	٦٠٠-	٣٩٠-	٢٦٠+	١٨٧٠+	٣٨٠٠+	-
فائض مستثمر	٣١٢٠	٢٠٧٠٥	٢١٤٣٠	٢٤٣١٥	٢٥١٠٠	-
الامارات العربية المتحدة						
صادرات نفط	١٢٠٠	٦٠٠٠	٦٣١٠	٧٤٢٠	٩٤٠٠	-
٪	٩٧	٩٨,٦	٩٧,٧	٩٦	٩٦	٩٥
بلا نفط	٤٠	٤٠٠	٥٠٠	٦٠٠	١٠٠	-
واردات	٨٦٠-	١٣٥٠-	٢٤٥٠-	٣١٠٠-	٤٣٠٠+	-
خدمات وتحويلات	٩٠-	٩٠-	٥٠-	١٠٠-	٢٠٠+	-
فائض مستثمر	٢٩٠	٤٩٦٠	٤٣١٠	٤٨٢٠	٥٠٠٠	-

Source: petrolum Economest Jaurnal9, June, 1977.

ومن الجدول يمكن أن نخلص الى حقيقة أساسية وهي سيادة القطاع النفطي فى صادراته على هيكل الصادرات اذ تراوحت النسبة بين ٩١٪ -٩٩,٧٪ فى عام ١٩٧٨، فيما نلاحظ ان حقل الواردات إتسم بالسلب نتيجة تعاظم معدلات الاستيراد من العدد والالات والسلع الاستهلاكية الضرورية (الغذائية) والكماليات، وربما تكون الصورة أكثر حدة عند كشف صافى ميزان الحساب الجارى فى الجدول اللاحق.

جـــدول (٨)

تقديرات صافى ميزان الحساب الجارى للفترة ٧٣ - ١٩٧٨

ملايين الدولارات

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
القطر						
الامارات	-٦٩٨	-٤٢٧٢	٣١٦٤	-٤١٥٥	-٣٥٠٣	-٣٥٧٨
البحرين	-٣٢	-١٤٥	-٥	-١٢٥	-١٢٥	-١٠١
العراق	-٨٠٠	-٢٦١٨	-٢٧٠٥	-٤٣٧٣	-٤٥٤٩	غ.م
قطر	-٣٢٧	-١٥٣٣	-١٠٢٥	-١١٦٣	-٦٥٠	-١٠١٠*
الكويت	-٢٧٢٧	-٩٠٢٠	-٥٨٧١	-٦٧٤٧	-٤٧٦٦	-٥٠١١*
السعودية	-٢٢٠٤	-٢٣٠٠٧	-١٣٩٣١	-١٣٧٩٩	-١٢٧٧١	-١٣٧٢٢*

المصدر: مجلة النفط والتنمية، العدد٢، السنة السادسة، تشرين الاول ١٩٨٠، ص١٦٠.

* ارقام تقديرية.

نستشف من الجدول مال الحال فى المنطقة موضوع الدراسة عندما يتوقف انتاج النفط نهائيا إما بسبب نضوبه ونفاذه كليا، أم نتيجة لقصور الطلب العالمى عليه لظهور بدائل أخرى منافسة ورخيصة، أم للسببين كليهما، وهوما يقودنا بالضرورة الى لفت نظر حكومات الاقطار المعنية الى إعادة النظر فى توظيف عوائدها النفطية واستغلال تلك الموارد استغلالا أمثل فى مشاريع انتاجية صناعية وزراعية تؤمن القدرة على توليد القيمة المضافة، وتساعد على توفير فرص العمالة للسكان القادرين على العمل، وتلبى الحاجات الضرورية للمواطنين، بما يقلل الاعتماد على المستوردات من الاقطار، فضلا عن خلق الظروف الموضوعية والذاتية لبناء سياج أمن غذائى واقتصادى يدرء عن المنطقة شبح الجوع والتجويع وهى السياسة الجديدة للدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية باشهارها سلاح الغذاء بواسطة (كارتل منتجى ومصدرى القمح) بالاضافة الى انتشال المنطقة من وهدة السقوط الكلى فى قاع التبعية الاقتصادية - التكنولوجية للسوق العالمية الرأسمالية الاحتكارية[٣٩]، وحسبنا أن نتدبر الاسلوب المستخدم فى

(٣٩) عبد العزيز مصطفى وطاهر التميمي - ستراتيجية الامن الغذائي لمنطقة الخليج العربي حتى عام ٢٠٠٠ - بحث مقدم للندوة العلمية العالمية الرابعة لمركز دراسات الخليج العربي ٢٩ - ١٩٨١/٣/٣١، المجلد الاول، الكويت ١٩٨١، ص٣١١ و ص٣١٢.

توريع استخدامات العوائد النفطية الخليجية باعمال هامشية بعيدة كل البعد عن تطوير وتنمية اقتصادات اقطار الخليج العربى ، وتدفقها الى المصارف والعقارات والمضاربات فى اسواق المال الاوربية والامريكية ، يقابل ذلك من الجانب العربى بعامة والخليجى بخاصة مايلى : -(٤٠)

أ- ان حجم الاقتراض العربى فى سوق السندات الدولية خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٢ على شكل اصدارات عامة أو عروض خاصة ، كانت حوالى ١,٤ مليار دولار ، وكذلك فان حجم الاقتراض العربى فى سوق القروض الدولية حوالى ٢٨ مليار دولار (قروض مجمعة أو مسندكة) بالفائدة العائمة وهذا المبلغ يمثل القروض المعلن عنها ، فيما تظل هنالك قروض أخرى محاطة بالسرية والكتمان لا تقل عن ٣٠ مليارد ولار ، وباضافة حجم الاقتراض فى السندات الدولية ، فان المجموع العام لحجم الاقتراض يبلغ ٣٢ مليار دولار للفترة ٧٢ - ١٩٨١ . ولا تمثل هذه القروض ، قروضا قصيرة الاجل ، بل انها بفعل التدوير تتحول الى متوسطة الأجل .

ب- ان حجم القروض يؤشر لنا القصور الرئيسى فى التدفقات المالية بين الاقطار العربية نفسها ، وكذلك ضعف الوساطة المالية العربية بين اصحاب السيولة المتاحة (أقطار الفائض حققت ١٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، و١٩٠ مليار دولار عام ١٩٨١ ، وستحقق ٣٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ اذا ما استمرت ظروف الانتاج والاسعار على وضعها الحالى) واصحاب الطلب طويل الأمد على الاموال بغية تحقيق درجة أفضل من التوازن المالى فى المنطقة العربية ككل .

جـ- ان اسعار رأس المال فى اقطار الفائض والفوائد المعمول بها ، يجب ان تجسد حالة الوفر المالى العام ، ومن ثم تنعكس فى المردود المنخفض نسبيا على الاصول المالية التى يجرى توليدها من داخل هذه البلدان ، ذلك ان هذه الاسعار لا بد ان تعكس بالنهاية القيمة الواقعية المضافة للدخل القومى من جراء التغيرات الهيكلية فى البنية الانتاجية للاقتصاد الوطنى ، وبخلاف ذلك ، ستؤول الى الضياع فى مضاربات خاسرة . (٤١)*

د- عدم وجود تكامل بين الاسواق المالية العربية (مباشر أو غير مباشر) أبعد المنطقة العربية ككل والخليج بخاصة من اتباع الاساليب العملية فى هذه المرحلة لتمويل أكبر قدر ممكن من السيولة العربية المتاحة فى السوق الدولية الى قروض متوسطة وطويلة الآجال في المنطقة العربية نفسها .

هـ- تفاضى حكومات اقطار الفائض عن الصيغة الواقعية فى التعامل والتعاون المالى أو كما يسمى الاقراض العربى - العربى بأسلوب الاسواق الدولية ، واعتمادها (ربما عن عمد) الى اسلوب الاقراض العربى - الدولى - العربى بحيث تشكل هذه الدورة أو لنقل شكلت عبئا على دول العجز العربية التى تضطر على اقتراض المال العربى من الدول الاجنبية بفوائد كبيرة تثقل موازين مدفوعاتها وتوقعها فى هاوية التبعية الاقتصادية للعالم الغربى الرأسمالى .

و- ان استثمار ٧,٥ مليار دولار لعشر سنوات فى قطر كالسودان يعنى ، تأمين موارد غذائية محلية عربية تسد ٥٠٪ من حاجة الوطن العربى ككل ، فيما لا تجر توظيفات رساميلنا العربية فى الدول الرأسمالية غير تراكم الخسائر وتبديد الثروة المالية وانتقاص قوة الوحدة النقدية بالضرورة ، بسبب التضخم وانخفاض قيمة الدولار باستمرار . (٤٢)

---

(٤٠) نشرة الاوابك ، السنة الثامنة ، العدد ١١ ، تشرين الثاني ١٩٨٢ ، ص٢٨ .

(٤١) نفس المصدر ، ص٢٦ .

* هنالك قول قد يكون مبالغ فيه وهو ان الفوائض العربية المالية ، تضخ على شكل قروض بفائدة ١٠٪ الى دولتي اسرائيل وجنوب افريقيا ، واذا صح هذا الادعاء ، فاي سيف قاتل نسلمه بيد اعداء الامة العربية للاجهاز على طموحاتها في العيش الكريم .

(٤٢) عبد العزيز مصطفى وطاهر التميمي ، مصدر سابق ، ص٣١٥ .

توريع استخدامات العوائد النفطية الخليجية باعمال هامشية بعيدة كل البعد عن تطوير وتنمية اقتصادات اقطار الخليج العربى ، وتدفقها الى المصارف والعقارات والمضاربات فى اسواق المال الاوربية والامريكية ، يقابل ذلك من الجانب العربى بعامة والخليجى بخاصة مايلى : -(٤٠)

أ- ان حجم الاقتراض العربى فى سوق السندات الدولية خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٢ على شكل اصدارات عامة أو عروض خاصة ، كانت حوالى ١,٤ مليار دولار ، وكذلك فان حجم الاقتراض العربى فى سوق القروض الدولية حوالى ٢٨ مليار دولار (قروض مجمعة أو مسندكة) بالفائدة العائمة وهذا المبلغ يمثل القروض المعلن عنها ، فيما تظل هنالك قروض أخرى محاطة بالسرية والكتمان لا تقل عن ٣٠ مليارد ولار ، وباضافة حجم الاقتراض فى السندات الدولية ، فان المجموع العام لحجم الاقتراض يبلغ ٣٢ مليار دولار للفترة ٧٢ - ١٩٨١ . ولا تمثل هذه القروض ، قروضا قصيرة الاجل ، بل انها بفعل التدوير تتحول الى متوسطة الأجل .

ب- ان حجم القروض يؤشر لنا القصور الرئيسى فى التدفقات المالية بين الاقطار العربية نفسها ، وكذلك ضعف الوساطة المالية العربية بين اصحاب السيولة المتاحة (أقطار الفائض حققت ١٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، و١٩٠ مليار دولار عام ١٩٨١ ، وستحقق ٣٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ اذا ما استمرت ظروف الانتاج والاسعار على وضعها الحالى) واصحاب الطلب طويل الأمد على الاموال بغية تحقيق درجة أفضل من التوازن المالى فى المنطقة العربية ككل .

جـ- ان اسعار رأس المال فى اقطار الفائض والفوائد المعمول بها ، يجب ان تجسد حالة الوفر المالى العام ، ومن ثم تنعكس فى المردود المنخفض نسبيا على الاصول المالية التى يجرى توليدها من داخل هذه البلدان ، ذلك ان هذه الاسعار لا بد ان تعكس بالنهاية القيمة الواقعية المضافة للدخل القومى من جراء التغيرات الهيكلية فى البنية الانتاجية للاقتصاد الوطنى ، وبخلاف ذلك ، ستؤول الى الضياع فى مضاربات خاسرة . (٤١)*

د- عدم وجود تكامل بين الاسواق المالية العربية (مباشر أو غير مباشر) أبعد المنطقة العربية ككل والخليج بخاصة من اتباع الاساليب العملية فى هذه المرحلة لتمويل أكبر قدر ممكن من السيولة العربية المتاحة فى السوق الدولية الى قروض متوسطة وطويلة الآجال في المنطقة العربية نفسها .

هـ- تفاضى حكومات اقطار الفائض عن الصيغة الواقعية فى التعامل والتعاون المالى أو كما يسمى الاقراض العربى - العربى بأسلوب الاسواق الدولية ، واعتمادها (ربما عن عمد) الى اسلوب الاقراض العربى - الدولى - العربى بحيث تشكل هذه الدورة أو لنقل شكلت عبئا على دول العجز العربية التى تضطر على اقتراض المال العربى من الدول الاجنبية بفوائد كبيرة تثقل موازين مدفوعاتها وتوقعها فى هاوية التبعية الاقتصادية للعالم الغربى الرأسمالى .

و- ان استثمار ٧,٥ مليار دولار لعشر سنوات فى قطر كالسودان يعنى ، تأمين موارد غذائية محلية عربية تسد ٥٠٪ من حاجة الوطن العربى ككل ، فيما لا تجر توظيفات رساميلنا العربية فى الدول الرأسمالية غير تراكم الخسائر وتبديد الثروة المالية وانتقاص قوة الوحدة النقدية بالضرورة ، بسبب التضخم وانخفاض قيمة الدولار باستمرار . (٤٢)

---

(٤٠) نشرة الاوابك ، السنة الثامنة ، العدد ١١ ، تشرين الثاني ١٩٨٢ ، ص٢٨ .

(٤١) نفس المصدر ، ص٢٦ .

* هنالك قول قد يكون مبالغ فيه وهو ان الفوائض العربية المالية ، تضخ على شكل قروض بفائدة ١٠٪ الى دولتي اسرائيل وجنوب افريقيا ، واذا صح هذا الادعاء ، فاي سيف قاتل نسلمه بيد اعداء الامة العربية للاجهاز على طموحاتها في العيش الكريم .

(٤٢) عبد العزيز مصطفى وطاهر التميمي ، مصدر سابق ، ص٣١٥ .

انتاج واحتياطى النفط والغاز والاستهلاك المحلى :-

بعد تعديل الاسعار الذى اتخذته منظمة الاوبك من جانب واحد فى مطلع ١٩٧٤ ، تحركت اقطارنا الخليجية بلهاث غريب ويغير وعي منها (ربما) الى زيادة معدلات انتاجها من النفط الخام دونما موازنة محسوبة بين انتاج النفط واحتياجات التنمية الاقتصادية الى المستلزمات المختلفة، بل تجاوزت ذلك الى فوضى الانتاج والتنافس والتعارض على بناء هيكل سعرى موحد لنفوطها على الرغم من المسعى الحميد لاقطار المنطقة ككل، واذا ما جاز لنا القول، فأن اقطار النفط فى الخليج ضاعفت من انتاجها النفطى بوتائر عالية تفوق احيانا الطلب عليه فى السوق العالمية، ولعل الجدول التالى خير شاهد يفسر هذا الاتجاه اللاواعى

جـــدول (٩)

تطور انتاج النفط الخام ١٠٠٠ برميل/ يوم

فى اقطار الخليج العربى للسنوات ٧٣ - ١٩٨٠

القـــطر	الكيات المستخرجة بحسب السنوات							
—	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الامارات	١٥٢٣	١٦٧٩	١٦٦٤	١٧٣٦	١٩٩٩	١٨٢٨	١٨٣١	١٧٠٤
البحرين	٦٨	٦٧	٦١	٥٨	٥٨	٥٥	٥٠	غ.م
السعودية	٧٥٩٦	٨٤٨٠	٧٠٧٥	٨٥٧٧	٩٢٢٤	٨٣٠١	٩٥٢٦	٩٩٢٨
العراق	٢٠١٨	١٩٧١	٢٢٦٢	٢٤١٥	٢٣٤٨	٢٥٦١	٣٤٣١	٢٧٠١
قطر	٥٧٠	٥١٨	٤٣٨	٤٩٧	٤٤٥	٤٨٧	٥٠٦	٤٧٢
الكويت	٣٠٢٠	٢٥٤٦	٢٠٨٤	٢١٤٥	١٩٦٧	٢١٣١	٢٥١٢	١٦٢٩

المصدر:- النفط والتنمية، العدد١١، ١٩٨٠، ص[١٥١].

اما نسبة التغير فى انتاجى اخر السلسلة الزمنية المختارة وأولها فيمكن متابعتها على هذا النحو(١٩٧٣ - ١٩٨٠)*

القطر	٪ التغير لكل ١٠٠٠ برميل/ يوم
الامارات	١١١,٢
البحرين	٧٣,٥
السعودية	١٣٠,٧

القطر	٪ التغير لكل ١٠٠٠ برميل/ يوم
العراق	١٣٣,٨
للفترة (١٩٧٣- ٧٩) قطر	٨٢,٨
الكويت	٥٣,٩

* اعتمد الباحثان نفس الاسلوب في استخلاص نسب التغير راجع بذلك

Opec Review vol. 1 No. 4, April 19977

P. 318

وكذلك:

B.P. Statical Reuiew of wonld ail 9 mcluntny

1977, P.P. 70 - 71.

ويمكن استنتاج بعض الملاحظات من الجدول المشار اليه :-

- ان التذبذب فى انتاج النفط الخليجى يعزى الى ما يلى :-

- سد احتياجات التنمية والمشاريع الانمائية فى اقطار العراق والكويت لحد ما.

- زيادة التراكم النقدى لدى بعض الاقطار تحصيل حاصل لسياسات التخمة والاستئثار بهذا المورد الناضب، كما هى الحال فى السعودية.

- نقص الاحتياطى النفطى المؤكد وقصر عمره، ومحاولة استجلاب قطع النقد الاجنبى لبناء هياكل أساسية فى اقطار الامارات والبحرين وقطر.

ولتأطير الافق المستقبلى لهذه الثروة الآيلة للنضوب، يمكن تدشين مرحلة جديدة فى توقعات الانتاج والطلب المحلى المتنبأ به بملايين (ب/ ي) وحجم الصادرات كما يظهرها الجدول التالى

جـــدول (١٠)[٤٣]

الانتاج والطلب المحلى والصادرات للفترة ١٩٨٠ الى ٢٠٠٠ بملايين (ب/ ي)

القطـــر	الانتاج				الطلب المحلي				الصادرات			
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٠
السعودية	٩,٨٧	٩,٤٨	١٠,٩٦	١٢,١٥	٦٠٠	٨٧٥	١١٠٠	١٣٥٠	٩,٢٧	٨,٦١	٩,٨٦	١٠,٨٠
العراق	٢,٦٥	٣,٠٠	٣,٥	٤,٠٠	١٥٠	٢٣٠	٣٤٠	٥٧٠	٢,٥	٢,٧٧	٣,١٦	٣,٤٣
الامارات	١,٧١	١,٧٥	٢,-	٢,-	٩٥	١٥٠	١٩٥	٢٧٥	١,٦١	١,٦٠	١,٨١	١,٧٣
الكويت	١,٦٥	١,٧٠	١,٧٠	٢,٢٠	٤٠	٥٠	٦٠	٨٠	١,٦١	١,٦٥	١,٦٤	٢,١٢
قطر	٠,٤٧	٠,٣٠	٠,٢٠	٠,١٠	١٠	١٥	١٥	٢٠	٠,٤٦	٠,٢٩	٠,١٩	٠,٠٨

ملاحظـــة :-

١) الطلب المحلى يتضمن الطلب على وقود الناقلات ويستثنى غاز النفط المسيل.

٢) الصادرات تشمل النفط الخام والمنتجات المكررة ويستثنى الغاز المسيل.

٣) مجاميع الصادرات مدورة.

نستخلص من الجداول جملة استنتاجات منها على سبيل المثال:

١- تناقص الانتاج المتوقع فى قطر مقابل زيادة الطلب عليه من جهة، وتأثيره على هيكل الصادرات التى اتسمت هى الاخرى بالتدنى الأمر الذى يوحي بان النفط قد بات وشيك النفاذ، وهو محك لمصداقية حكومة هذا القطر فى تبنى سياسة اقتصادية رشيدة لتفادى الوقوع فى منزلقات التبعثر والانقياد للتبعية.

تنامى الطلب المحلى والصادرات فى أقطار المجموعة

(٤٣) عالم النفط، العدد الحادي عشر، المجلد الرابع عشر، تشرين الاول ١٩٨١، ص١٢.

الخليجية، وهو محفز يجب الا يقودها سريعا الى انتهاج سياسة استنزاف هذه الثروة سريعا، فقيمة ملايين البراميل مطمورة فى باطن الارض خير الف مرة من اكداس الاوراق النقدية دون استخدام عقلانى لها فى تنمية الاقتصاد الوطنى وتطوير مرافقه الانتاجية والخدمية.

٣- ان لهذه المادة عمرا زمنيا محددا، وهى مسألة معروفة لدى ساسة هذه الاقطار، الأمر الذى يستلزم المحافظة عليها أطول مدة ممكنة بالبحث عن بدائل أخرى للاستهلاك المحلى والقيام بتصنيع هذه المادة ومشتقاتها بالحجم الذى يمنحها قوة تفاوضية ذات شأن كبير فى السوق النفطية الدولية.

٤- ان التقدم الثقافى وتطور مستويات التعليم، ساهم على تطوير مستويات وحجم الاستهلاك المحلى من هذه المادة ومشتقاتها الأمر الذي يقتضى بالضرورة اعتماد صيغة جديدة فى الانتاج تشبع حاجة الطلب المحلى بموازنة محسوبة بين معدلات انتاج هذه المادة والبدائل المرشحة عنها، وبين متطلبات التنمية وحاجات الاقطار الخليجية للعلات الصعبة المتأتية من التصدير.

ان هذه الحقيقة تستدعى إنساقاً مع معطيات تطور الطلب المحلى على الاستهلاك، أن نستعرض معدلات الاستهلاك من النفط ومشتقاته، ثم رصد استهلاك الفرد العربى فى هذه المنطقة قيد الدراسة من اجمالى الطاقة سنويا وهذا ما يوضحه الجدولان التاليان.

جـــدول (١١)

استهلاك المنتجات النفطية فى أقطار الخليج العربى للفترة

١٩٧٢ - ١٩٨٠ الف برميل/ يوم

الاقطـــار	السنـــوات								
	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الامارات	٣,٢	٤,٦	٦,٤	١٠,٧	١٤,١	١٥,-	٤٥,٨	٤٥,٨	٧٦,٢
البحرين	—	—	—	—	٤,١	٥,٣	—	١٥,٦	١٦,٠
السعودية	٥٤,٨	٨٧,٢	١١٧,٢	١٦٩,٨	—	—	٣٤١,٥	٤٧٤,٥	العراق
٧٦,٢	٨٥,٢	٨٤,٤	٨٥,٢	١٠٩,٩	—	—	١٧٨,٦	١٩١,٢	قطر
٢,-	٢,٧	٤,٢	٥,٨	٧,١	—	٨,١	٩,٠	الكويت	١٦,٤
١٦,٩	١٩,٣	٢٣,٩	٣٠,٢	٣١,٥	—	٤١,٠	٤٤,٠		

المصـدر:-

ارقـام ٧٢ - ١٩٧٥ أخذت عن النفط والتنمية، العدد ١١، كانون ثاني ١٩٨٠، ص٣٨.

اب ١٩٨٠، ص٧٥

أرقـام ٧٦ - ١٩٧٧ أخـذت عن النفـط والتنميـة، العـدد ٤ أرقام ٧٩ - ١٩٨٠ أخذت عن نشرة الاوابك العدد ٤ نيسان ١٩٨٢، ص٤٤

جـــدول (١٢)

الاستهلاك الفردي من الطاقة بالكغم/ فرد/ لسنة ١٩٨٠

القطر	السكان/ الف	حجم الاستهلاكالفردى بالكغم من الطاقة
العراق	١٣,١٠١	١,٣٠٥
الامارات	٨٦٠	٦,٠٦٧
السعودية	٨,٣٢٤	٣,٤٦١
قطر	٢٦٠	٨,٧٥٤
الكويت	١,٣٣٣	٦,٥٧٣
البحرين	٣٥٨	٦,٢٥٤

المصدر: نشرة الاوابك العدد ٦، تموز ١٩٨٢، ص١٩

وقبـل اختتـام هذه الفقـرة من البحث نجد لزاما علينا تسليط الضـوء على مجمـل الانتـاج المخطط والاحتياطى* من النفط والغـاز فى عمـوم النطقـة مع تأشـير التأريخ المحتمل لنضوب المـادة النفطيـة فى حال استمرار معدلات الانتاج على وضعها الحـالى بلا تقنـين عقـلانى مبرمج، وبهذا تكون الصورة أعم وأشمل فى التعبير المضمونى عن مستقبل المنطقة فى مرحلة ما بعد النفط. لاحظ الجدول اللاحق.

* تشـير معظم الـدراسـات النفطيـة الى ان الاحتيـاطي النفطي العربي عموماً يمثل حوالي ٥٣,٢٪ من اجمالي الاحتياطي العالمي. انظر الكتاب الثاني من منشورات مركز دراسات الخليج العربي، الندوة العلمية العالمية الاولى، تقرير مركز التنمية الصناعية العربية ص٥٤ وص٥٥.

جـــــدول (١٣)

الاحتياطات النفطية والانتاج ومعدلات النفاد في بعض اقطارنا الخليجية للفترة ٧٩ ـ ١٩٨٠

القطر	المتراكم	الانتاج السنوي	المعدل اليومي	الاحتياطات الثابتة	الاكتشافات المتراكم	الكميات المنتجة ٪	نسبة الاحتياطي الى الانتاج/	الكميات المنتجة المخططة	عمر النفاد
	مليون برميل	مليون برميل	١٠٠٠ برميل	مليون برميل	مليون برميل	١٩٧٩	سنة	مليون/ طن/ سنة ١٩٨٠	بالسنين
العراق	١٢٤٦٣,١	١٢٦٩,١	٣٤٥٦,٩	٣١٠٠٠,٠	٤٣٤٦٣,١	٢٨,٧	٧٦,٤	٢٥٠	١٩٩٠
الكويت	١٧٦٥٤,٥	٨٩٦,٦	٢٤٥٦,٦	٦٨٥٣٠,-	٨٦١٨٤,٥	٢٠,٥	٢٠,٣	٢٠٠	٢٠١٩
السعودية	٣٤٨٢٧,٥	٣٤٧٩,٢	٩٥٣٢,٠	١٦٦٤٨٠,٠	٣٠١٣٠٧,٥	١٧,٣	٤٧,٩	١٠٠٠	٢٠١٤
الامارات	٦٥٦١,٣	٦٦٨,٢	١٨٣٠,٧	٢٩٤١١,٣	٣٥٩٧٢,٦	١٨,٢	٤٤,-	—	١٩٩٧
								(ابوظبي) ٢٠٠	١٩٩٠

المصدر: النفط والتنمية، العدد الاول والرابع تشرين الاول والثانى وكانون الاول ١٩٨١، وشباط ١٩٨٢، ص٤٢.

ويجيء الغاز المصاحب (معظم الغاز الطبيعى فى منطقة الخليج من النوع المصاحب) ليعكس لنا مدى تراكم الاحتياطيات، التى تستنزف جراء استمرار عجلة انتاج النفط بلا هوادة، ويذهب الكثير منه هدرا جراء الحرق، دون محاولة لتصنيعه بكفاءة عالية وهو يمثل مصدرا جيدا للصناعات البتر وكيمياوية ومصدر طاقة حرارية لمصاهر الحديد والصلب، ومع هذه الاهمية، فان اقطارنا النفطية لاتوليه ذات الاهتمام الذي يناله النفط منها، ويمكن تلمس مقاديره الاحتياطية فهذه المنطقة من الجدول التالي:

جـــــدول (١٤) احتياطات الغاز في الخليج العربي للفترة ٧٣ - ١٩٧٩/ ترليون قدم٣.

القطر	الكميات بحسب السنين						
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩*
الامارات	١٥,.	٢٣,.	٢٢,٥	٢١,٥	٢١,٦	٢٠,٥	٣,٥٣٤
البحرين	٤,.	٥,٥	٣,.	٣,.	٧,.	٧,.	١,٥٥٢
السعودية	٥٤,٩	١٠٦,٨	٨٦,-	٨٧,٥	٩٦,٤	٩٥,٧	١٦,٥٠٥
العراق	٢٢,-	٢٧,.	٢٧,-	٢٨,-	٢٧,٨	٢٧,٥	٤,٧٤١
قطر	٨,-	٧,٥	٢٧,٥	٤٠,-	٤٠,-	٦٠,-	١٠,٣٤٥
الكويت	٣٦,٥	٣٥,٦	٣٤,٢	٣٤,-	٣٣,٨	٣٣,٥	٥,٧٧٧

المصدر:- النفط والتنمية، العدد ٨، مايس ١٩٨٠، ص١٠٧، وكذلك نشرة الاوابك، العددان ٨، ٩، اب وايلول ١٩٨٠، ص٢٢

* مقاسه بمليون برميل مكافيء نفط.

من مجموعة الجداول (١١، ١٢، ١٣، ١٤) يمكن ان نخلص الى ما يأتي:-

١- ان انتاج النفط قد استثمر بشكل متنام الا في بعض السنوات، الامر الذي يعني ان الفترة المحددةللنفاد قد تكون أقل من المقدر، اذ ان معدلات الانتاج المتزايدة تعجل باستنفاد النفط قبل حينه.

٢- ان تصدير النفط كمادة خام، يعني بالنتيجة تعرضه للتذبذب وما يتعرض له هيكله السعرى المعتمد من اوبك الى الاهتزاز جراء خروج بعض الاقطار على اجماع الاوبك، وبالتالى تفتيت صلابة هيكلها السعرى الذى لم يكن بعد بمستوى القيمة الستراتيجية لهذه السلعة الثمينة غير المتجددة.

٣- تهالك بعض الاقطار على زيادة انتاجها النفطى، يعني اغراق السوق بعرض لايقابله طلب مشجع، الامر الذى يقود الى خفض سعر البرميل، وبخاصة بعد ان قامت بعض الاقطار وعمدت الى اسلوب المقايضة.

٤- تعد المنطقة الخليجية من اكبر المناطق انتاجا واحتياطيا فى النفط والغاز وتمتلك منهما موارد مالية ضخمة مقابل عجز مستمر فى دول العالم الصناعى (-٤٧٠) فى الولايات المتحدة الامريكية، و (-٩١٥) فى اوربالغربية، و (-٣٧٥) فى اليابان**، وهو ما شجع اقطارنا على تعظيم الانتاج الى ما فوق حاجة المستهلكين فى السوق بالقدر الذى جعل الفائض النفطى العربى يتحول الى خزين ستراتيجى لدى الولايات المتحدة وحلفائها.

٥- مقابل هذه الزيادة فى معدلات الانتاج ومقادير الاحتياطى، فان المنطقة العربية الخليجية لم تدخل جديا فى مرحلة التكرير وتصنيع النفط ومشتقاته، اذ لم تتعد الطاقة التكريرية فى الكويت ٥٤١,٥ ألف برميل باليوم عام ١٩٧٦، و٧,٠ فى قطر، والسعودية لم تتجاوز ٦٧٦,٠ ألف برميل باليوم، و ١٨٣,٥ الف برميل فى العراق للفترة المذكورة (١٩٧٦)[٤٤]. ويمكن تأشير ذلك من خلال معرفتنا بعدد المصافى فى المنطقة خلال عام (١٩٧٩) كما فى الجدول.

جدول (١٥)[٤٥]

تطور المصافى فى اقطار الخليج وعددها وطاقاتها فى نهاية عام ١٩٧٩

القطر	عدد المصافى	طاقة التكرير باليوم	٪ للمجموع العالمى
السعودية	٤	٤٨٧٢٣٢	٠,٦٢
الكويت	٥	٧١٢٠٠٠	٠,٩١
العراق	١٢	١٦٨٥٠٠	٠,٢١
اقطار الخليج الاخرى	٧	٢٧٥٥٠٠	٠,٣٥
المجموع	٢٨		٢,١٩

** يمثل العجز في عام ١٩٨٠.

(٤٤) برمجة الانتاج وهيكل الاسعار في أوبك، تقرير الوفد العراقي لمؤتمر الدوحة ١٩٧٦/١٢/١٥.

(٤٥) نفط العرب، السنة ١٥، العدد ٥، شباط ١٩٨٩، ص٢٥.

ان هذا الرقم المتواضع جدا يؤكد بلا أدنى ريب عدم جدية حكومات المنطقة فى محاولة تصنيع النفط بما يفوق الحاجة المحلية من الاستهلاك، وهو مؤشر يدين السياسة النفطية العقيمة التى كرست لأجل الحصول على الاموال بغير استشراف للقضية بابعادها الخطيرة فى المستقبل القريب عندما يخيم على هذه البقعة من العالم شبح العوز فى مرحلة ما بعد النفط، كما كانت عليه فى مرحلة ما قبل النفط.

ثالثا - تركيب هيكل العمالة الوافدة وتأثيراته على المنطقة:-

تتميز المنطقة العربية بعامة والخليج العربى بصفة خاصة، بجملة خصائص وصفات، هى بالضرورة امتداد لمسيرة وأخلاق السلف الصالح من اجدادنا العظام الذين حملوا مشعل الحضارة الأنسانية، وبشروا بتعاليم الاسلام الحنيف، ونشروا العدل والاخاء والمحبة بين الناس، وأكدوا باخلاقيتهم العالية ونزوعهم للخير واتصافهم بالنخوة والأيثار والتضحية أسمى معانى الرجولة والمسؤلية وتقديس الحرية ورعاية كيان الاسرة، حتى اصبحت كل مكارم الاخلاق ترتبط دوما حيثما ذكر العرب وأينما تم التحدث عنهم. ولهذا فنقاء المنطقة العربية من الجاليات الاجنبية يعنى محافظتنا على قيمنا ومثلنا العربية والاسلامية وتأكيد هويتنا الوطنية والقومية وصفاء حياتنا الاسرية والتأريخية والحضارية من شوائب واكدار العجمة الدخيلة على حياتنا الناصعة، بيد ان المنطقة العربية بعد حالات الانكسار والهزائم وبعد ان دالت الامبراطورية العربية فى نهاية الحكم العباسى، فقد تعرضت المنطقة الى حالات من المد والجزر من الموجات المغولية والترية والسيطرة الفارسية والتركية وبالتالى دخول المنطقة تحت الهيمنة العثمانية لاكثر من اربعة قرون، وبعد اندحار الحكم العثمانى وقعت المنطقة العربية تحت الهيمنة الفرنسية والانكليزية والايطالية والاسبانية، وبعيد حركات التحرر الوطنى وحصول الاقطار على استقلالها الوطنى، فقد جاءت الثورة النفطية لتشعل فتيل الهجرة الوافدة من كل حدب وصوب، وجاء الوافدون يحملون عاداتهم وطقوسهم واعرافهم وتقاليدهم ليزرعوها فى واقع نظيف أريد به وله الخراب والتدمير وتجاوز الاصالة فى حياة ونفوس ابنائه، وهنا كانت الطامة، فعلى الرغم من كون الوافدين وبخاصة من منطقة شرق وجنوب اسيا عمالا غير منتجين لاشتغالهم بالقطاع الخدمى وفى المنازل، الا انهم مثلوا ضغطا على موارد المنطقة الاقتصادية وبخاصة المواد الغذائية وزاحموا السكان على قوتهم وارتضوا بالعمل باجور بخسة وزادوا المدن سوءا واكتظاظا وتطلب وجودهم خدمات أوسع، حتى ان مستعمراتهم أصبحت مصادر خطر تهدد أمن المنطقة العربية وينذر بشر مستطير، وما حدث فى البحرين فى عهد الشاه المقبور خير دلالة على المنهج الاستيطانى للوافدين إذ طالب الشاه باجراء استفتاء فى البحرين بهدف ضمها الى امبراطوريته لعلمه الأكيد ان العمالة الايرانية تمثل جزءاً كبيرا من السكان، وان معظم المرافق التجارية بأيديهم، ولو جرى الاستفتاء فعلا لكانت البحرين غيرها اليوم لولا حذر الحكومة ودعم الاقطار العربية وبعض الدول الصديقة لها.(٤٦)

واذا ما استثنينا العراق، فان منطقة الخليج والجزيرة العربية تعجان بالهجرة الأجنبية، وتنامى عدد الوافدين الى المنطقة بما زاحم ابناءها، وأثر على تكوينهم الإجتماعى والأسرى، فقد بلغ الوافدون لاغراض اقتصادية وربما (سياسية) حوالى ٥٢,٥٪ من اجمالى سكان الكويت عام ١٩٧٤، و٥,٨٪ فى قطر، و١٧,٥٪ فى البحرين، و ١٦,٧٪ فى السعودية، و٥٣٪ فى الامارات لنفس الفترة.(٤٧) وفى عام ١٩٨٠ بلغ عدد الوافدين فى الاقطار المذكورة بحسب ترتيبها الاول ١٢,٥٠٪، و٧,٣٪، و ٢٣,٥٪، و١٩,٤٪، و٥٤,٢٪ على التوالى، وهذه

(٤٦) طاهر التميمي - العرب تأريخ وحضارة.. ولكن - مجلة الثقافة العربية، طرابلس، ١٩٧٨، العدد ٢٤، ص١١٣.

(٤٧) عبد العزيز مصطفى، وطاهر التميمي - ستراتيجية الامن الغذائي في منطقة الخليج العربي حتى عام ٢٠٠٠ - مصدر سابق، ص ٣٤٠.

الحقيقة المؤلمة فرضتها وأملتها اعتبارات مختلفة نذكر منها :-(٤٨)

- قلة الكثافة السكانية فى المنطقة .
- زيادة الرخاء الاقتصادى نتيجة الثراء النفطى .
- تساهل الحكومات فى استقبال أفواج الجاليات الاجنبية الوافدة من مختلف الجنسيات ، وتضييقها على الوجود العربى من بين الوافدين .
- الدوافع الاقتصادية والساسية وراء تطور كم الوافدين الاجانب على حساب النوعية ، أو بمعنى أدق الهجرة لاغراض اقتصادية غير منظمة من قبل الوافدين ، والهجرة المنظمة من لدن حكومات الوافدين لبواعث سياسية .
- قرب المنطقة وحدودها المفتوحة على امتداد شواطى الخليج ساعد على الدخول بيسر وسهولة بصفة غير مشروعة ، وبعد الاستقرار لمدة عام ، يكون الوافد كمن اكتسب حقا مشروعا فى البقاء بشكل رسمى .
- قيام الشركات الاجنبية المتعاقد معها باستخدام العمالة الاجنبية الاسيوية الرخيصة ، ومن ثم استمرار وجود الوافدين لهذا الغرض حتى بعد انتهاء عمل الشركات ومغادرتها للمنطقة .
- قيام غالبية الاسر الخليجية بالحصول على موافقة حكومات المنطقة لاستقدام الاجانب للعمل فى خدمة المنازل وتربية الاطفال ، وبخاصة العنصر النسوى الذى يستقطب بعد حين العنصر الآخر بدواعى الانسانية . . الخ .
- شيوع حالات الزواج بالاجنبيات وتعددها ، يسر دخول العنصر الاجنبى الى كيان الأسرة العربية .

ان هذه الحال تؤشر لنا حقيقة وقوع المنطقة بأسرها تحت نفوذ الوافدين وسيطرتهم على الشارع الخليجى ، وامتلاكهم بعد سنوات قليلة النفوذ فى الاسواق التجارية والمرافق الاقتصادية ، وحتى فى سلك الخدمة العسكرية والأمن الداخلي لمن أمضى أكثر من عشر سنوات مستمرة . لكن ما يعنينا فى هذا المقام رصد هذه الحركة الوافدة وما تحمله من اثار التدمير والتخريب الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى ، وسنتناول أقطار الخليج كلا على انفراد لفحص الاطار العام لواقع هذه العمالة وحيثيات وجودها بالقياس الى السكان المحليين .

العراق :

سبق الحديث بان العراق يكاد ان يكون خلواً من العمالة الاجنبية ، وان وجدت فبالتنسيق مع حكوماتها لفترة زمنية محددة موثقة في عقود المقاولات المبرمة ، وهي لاتشكل نسبة تذكر مقارنة مع السكان والاشقاء العرب العاملين في القطر. فقد بلغ سكان العراق حوالي ١٢,١٧١ مليون نسمة بحسب احصاء عام ١٩٧٧ ، ارتفع الى ١٣,١٠١ عام ١٩٨٠ ، ثم ١٣,٨٨٠ عام ١٩٨١ ، اما عدد العاملين فقد بلغ ٢٣,٦٪ عام ١٩٦٣ من مجموع السكان ، و٢٩,٢٪ عام ١٩٦٩ واذا اضفنا العمال العرب القادمين للعمل في العراق بفعل القرارات القومية ودعوتها الى مساواة العمال الاشقاء باقرانهم ابناء البلد ، فان نسبة العمالة الحقيقية وصلت الى ٣٩,٦٪ من السكان الفعال عام ١٩٨٠ .(٥٠) وتتوزع هذه العمالة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وان كانت نسبة العمالة الصناعية مازالت متدنية مقارنة بالعمالة الزراعية ، والعمالة في قطاع الخدمات .

السعودية :

بلغ عدد سكان السعودية بموجب احصاء ١٩٧٧ حوالي ٨,٥ مليون نسمة ، و٨,٩٢٤ مليون نسمة عام ١٩٨٠ ، فيما

---

(٤٨) طاهر التميمي - الهجرة المنظمة وغير المنظمة للوافدين ، دراسة عن احوال العمال الاجانب في الخليج العربي - ملحق الاهرام الاقتصادي ، العدد ٥٧ .

(٥٠) المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨١ ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الباب السابع ، ص٢٠٤ - جدول ١٠٩ -

بلغ عدد العاملين ١,٢٥٩ الف عامل و ١,٤٧٠ الف عامل في عام ١٩٧٥، و ١٩٨٠ بالترتيب، اما العمال الاجانب فشكلوا ٠,٣٠٦، و ٧٦٧,٦ الف عامل لنفس الفترة.(٥١)

الكويت:

بمقتضى احصاء عام ١٩٧٥ بلغ سكان الكويت ٩٩٥٠٠٠ نسمة، و١,٣٣٨ ألف نسمة عام ١٩٨٠، تؤلف القوة العاملة من اجماليها ٣٥٪ في عام ١٩٨٠، فيها يشكل العاملون الوافدون ٧٠٪ من قوة العمل الكويتية التي يتركز ١٤٪ منها في اعمال ادارية عليا، وبالرقم المطلق فان عدد العمال الكويتيين ٨٩١,٨ ألف عامل عام ١٩٧٥، و٤١٢,٢ ألف نسمة في عام ١٩٨٠.(٥٢) اما العمالة الوافدة فتكون ٧٤٪ من العمالة الوطنية تعمل في النشاط الخدمي وقطاع المقاولات والانشاءات وتجارة الجملة والمفرق (المفرد).

الامارات:

بلغ عدد السكان فيها ٦٥٢٩٣٦ نسمة عام ١٩٧٥ موزعين على هذا النحو:(٥٣)

ابوظبي	٢٣٥٦٦٢	٣٥,٦٪
دبي	٢٠٦٨٦١	٣١,٤٪
الشارقة	٨٨١٨٨	
عجمان	٢١٥٦٦	
ام القيوين	١٦٨٧٩	٣٣٪
رأس الخيمة	٥٧٢٨٢	
الفجيرة	٢٦٤٩٨	
المجموع	٦٥٢٩٣٦	١٠٠,٠٪

(٥١) محمد هشام خواجكية ـ التعامل الاقتصادي في دول الخليج العربي ـ ١٩٧٩ ص١١ كذلك انظر د. محمد غانم الرميحي ـ العمال الوافدون في اقطار الخليج العربي ـ مجلة الاقتصاد الخليجي ١٩٨١.

(٥٢) الادارة العامة لشؤون التخطيط والادارة المركزية للاحصاء/ دولة الكويت ١٩٨١.

(٥٣) مديرية التخطيط/ ابوظبي/ الاحصاءات السنوية ١٩٧٥ وكذلك انظر: ـ نشرة الأوابك العدد ٦، تموز ١٩٨٢، ص ١٩.

ومن الملاحظ ان احصاءات السكان لم يتبعها توزيع وتحديد القوى العاملة في هذه الدولة لعدم وجود احصاءات، وعلى الرغم من ان سكان الامارات قد بلغ ٨٦٠ ألف نسمة عام ١٩٨٠، الا اننا سنعمد الى اختيار الفترة ١٩٦٨ لتوفر الاحصاءات عنها، حيث بلغ السكان ١٧٩ ألف نسمة، وبلغت قوة العمل ٤٣٪ من اجمالي السكان، ويتميز العاملون بان اغلبهم يعملون في قطاع البناء والخدمات والقطاع الحكومي، في حين يستخدم القطاع النفطي ٦٪، اما العمال الوافدون فقد بلغ عددهم حسب احصاء عام ١٩٧٣ حوالي ٩٠٪ من اجمالي العمالة الوطنية، وكنهم يعملون في اعمال حرة (القطاع الخاص)، و ٧٠٪ منهم يعملون في القطاع الحكومي.(٥٤)

قطر:

عدد سكانها بلغ ١٨٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٣، وتقدر نسبة القوى العاملة بـ ٤٥٪ من مجموع السكان (٨٥٠٠٠ عامل) يشكل القطريون منهم ١٧٪ (١٥٠٠٠ عامل) اما الوافدون فيشكلون ٨٣٪ من اجمالي العمالة. اما عام ١٩٨٠ فقد بلغ سكان قطر ٢٦٠ ألف نسمة تقابلها نسبة عمالة تمثل ٤٩٪ (١٢٧,٤٠٠ عامل) يكون السكان المحليون ٢٢٪ اما العمال الوافدون فيشكلون النسبة الاكبر.(٥٥)

سلطنة عمان:

بلغ سكان السلطنة ٧٥٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٥ وشكلت القوى العاملة ١٤,٥٪ من مجموع السكان، وقد شهدت اليد العاملة تطورا كبيرا منذ عام ١٩٧٢ حتى الان، فبعد ان كانت لا تتجاوز ٤٠٠٠٠ عامل اصبحت حوالى ١٨٠٠٠٠ عامل فى نهاية ١٩٧٥ ثم ٢٢٣ ألف عامل عام ١٩٨٠ [عدد السكان فى عام ١٩٨٠ بلغ بشكل تقديرى (٨٢٨٠٠٠ نسمة)]. ومرد هذا التزايد فى العمالة أساسا يعزى الى

(٥٤) الدكتور محمد هشام خواجكية، مصدر سابق، ص ٣٢.

(٥٥) المركز الفني للتنمية الصناعية، خطط التنمية الصناعية في قطر، قطر ١٩٧٦.

الانفاق الحكومى المتزايد وتوسع اعمال النشاط الخاص فى السنوات التى اعقبت (١٩٧٥). حيث يعمل فى القطاع الحكومى ١٣٨٠٠ عامل عام ١٩٧٥ (عدا العاملين فى الجيش والشرطة) منهم ١٠٠٠٠ عامل وطنى، و ٣٨٠٠ عامل غير وطنى، فيما بلغ العاملون فى النشاط الخاص ٣٠,٠٠٠ عامل عمانى، و ٦٥٠٠٠٠ عامل وافد، أغلبهم من الهند والباكستان كما سيرد ذلك تفصيلا فى الصفحات التالية.(٥٦)

البحرين:

بموجب احصاءات عام ١٩٧٤ تبين ان عدد سكان هذه الجزيرة قد وصل الى ٢٣٩٠٠٠ نسمة بكثافة تقدر بـ ٣٦١/ كم فيما بلغت نسبة القوى العاملة ٢٩,٩٪ من اجمالى السكان، احتل البحرينيون ٦٢,٧٪ منها، وغير البحرينيين ٣٧,٣٪. وبموجب التوزيع القطاعى نجد ان الوافدين مثلوا ٢٤,٩٪ من عمال الزراعة والصيد، و٣٣,٧٪ من عمال الصناعة الاستخراجية، و١٣,٢٪ فى الكهرباء والغاز، و ٣٤,٦٪ فى المواصلات والتخزين، و٣١,٧٪ فى اعمال التموين والعقارات، و٤٠,٦٪ من اعمال الخدمات الاجتماعية، و٤١,٥٪ فى الانشطة الاخرى اما السكان فى عام ١٩٨٠، فقد بلغ عددهم ٣٥٨ ألف نسمة، شكلت قوى العمل من مجموعهم ٣٧,٦٪.(٥٧)

ان صورة العمالة الاجنبية بكل ما تحتمل من تحديات وتناقضات مع مصالح المنطقة ومستقبل ابنائها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى، تكون أكثر قتامة عندما تستمر ابواب هذه الاقطار مشروعة بلا قيود أمام النزوح المتدفق من الهجرات الاجنبية الكثيفة، ولعل من المفيد استعراض العمالة الوافدة بحسب جنسياتها ومقارنتها بالعمالة الوطنية فى اقطار الخليج العربى باستبعاد هيكل العمالة العراقية، لانها عمالة عراقية وعربية صحيحة تصاحبها وتتساوى معها بالحقوق والواجبات، وفى الجدول التالى توضيح لمعدلات النمو فى الاقطار الخليجية وتطور عدد السكان فيها.

جدول (١٦)

القطر	حجم السكان/ الف نسمة			معمل النمو السنوي
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	٪
العراق	٩,٤٤٠	١١,٢١٨	١٣,١٠١	٣,٤
الكويت	٧٣٨	٩٩٤	١,٣٣٨	٧,٢٥
البحرين	٢١٦	٢٢٥	٣٥٨	٢,٩٨
السعودية	٧,٧٤٥	٨,٣٧٤	٩,٣٢٤	٢,٩٥
قطر	٨٠	٩٣	٢٦٠	٢,٩٩
الامارات	١٩٠	٢٢١	٨٦٠	٢,٩٨
عمان	٦٦٠	٧٥٥	٨٢٨	٢,٩٨

Source: Popul ation, Employment and Development in Arab countries by: Miroclov Rareiro 1981 petroleum Economest Jaurnal9, June, 1977.

(٥٦) مديرية الاحصاء الوطنية/ سلطنة عمان ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨.

(٥٧) وزارة المالية والاقتصاد الوطني/ احصاءات الاعوام ١٩٧١، ١٩٧٤، ١٩٧٧، و ١٩٨٠ مكتب الاحصاء. [مصادر مختلفة]

من الجدول يتضح جليا ضالة حجم السكان فى اقطار المنطقة، فهنالك خمسة اقطار لا يتجاوز سكانها المليون، ولا يبلغ فى بعضها الاخر مائة الف نسمة، على الرغم من زيادة معدلات النمو السنوية التى تفوق معدل النمو العالمى ٢٪، وهى حقيقة تعكس لنا قلة العنصر البشرى فى هذه الرقعة من العالم ذات الأهمية الحيوية، وتشد باغراءاتها مطامع قوى العمل الاجنبية للتقاطر عليها بشكل كثيف ومستمر، ويمكن ان نلاحظ حجم القوى العاملة الاجنبية فى المنطقة من خلال بيانات الجدول التالى لعام ١٩٧٦. (٥٨)

(٥٨) احوال العمل والعمال في الخليج العربي / المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، منظمة العمل العربية، بغداد ١٩٧٧، ص٢٥.

جـــدول (١٧)
توزيع القوى العاملة في اقطار الخليج العربي

القطر	العمال الوطنيون	غير الوطنيين	٪ للمجموع
	٪	٪	٪
العراق	٢٩,١٨	—	٢٩,١٨
الكويت	١٩,٥٠	٤٠,٧٠	٣٠,٦٢
البحرين	٢١,٠٠	٥٩,٠٠	٢٧,٩١
الامارات	١٩,٠٠	٦٧,٠٠	٣٦,٠٠
قطر	١٨,٠٠	٦١,٠٠	٤٤,٠٠

ان الواقع الديموغرافى والتركيب العمرى للسكان يؤكد لنا خطر الهجرة الاجنبية الوافدة، وبخاصة اذا ما علمنا بان نسبة الاطفال تعد نسبة كبيرة كطبقة مستهلكة، لكنها فى الوقت ذاته تمثل رصيدا احتياطيا لقوة العمل فى المستقبل، اذ تبلغ نسبة الاطفال دون سن العمل (١٥ سنة فما دون) بالمتوسط ٤٥٪ من اجمالى سكان المنطقة ولو ادركنا حقيقة ابتعاد المرأة عن العمل بسبب التقاليد والاعراف، لتبين لنا أية هاوية سحيقة تدفع المنطقة باتجاه العالة الوافدة على الرغم مما تحمله هذه العالة من ضغوط اقتصادية على موارد المنطقة وبخاصة المواد الغذائية، ناهيكم عن المشاكل الاجتماعية، والبؤر السياسية المناوئة لامانى الشعب العربى فى الوحدة الشاملة ذلك ان الظاهرة الاستيطانية المستترة بالدافع الاقتصادي، انما تحمل في ثناياها وبدفع من بعض الدول المصدرة لها نوايا عدوانية شريرة ومقاصد تخريبية لتدمير القيم العربية واستلاب القيم ومكارم الاخلاق، وبذر بذور تقاليد وقيم غريبة مدمرة وعادات هابطة تقضي على الترابط الاسري وتسحق خلائق الانسان العربي وجبلته السمحاء وهذا ما يظهر لنا طبيعة شائكة من الازدواجية السكانية في هذه المنطقة، الأمر الذي أصبح فيه المواطن الأصيل غريبا عن قيمه، وعما ألفه في حياته قبل هذه الهجمة المعادية لطموحاته وامالـه العريضة في مستقبل الدولة العربية الواحدة. وفي الجدول التالي تتوضح لنا حالة الازدواج السكاني في اقطار الخليج العربي المختلفة. (٥٩)

(٥٩) نفس المصدر، ص٢٩ وكذلك انظر:-
الدكتور محمود علي الداود، مجلة النفط والعالم، مصدر سابق بما يخص سلطنة عمان، ص ٣٩.

جـــدول (١٨)

توزيع السكان في اقطار الخليج العربي

القطر	وطنيون	وافدون	جملة	التعداد
الكويت	٤٧٢,٠٨٨	٥٢٢,٧٤٩	٩٩٤,٨٣٧	١٩٧٥
٪	٤٧,٥	٥٢,٥	١٠٠	
البحرين	١٧٨,١٩٢	٣٧,٨٨٥	٢١٦,٠٧٨	١٩٧١
٪	٨٢,٥	١٧,٥	١٠٠	
قطر	٤٥,٧٠٠	٦٥,٣٠٠	١١١,٠٠٠	١٩٧١
٪	٤١,١٧	٥٨,٨٣	١٠٠	
السعودية	٦,٦٥١,٠٠٠	٢,٣٢٥,٠٠٠	٨,٩٧٦,٠٠٠	١٩٧٥
٪	٧٤,١	٪٢٥,٩	١٠٠	
الامارات	١١٩,٩٥٠	١٣٢,٧٥٠	٢٥٢,٧٠٠	١٩٧٣
٪	٤٧,١	٥٢,٩	١٠٠	

وبهدف تحديد جنسيات الوافدين وهوياتهم لاستبيان مقدار العمالة الاسيوية (غالباً لا تتمثل فيها اية مهارات مهنية او فنية) بالقياس الى العمالة الأجنبية من دول غرب اوربا والولايات المتحدة الامريكية يمكن استعراض ذلك في بنود الجدول التالي.

جدول (١٩)[٦٠]

القطر	الجنسيات العاملة						
	ايران	الهند	باكستان	دول آسيوية أخرى	امريكا	اوربا	افريقيا
الكويت	٪١٣,٨	٪١٠,٢	٪٥,٢	٪٠,٥	٪٠,١	٪٠,٨	٪١
البحرين	٪١٣,٤٥	٪١٧,٥٧	٪١٤,١٩	٪٢,٥١	٪٠,٧٢	٪٧,٦٦	غ.م
السعودية	٪٢	٪٣	٪١,٥	٪١,٢	٪٨	٪٧,٥	٪١
الامارات	٪٢,٣	٪٥,٦	٪٣,٢	٪٤,٣	٪٠,٦	٪٠,٧	غ.م

قطر ← ٨٣,١٦٪ بضمنهم العمال العرب →

(٦٠) نفس المصدر، ص٣٠ و ص٥٠، جداول مختارة قام الباحثان بتجميعها في جدول موحد لعام ١٩٧٦.

نستنتج من الجدول ما يلى :

١- ان العمال الوافدين من اسيا وافريقيا وأوربا واميركا يمثلون ٣١,٦٪ من اجمالى العمالة فى الكويت، و٥٦,١٠٪ فى البحرين، و٢٤,٢٪ فى السعودية، و١٦,٧٪ فى الامارات، ولم تتضح النسبة فى دولة قطر.

٢- اذا اضفنا العمال العرب لوجدنا ان النسبة ترتفع كثيرا كما فى قطر ٨٣,١٦٪.

٣- ان معظم الوافدين من دول اسيا وأفريقيا يعملون فى قطاعات هامشية واعمال خدمية غير منتجة ولا تحقق قيمة مضافة للدخل القومى (معظم الوافدين من الامين ومن الطبقات الفقيرة الا من جاء لاغراض سياسية معروفة الاهداف) بقدر ما يمثلون قوة مستهلكة تزاحم المواطن المحلى على غذائه اليومى وخدمات الصحة والسكن والتعليم والنقل. . . الخ. ناهيك عن الاثار الوخيمة التى تثيرها مستعمراتهم من حالة الاكتظاظ الخانق، واذا ما علمنا بان نساء الوافدين يعملن فى خدمة المنازل الخليجية ويقمن بتربية الاطفال، لادركنا كيف شاعت الرطانة على الالسنة، وكيف تفشت روح التمرد والاتكالية وعدم الشعور بالمسؤلية، وأصبح الاطفال جيلا ضعيفا مهزوزا يميل الى التراخي والكسل والبحث عن الملذات، ولم يعد قادرا على مواجهة تبعات الحياة الخاصة والعامة، أومتطلبات الواجب الوطنى والدفاع أو الأمن القومى.

٤- ان الواقع المسيطر على تركيب هيكل العمالة الاجنبية الوافدة فى الخليج لم يسمم القطر العراقى، ذلك ان العراق ظل نظيفا من الايدى العاملة الاجنبية، فهويتمتع بثقل سكانى مناسب، وفى الوقت ذاته فان قرارات دعوة الاشقاء العرب للعمل فى القطاعات الاقتصادية المختلفة فى العراق وشمولهم بكل ما يتمتع به العمال العراقيون من امتيازات شجع الهجرة العربية من اقطار الفائض السكانى وحال دون الحاجة للعمالة الاجنبية.

رابعا - الأمن الغذائى في منطقة الخليج العربى:

تأتى أهمية الأمن الغذائى فى منطقة الخليج العربى والمنطقة العربية بعامة فى صميم اهتمامات قيادات الاقطار العربية والعالم ككل، ذلك ان الأمن الغذائى ظل يشكل عاملا من عوامل التبعية للسوق العالمية والدول الكبرى، وطوقا تتحدد بموجبه اشتراطات مجحفة ومخلة بالسيادة الوطنية والاستقلاليين السياسى والاقتصادى، ويشير بهذا الصدد (مولى بوليك فى كتابة بلايين جديدة للتغذية) «ان هذا الواقع الجديد الذى تفرضه الولايات المتحدة الاميركية لايجوز السكوت عليه، ولا يمكن التغلب عليه بشكل انفرادى، بل يتطلب بالضرورة تحشيد كافة الامكانات لكسر الطوق والتخلص منه بروح عالية من الجدية والمسؤولية من لدن الدول المعنية» ومن هذه الدول اقطارنا العربية كافة، ويعد الأمن الغذائي سياجا لحماية المنطقة والحفاظ على سكانها وانتعاش التنمية الاقتصادية للاعتبارات التالية: (٦١)

١) يعد الغذاء مهما من الناحية البايولوجية لبنى البشر، وكلما زاد نشاط الفرد، كلما اصبحت حاجته للغذاء الكامل ضرورية وماسة للحصول على سعرات حرارية كفيلة بمد الجسم البشرى بحاجته من الطاقة.

٢) الاعتماد على الذات فى تأمين الغذاء محليا من الامور الاساسية، ويتأتى ذلك عن طريق استصلاح الارض وتنويع هيكل الانتاج الزراعى (النباتى والحيوانى) واستخدام البذور المحسنة والسلالات الجيدة ومد شبكات الرى ومجارى البزل، وهى من الامور الرئيسة التى تواجه اقطار المنطقة وتتطلب العمل الدائب والتكامل فى حلقات التنمية الزراعية والحيوانية بهدف خلق قدرة غذائية متكاملة للتصدى للاحتكارات والكارتل القمحى الذى تتزعمه الولايات المتحدة الاميركية.

٣) التوسع عموديا وافقيا فى الانشطة الزراعية وتحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتى من خلال التكامل بين اقطار الخليج العربى والاقطار العربية الأخرى بالاطار الذى يساعد على تقليل

(٦١) عبد العزيز مصطفى، وطاهر التميمي، مصدر سابق، ص ٣٠٣ وص ٣٠٥.

اعتماد الفرد في غذائه اليومي على الحبوب والنشويات ودفعه بشكل كبير لاستهلاك اللحوم والبر وتينات والزلاليات.

٤) تعميق الوعي الغذائي بات ضرورة ماسة للمواطنين كافة، يتعين الاهتمام به وتوجيه السكان الى اعتماد النوعية، وتحاشي الاسراف في الاصناف والكميات الكبيرة.

اذ اثبتت معظم الدراسات الطبية بهذا الصدد، ان تغيير انماط الغذاء اليومي والاهتمام بالبر وتين الحيواني، وتحديد الوجبات بحاجة الجسم الضرورية كلها متطلبات مستهدفة للحفاظ على الصحة والابتعاد عن الامراض المختلفة وما تجره من مشاكل تنعكس سلباً على صحة المواطن وبالتالي على مستوى انتاجيته.[٦٢] وبفحص واقع الوطن العربي من خلال البحوث المتقدمة في المؤتمرات والندوات العربية (مؤتمر العمل الاقتصادي العربي المشترك بغداد ٢ ـ ٥/٥/١٩٨٠، ومؤتمر التنمية الاقتصادية في البحرين للفترة من ٩ ـ ١٢/٤/١٩٧٨، ومؤتمر الامن الغذائي في دولة الامارات ٢٤ ـ ٢٩/٤/١٩٨١ وغيرها) يمكن ان نتبين مقدار العجز في الكثير من الموارد الغذائية وبخاصة (الحبوب والسكريات واللحوم)، اذ اصبحت اقطارنا العربية كافة مستوردا لهذه الاصناف من المتطلبات الغذائية التي لا مندوحة عنها، ويأتي اشتداد الميل الاستيرادي لهذه الموارد الغذائية وغيرها نتيجة طبيعية لتزايد السكان، ونقص معدلات الانتاج بشكل مربك للغاية، اذ بلغ متوسط الانتاج السنوي من الحبوب للفترة ٧٠ ـ ١٩٧٤ حوالي ٣٠ مليون طن، فيما بلغ المتوسط المتاح للاستهلاك لنفس الفترة قرابة ٣٣ مليون طن، اي بعجز قدره ٣ ملايين طن، ويمكن القياس على متوسط انتاج السكريات للفترة ذاتها، اذ بلغ ٢,١ طن مقابل متوسط سنوي متاح لاستهلاك قدره ٢,٨ مليون طن، في الوقت الذي بلغ متوسط انتاج اللحوم سنويا (أيضا خلال ٧٠ ـ ١٩٧٤)، حوالي ١,٥ مليون طن يقابله متوسط استهلاك (١,٦) مليون طن سنويا.[٦٣]

وبافتراض ان معدل الزيادة السكانية (كنسبة سنوية ثابتة) هو ٢,٥ ـ ٣٪ مستمر لغاية ٢٠٠٠، فان الفرق بين معدلات الانتاج ومعدل النمو السكاني، سيزيد الفجوة الغذائية اتساعا، ويعرض امن المنطقة العربيّة في افريقيا واسيا الى حالة مؤلمة بنتيجة اضطرارها على الاعتماد الدائم على المستوردات الخارجية من الغذاء، وما تحكمه من شروط قاسية لاترحم، او قد تتعرض مستوردات الغذاء العربي الى المحاصرة من لدن الدوائر الامبريالية، لايقاع اقطار وطننا العربي في خندق التبعية، والاساءة الى شرف سيادتها واستقلالها الوطني ووجودها القومي، والانساني، وبالتالي تجريدها من سلاحها في استخدام ثرواتها القومية استخداما وطنيا بصيغة الاشراف المباشر، مع ما يترتب على ذلك من عقابيل المشاكل التموينة واستنزاف الموارد المالية الضخمة على المستورد من الغذاء والمواد الاستهلاكية الاخرى، الامر الذي يبهض موازين مدفوعات الدول غير النفطية ذات الكثافة البشرية الهائلة والشحة في الموارد المالية او الطبيعية.

وقد يأتي الظرف الذي لا تنفع فيه موارد المنطقة المالية وبخاصة في اقطار الفائض، اذ ما امعنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها وتمادت في حصارها الاقتصادي وتسييج المنطقة بالتطويق وسياسة التجويع عند اي نأمة مقاومة لمصالحها الشرهة واطماعها اللامحدودة في ثراء المنطقة، دع جانب المماحكة السياسية، وتبني الاستيطان الصهيوني في فلسطين مسألة مسلما بها ولا مناص من اقرارها وحمل اقطار المنطقة بالترغيب او التهديد للاعتراف بوجودها والتسليم بالواقع المر. ومصداق هذا التوجه الامريكي يتمثل في ايقاف امدادات الحبوب للاتحاد السوفيتي بعد احتلال افغانستان في

---

(٦٢) British Medical «The Hodth

112, London, 1978, P. 13

(٦٣) عبد العزيز مصطفى، وطاهر التميمي، مصدر سابق، ص ٣٠٨.

نهاية عام ١٩٧٩، وهي الدولة الكبيرة ذات الثقل السياسي والاقتصادي والعسكري.

ويمكن ادراك هذه الحقيقة من واقع مفردات الجدول الذي يوضح لنا حجم العجز بين كميات الانتاج والاستهلاك للفترة ٧٠ ـ ١٩٨٥* بخصوص بعض المحاصيل الغذائية شائعة الاستعمال في الوطن العربي.

* أرقام تخمينية متوقعة.

جدول (٢٠)[٦٤]

اجمالي الانتاج والاستهلاك العربي من المجاميع المحصولية الزراعية الفردية للسنوات ١٩٧٠ و ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥

(بملايين الاطنان)

البيان	١٩٧٠			١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥		
	انتاج	طلب	عجز/فائض	انتاج	طلب	عجز/فائض	انتاج	طلب	عجز/فائض	انتاج	طلب	عجز/ فائض
القمح	٢٠,٣	١٨,٣	+٢,٠٠	٧,٦٧	١٤,٧٥	-٧,٠٨	٢٤,٧	٢٤,٧	صفر	٨,٦٤	٢٠و٢١	-١١,٥٧
الرز	٠,١٨	١,٢	-١,٠٢	٠,٢١	١,٩١	-١,٧٠	٢,١	٢,٤	٠,٣	٢,٨٥	٢,٦٢	+٠,٢٣
البقول	١,٢١	٠,٧٨	+٠,٤٣	١,١٦	٠,٩٦	+٠,٢٠	١,٤٦	١,١٠	+٠,٣٦	١,٥١	١,٣٢	+٠,١٩
السكر	٠,٨٧	٠,٩٩	-٠,١٢	١,١٧	٢,٨٥	-١,٦٨	١,٥٠	٣,٠	-١,٥٠	١,٦١	٤,٤٧	-٢,٨٦
الالبان	٨,٠١	٨,٥٤	-٠,٥٣	٨,٢٦	٩,١٣	-٠,٨٧	٨,٧٠	٩,٦٤	-٠,٩٤	١١,٢٣	١٣,٥١	-٢,٢٨
اللحوم	٣,٢٠	٣,٥٠	-٠,٣٠	٣,٤٠	٤,١٢	-٠,٧٤	٣,٠٤	٤,٨٨	-١,٨٤	١,٥٢	٢,٢٣	-٠,٧١
الدرينات										٣,٠٤	٥,٧٢	-٢,٦٨

ان هذا العجز الكبير في بعض المجموعات الزراعية الغذائية يتطلب زيادة الانتاج لتجاوز الفجوة الغذائية في الوطن العربي بشكل عام، أي تحقيق معدلات الانتاج التالية:[٦٥]

(٦٤) الدكتور سالم توفيق النجفي ـ التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ـ مجلة النفط والتنمية العدد ١ ـ ٤، تشرين الاول ١٩٨١ ـ شباط ١٩٨٢، عدد خاص، ص ١٩٢.

وكذلك انظر: الدكتور عبد علي مهدي حسن ـ واقع الغذاء والصناعات الغذائية في الاقطار العربية، المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٦٥) الدكتور عزت السنجقلي ـ دور التمويل في تحقيق الأمن الغذائي العربي ـ المصدر السابق، ص ١٥٤.

المادة	٪ النمو	لسد الفجوة الغذائية	عام ١٩٨٥	وعام ٢٠٠٠(*)
القمح والحبوب	١٢٠٪	(ملايين الاطنان)	١١,٣	٣٩,٠٨٩
الاخرى				
السكر	٣٣٠٪		٣,٦	٣٤,٦٦
اللحوم	١٥٠٪		٢,٦	٣٠,٢٨
الحليب	١٨٥٪		١٦,٠	٣٤,٣٧٥
الزيوت النباتية	١٨٠٪		١,١	١٠,٤٢

ولو حاولنا كشف الواقع الغذائى فى اقطار الخليج واستعرضنا كميات الانتاج والاستهلاك ومقدار العجز، لظهرت لنا الفجوة الغذائية اكثر سوءا مما عليه فى اجمالى الوطن العربى الكبير، لاحظ بيانات الجدول التالى :

* راجع: عبد العزيز مصطفى وطاهر التميمي، مصدر سابق، ص ٣٢٨.

جـــدول (٢١)

الانتاج/ الاستهلاك/ العجز فى بعض المحاصيل الغذائية للفترة ٧٠/ ١٩٧٤ (بمئات الاطنان)

القطر	القمح			الرز			الذرة			الشعير		
	الانتاج	الاستهلاك	العجز	الانتاج	الاستهلاك	العجز	انتاج	استهلاك	العجز	انتاج	استهلاك	عجز
العراق	٢٦٢٥٨	٢٩٦٥٠	-٣٤٠٠	٢٦٨٠	٢٩٨٠	-٣٠٠	١٦٠	١٨٠	-٢٠	٩٨٠٠	١٠٤٠٠	٦٠٠
الكويت	—	١٠٩٤	-١٠٩٤	—	٣٠٠	-٣٠٠	-	١٥٠	-١٥٠	-	٤٩٠	-٤٩٠
السعودية	١٥٠٠	٥١٢٢	-٣٦٢٢	٣٠	١٦٩٥	-١٦٦٥	-	٢٠	-٢٠	٣٦٠	٨١٠	-٤٥٠
البحرين	-	١٩٠	-١٩٠	-	-	-	-	-	-	-	١٧	-١٧
الامارات	-	١١٧	-١١٧	-	١٣٠	-١٣٠	-	١٢٠	-١٢٠	-	٣١٠	-٣١٠
عمان	١١١	١٤٠	-٢٩	-	١٧٠	-١٧٠	-	-	-	١١٨	٢١١	-٩٣

المصدر: عبد العزيز مصطفى وطاهر التميمى (ستراتيجية الأمن الغذائى فى منطقة الخليج العربى حتى عام ٢٠٠٠) سلسلة دراسات اقتصادية/ مجلة تنمية الرافدين/ جامعة الموصل من مفردات الجدول نلاحظ:

١- باستثناء العراق، والسعودية (لحد ما) فان اقطار المنطقة تعد غير منتجة بالقدر الذى حملها على استيراد مواردها الغذائية من الخارج.

٢- على الرغم من انتاج العراق والسعودية لبعض المحاصيل الغذائية، الا ان انتاجهما لا يغطى الطلب الاستهلاكى السنوى، وهو ما يثبت وجود عجز فى الانتاج السنوى.

٣- بتقديرنا ان سبب العجز يرتبط بجملة أمور:-

أ- تدنى انتاجية القطاع الزراعى وبالتحديد انتاجية العامل الزراعى والهكتارالزراعي.

ب- سوء استغلال الاراضى الصالحة للزراعة، بشكل يدعو الى اعادة النظر فى سياسات القطاع الزراعى فى اقطار الخليج، فالعراق استغل من جملة اراضيه الزراعية الصالحة ٤,٢٣٪ ،وعمان ١٧,٠٪ ، والسعودية ٤,٠٪، والكويت ٠٤,٠٪ ،والامارات ١٥,٠٪.

جـ - ان معدلات الانتاج الغذائى النباتى بخاصة والنباتى والحيوانى بعامة تنمو بصورة اقل من معدلات النمو السكانى التى بلغت بالمتوسط ٢,٥ - ٣٪ سنويا، فيما بلغ معل نمو انتاج القمح السنوى ١,٥٪، والرز ١,٢٪، والذرة ٠,٢، و١,١٪ للرز، الامر الذى عمق الفجوة الغذائية بشكل حاد.(٦٦) ولتحديد الاطار الأمنى للغذاء العربى يمكن استشراف وارادات وصادرات الاقطار الخليجية من مادة غذائية واحدة (القمح ودقيقه) لعام ١٩٧٩، لمعرفة أى تدنٍ انتاجى فى اقطارنا الخليجية.

(٦٦) خالد تحسين علي - الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك - مجلة النفط والتعاون - المجلد الرابع، العدد الاول، ١٩٧٨، ص٦٢.

جـــدول (٢٢)

البيان	الكمية بالطن المتري		القيمة/ الف دولار	
	الاستيرادات	الصادرات	العجز	قيمة سد العجز
البحرين	٧٢٠١	—	٧٢٠١	١٢٠٥
العراق	١٦١٨٧٨٠	—	١٦١٨٧٨٠	٣٧١٠٠٠
الكويت	١٨٩٥٢٨	٤١٦٧	١٨٥٣٦١	٣٣٤٧٠
عمان	٨٥٧٨٠	—	٨٥٧٨٠	١٩٤٠٠
قطر	٢٤٧٣٦	—	٢٤٧٣٦	٣٧٥٠
السعودية	٨٧٩٢١٦	—	٨٧٩٢١٦	٢١١٠٠٠
الامارات	٤٧٦٦٠	—	٤٧٦٦٠	٧٩٠٧

المصدر: مجلة النفط والتنمية/ د. محمد على **الفرا** - دور النفط فى تنمية الانتاج الغذائى فى الوطن العربى - العدد ١، ٢، ٣، ٤، ٥ ت١، ت٢ كانون اول ١٩٨١، كانون ثان، شباط ١٩٨٢. ص٨٩

واذا ما علمنا بان دولة كالولايات المتحدة الامريكية استطاعت ان تغطي احتياجاتها من المواد الغذائية، وصدرت الفائض الكبير (وفق شروط ظالمة) الى اقطار العوز ومنها اقطارنا العربية عموماً، والخليجية خصوصاً، على الرغم من ان العاملين في الزراعة لا يتعدون ٢,٢٪ من اجمالي السكان الفعال، يقابل ذلك ان عدد العاملين في الزراعة العربية يتجاوز الـ ٤٥٪ من قوة العمل الحقيقية. ومع هذه النسبة الكبيرة، الا انها لم تستطع أن تؤمن لنفسها وشعبها القوت اليومي، وهو مؤشر بذلك على انخفاض الانتاجية الزراعية بالحجم الذي سيوقع وطننا العربي تحت وطأة المجاعة القاسية، ان لم تتدارك الاقطار العربية هذه المحنة، وتسعى الى ردم الفجوة الواسعة، والا سيكون أمرنا في مآله كحال دولة الهند على سبيل المثال. ولو كشفنا المستور (كما يقال) عن الغذاء الحيواني، لوجدنا نسبته هي الاخرى منخفضة اما

بسبب وزن الفاقد الانتاجي، أو لاستخدام الحيوانات لاغراض الحمل والجر، وقد قدرت دراسات الامن الغذائي العربي (ومنها ستراتيجية الأمن الغذائي في منطقة الخليج العربي ص١٠ عام ٢٠٠٠) ان الثروة الحيوانية ستنمو بمعدل ٢,٣٪ سنوياً للفترة ٧٥ ـ ٢٠٠٠، اي انها ستزيد من ١٦٨,٦ مليون رأساً عام ١٩٧٥، الى ٣٠٠,٢ مليون رأساً في عام ٢٠٠٠، ومما يزيد من أثر هذا الانخفاض في معدل التركيب الحالي والمتوقع لاعداد الحيوانات، هووزن الذبيحة، حيث بلغ ١٤٤ كغم في عام ١٩٧٥، والمتوقع ان يبلغ ١٧٥ كغم في عام ٢٠٠٠، وهذا الوزن الاخير ما زال دون نظيره في الاقطار المتقدمة البالغ ١٧٩ كغم في عام ١٩٧٠، أما البيض فان نموانتاجه سيبلغ ٢,٤٪ في عام ٢٠٠٠، والالبان ٣٪، اما الدجاج فقد بلغ عدده في عام ١٩٧٩ حوالي ٤٦٣ ألف طن، والثروة السمكية ١٠١٩ ألف طن في عام ١٩٧٩، وهذه التقديرات تنسحب على مستوى الوطن العربي عموما(٦٧).

ويمكن حساب الفجوة الغذائية على أساس استيرادات الاقطار الخليجية من المواد الغذائية، اذا يتضح لنا أي استنزاف كبير للعوائد النفطية من قبل اقطار الكارتل الفحمي الغربية ـ الامريكية التي تنبت سياسة التطويق والتجويع مقابل سلاح النفط، وحالت بيننا وبين التوجه الى الاعتماد الذاتي على مواردنا الغذائية المحلية، نتيجة فشل سياساتنا الزراعية في المنطقة.

(٦٧) عبد العزيز مصطفى وطاهر التميمي ـ مصدر سابق، ص٣٢٠.

جـــدول (٢٣)

المستوردات الصافية (مقدار العجز) من الحبوب الغذائية لسنوات مختلفة (الكمية ١٠ طن متري، القيمة ١٠٠٠٠ دولار امريكي)

القطر	الكميات ١٠/ طن متري		القيمة ١٠٠٠٠ دولار	
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٩
البحرين	٦٠٧٥	١٤٩٣	٢٠٥٨	٢٠٤٦
العراق	١٧٠٧٠٠	٢٣٩٢٧٨	٤٣٢٠٠	٦١٣٠٠
الكويت	٢٩٢١٧	٣٧٢٠١	٦٥٢٦	٨٧٣٦
عمان	١٤٤٣٠	١٢٦٦٨	٣٨٨٧	٣٥٠٢
قطر	٤٤٦٦	٤٤٧٤	١٢٣٣	١٣١٥
السعودية	١٣٧٦٠٢	٢٠٤٣٣٢	٤٤٢١٩	٦١٦٥٠
الامارات	١٦٥٥٣	٣١٣٧٠	٥٠٥٥	١١٦٤٢

Source: F.A.O. Trade Yeerbook,

1979, P.P. 109 - 111

من الجدول يمكن رصد حركة رؤوس الاموال باتجاه استيراد المواد الغذائية وهي قضية تؤكد لنا بطلان الادعاء بوجود تراكمات مالية فائضة عن احتياجات المنطقة الخليجية والوطن العربي الكبير بعامة، ذلك ان استثمار هذه المبالغ كاملة لا يمكن الا ان يحقق تنمية زراعية تغطي بالحد الادنى ٥٠٪ من احتياجات المنطقة العربية من الموارد الغذائية، الامر الذي يتطلب الموازنة الصحيحة بين القطاعات الاقتصادية في الخليج العربي، والمنطقة العربية، وضخ الرساميل المالية في

تنمية وتطوير هذه القطاعات، وبخاصة القطاع الزراعى العربى، لما تمتلكه اقطارنا العربية من موارد مالية وبشرية وموارد طبيعية كفيلة بتحقيق وتأمين مستلزمات الاكتفاء الذاتى من الغذاء الاساسى من خلال التكامل الاقتصادى العربى لمواجهة المأزق الغذائى الخطير. وقبل اختتام هذه الفقرة من البحث نشير الى الفروقات بين معدلات نمو الانتاج ونمو السكان فى بعض الاقطار الخليجية.(٦٨)

(٦٨) خالد محسين علي، مصدر سابق، ص ٦١.

القطر	٪ النمو السكانى	٪ نمو الانتاج	٪ نمو الطلب على الغذاء	٪ الفرق
العراق	٣,٤	٢,٨	٥,٢	-٢,٤
السعودية	٢,٤	٢,٩	٥,٠	-٢,١
اقطار الخليج الاخرى	٣,٩	١,٩	٧,٠	٥,١

مما تقدم نخلص الى جملة حقائق موضوعية أهمها:-

١- ان اقطار الخليج العربى تعانى من شحة فى المحاصيل الزراعية، نتيجة صغر رقعتها (ما عدا العراق والسعودية) وغلبة الطبيعة الصحراوية وقلة المصادر المائية للرى والسقى.

٢- طغيان الملوحة على معظم اراضى المنطقة الخليجية، وافتقارها الى المبازل وقصور سياسة استصلاح الاراضى الزراعية.

٣- مع توفر انتاج السماد الكيمياوى فى الخليج العربى، بيد ان الكميات المستخدمة لم تبلغ بعد المستوى المطلوب لاعادة خصوبة الاراضى الصالحة للزراعة، بسبب جهل الفلاح وعدم اقتناعه جديا بأهمية السماد على الرغم من ان استخدام كغم سماد يعطى زيادة ٨ - ١٥ كغم فى انتاجية الهكتار الواحد.

٤- قصور التخصيصات الاستثمارية الموجهة للقطاع الزراعى، وعدم تغطيتها المستلزمات الاساسية لخلق نهضة زراعية متطورة وغياب التخطيط العلمى بشكل كبير فى مجال الاستثمار والانتاج الزراعى.

٥- الوقوع تحت وطأة الحاجة التى تفرضها ضرورات الأمن الغذائى، والتوجه الى الاستيراد بمبالغ خيالية، دون معالجة فاعلة لاسباب انخفاض الانتاجية الزراعية او تنويع تركيبها المحصولى بحسب تماسها بحيويات المواطنين كافة.

٦- عدم التوجه الى خلق مواءمة وموازنة بين معدلات النمو السكانى ومعدلات الانتاج الزراعى، وترك الامور الى العوائد النفطية لتمارس دور المنقذ عن طريق الاستيراد، ولكن الى متى؟ والى أين؟

٧- غياب التنسيق او التكامل المزرعى فى اقطار المجموعة الخليجية، وغياب النظرة القومية فى ظل تكريس التجزئة والمصالح الاقليمية، وما تسببه من ضيق حجم السوق، وبعثرة الحيازات الزراعية القزمية بالقدر الذى يحول دون استخدام التأليل (المكننة) الزراعى، والانتاج الواسع.

٨- الزراعة نفط دائم، وهى من المصادر المتجددة غير الناضبة، والاهتمام بها يعنى إبعاد المنطقة عن شراك الحصار الغذائى الذى قد تلعبه دول الكارتل القمحى فى المستقبل القريب فى اطار سياج الخنق الغذائى.

٩- قصور التنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبخاصة القطاعين الزراعي والصناعي.

خامسا ـ امكانيات التكامل والتنسيق فى نطاق المشاريع العربية المشتركة والمؤسسات النوعية المتخصصة فى منطقة الخليج العربى :

تتسم منطقة الخليج العربى بجملة خصائص مشتركة تكاد تكون القاعدة العامة التى تجمع اقطار هذه المنطقة على صعيد واحد، ويكاد يكون العراق الدولة الوحيدة التى تشذ عن بعض هذه الخصائص التى تتحدد بما يأتى :

١- الجمود الاجتماعى وتأثيره على التطور الاقتصادى فى المنطقة، ولا يندرج العراق تحت هذا البند.

٢- الامكانات والموارد المتاحة غير المستغلة.

٣- سيادة النظام الاقتصادى الحر (المرسل) ومبدأ حرية التجارة (ما عدا العراق).

٤ـ التداخل العميق بين تجاره هذه المنطقة والسوق الرأسمالية، ولا يكون العراق معنيا بهذا البند، اذ وضع التجارة الخارجية بيد الدولة وحددها بخطة مرسومة.

٥ـ ضعف القطاعات الانتاجية، الصناعة والزراعة، واعتماد اقطار الخليج على استيراد المواد الاستهلاكية، وهذا البند يشمل العراق فى شقه الثانى لحد ما.

٦ـ عدم دعم الاستقلال السياسى بمثيله الاقتصادى نتيجة ارتباط الاخير بعلاقات وثيقة مع الدول الرأسمالية وتحركه فى فلكها وتأثره بها كليا وهوما لا ينسحب على القطر العراقى الذى عزز استقلاله السياسى بالتحرر الاقتصادى وامتلاكه حرية التعامل مع الاطراف بنديه وتكافؤ دون ان يكون ثمة تأثير للعلاقات الرأسمالية التى تحكم عموم منطقة الخليج العربى.

وباستخدام هذه الخصائص يمكن كشف امكانيات التكامل او التنسيق بين اقطار الخليج العربى فى نطاق المشاريع المشتركة والمؤسسات النوعية المتخصصة سواء باتفاقيات وعقود ثنائية أو جماعية متعددة الأطراف.

فالتكامل لغة جمع اوربط اجزاء بعضها ببعض لتكوين كل كامل. وفى الادبيات الاقتصادية ليس هنالك اتفاق على اعطائه تعريفا محددا فبعض الاقتصاديين يجدون بالتعاون وما يتسق معه معنى للتكامل، فيما يرى بعضهم الأخر ان التكامل الاقتصادى يعنى الغاء كافة اشكال التمييز بين وحدات اقتصادية تنتمى لدول مختلفة، على النقيض من مفهوم التعاون الذى يؤكد على انتظام العمليات بين دولتين أو اكثر فى مجال اقتصادى بهدف تحقيق منفعة مشتركة لفترة زمنية محددة على اساس مبدأ المعاملة بالمثل واحتفاظ الوحدات الاقتصادية باستقلالها وخصائصها المتميزة.[٦٩]

اما الاقتصادي الفرنسى المعروف (بيلا بلاسا) فيعرف التكامل بانه حالة اوعملية، أي لانه حالة فيجب ان تلغى بموجبها مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القطرية، ولانه عملية فأنه يتضمن كافة التدابير لالغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية للدول التي تسعى للتكامل. وقد حدد الصور العملية لفكرة التكامل بالاتى :[٧٠]

أ- منطقة التجارة الحرة: الغاء التعريفات الكمركية والقيود الكمية على التجارة بين الدول المتكاملة، مع احتفاظ كل دولة منها بتعريفتها الجمركية ازاء الدول من خارج مجموعة التكامل.

ب- الاتحاد الجمركى : ويلغى التعريفات المتعددة، ويضع تعريفة موحدة للتعامل مع الدول الاخرى خارج نطاق المجموعة التى تتكامل اقتصادياتها.

جـ- السوق المشتركة : وتضم الى ما سبق فى (أ - ب) منح حرية الحركة لعوامل الانتاج (عمال ورؤ وس أموال) بغية توزيعها لتحقيق مبدأ الكفاءة باستغلال الموارد الاقتصادية. (وهى المرحلة التى وصلت اليها دول السوق الاوربية المشتركة).

د- الاتحاد الاقتصادى: ويتميز عن السوق المشتركة

---

(٦٩) عبد الوهاب حميد رشيد ـ التعامل الاقتصادي العربي ـ المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٧٧، ص ١٢.

(٧٠) Bulana B., - The Theory of Emomic Imtegnutine, Allen and Unrip, 1961, P.P. 1 - 2

بتوفيقه بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء بهدف ازالة التمييز بينها وتوحيدها توطئة للمرحلة المستقبلة (الاتحاد الاقتصادى الشامل).

هـ- الاتحاد الاقتصادى الشامل: وتفترض اضافة الى ما ورد اعلاه، توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية وصولا للوحد الاقتصادية.

وهنـ ـك مفاهيم أخرى لتمبرجن، وبندر، وميردال لكن مايهمنا التكامل فى المفهوم الاشتراكى، حيث يعنى التكامل عملية توحيد تدريجى لاقتصاديات الدول الاشتراكية عن طريق تنسيق العناصر الاقتصادية المختلفة وملائمتها لخدمة الاهداف المشتركة. *

والسؤال الذي يطرح نفسه أين موقعنا من هذه الآراء التي يراها الاقتصاديون الرأسماليون والاشتراكيون؟

وبخاصة وان منطقة الخليج تتميز كما سبق ذكره بانظمة تتبع - ما عدا العراق - النظام الاقتصادى الرأسمالى، وماذا حقق العراق من دعوته للتعاون ولو فى الحد الادنى كالتعاون الاقتصادى المشترك فى المشاريع المشتركة والمؤسسات النوعية؟ وهل حققت السوق العربية المشتركة اهدافها؟ وللاجابة عن هذا السؤال يتعين التأكد على ان السوق العربية المشتركة حققت بعض الايجابيات فى هذا المجال، الاان دول الخليج باستثناء العراق لم تنضم للسوق المذكورة على الرغم من توقيع بعضها على اوراق الاتفاقية فى عام ١٩٦٤، * وما يعنينا هنا تأشير أبرز ملامح التكامل والتنسيق الاقتصادى الخليجى كمقدمة للتكامل الاقتصادى العربى فى ظل الاتفاقيات الثنائية او متعددة الاطراف.

فالاقتصاديات الخليجية تتصف بعدة صفات من المهم الاشارة اليها واهمها:

١- تتكون الدول الخليجية من وحدات اقتصادية صغيرة سواء من حيث المساحة أو عدد السكان ما عداالعراق والسعودية.

٢- تعتمد هذه الاقطار على مصدر رئيس واحد للدخل هو النفط، ويشكل النفط نسبة عالية من مجمل الناتج المحلى ومن الصادرات ومن دخل الميزانية الاعتيادية.

٣- تكون العناصر غير العربية نسبة مرتفعة من الايدى العاملة كما فات ذكره فى هذه البقعة العربية، ويستثنى منها العراق فقط.

٤- تفتقر هذه المنطقة الى الموارد الطبيعية الاخرى من غير النفط والغاز الطبيعى ولا تشمل هذه الفقرة العراق.

٥- ارتفاع متوسط دخل الفرد مقارنة بالفرد فى الاقطار العربية غير النفطية وبخاصة الاقطار كثيفة السكان، مصر، وسوريا... الخ.

اسباب التكامل:

أ- ضيق السوق ومحدودية حجمها وضعف اقتصاديات المنطقة، وتشابهها فى الغالب.

ب - سيطرة التخلف والتبعية للسوق العالمية الرأسمالية.

ج - اعتماد اقتصادياتها على النفط بشكل اساسى، ويصح الأمر على هيكل تجارتها.

د - تباين الانظمة السياسية وتصديها لأية محاولة تستهدف توحيد المنطقة اقتصاديا الأمر الذى دفع الشعب للمطالبة بالتكتلات الاقتصادية لمواجهة الازمات.

هـ- هيمنة النشاط الفردى ودور القطاع الخاص سببا بل أعاقا أي توجه نحو التكامل، وهى حالة استدعت تأكيد مبدأ

---

* لمزيد من التفاصيل انظر: د. محمد هشام خواجكية - التكتلات الاقتصادية الدولية - مطبوعات جامعة حلب، سوريا، حلب ١٩٧٢.

* يشير رأي (لم يتأكد لدى الباحثين) ان الكويت دخلت في اتفاقية السوق ١٩٦٤، والامارات ١٩٨١، ذلك أن الكويت فعلاً وقعت على اتفاقية عندما كانت تتعرّض لضغوط عبد الكريم قاسم وتهديده باحتلال اراضيها، وبعد سقوط الحكم القاسمي تنصلت من الاتفاقية للتفاصيل انظر:

طلال محمود كداوي - الغرائب الكمركية ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق - رسالة ماجستير مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل ١٩٨٢/٢/١٦، غير منشورة، ص ٢٩١.

التكامل وان كان بصورته الشكلية.

و- فرص نمو الصناعات البتروكيمياوية نتيجة توفر المواد الرئيسة لها ورؤوس الاموال اللازمة.

ومن هذا المنطلق فان ملامح الصورة المستقبلة يمكن تناولها من الجوانب الاساسية الآتية:[٧١]

١ - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: لقد انشئت في عام ١٩٧٦ وتضم كل الدول الخليجية في عضويتها، واهدافها جمع ونشر المعلومات عن مشروعات وسياسات التنمية الاقتصادية وتقديم المقترحات باقامة المشروعات الصناعية المشتركة المتكاملة لا المتنافسة، مع تقديم مساعدات فنية ودراسات الجدوى وتقييم المشاريع.

٢ - اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية:

وهي على خلاف المنظمة السابقة التي عقدت بين الحكومات، وقد تم انشاؤها عام ١٩٧٩ بصيغة غير رسمية يتمثل فيها القطاع الخاص بين دول المنطقة ومقرها في الدمام/ السعودية. وتضم اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في المنطقة فضلا عن اتحاد غرف التجارة العراقية واتحاد الصناعات العراقي*

٣ - شركة الملاحة العربية المتحدة: وقعت في عام ١٩٧٦، ومهمتها ان تقوم لحسابها أو لحساب الآخرين بجميع عمليات الملاحة والنقل البحري وشراء وبيع واستئجار واستغلال وتهيئة وتملك انواع السفن والمراكب (لديها ٦٢ سفينة طاقتها ٤ مليون طن/ سنويا).

٤ - اتحاد موانئ الخليج: تأسس عام ١٩٧٦، وما زال غير فعال ومهمته التنسيق بين سلطات الموانئ الخليجية بما يحول دون الازدواجية او التنافس، ويختلف دوره عن دور شركة الملاحة العربية المتحدة.

٥ - كونسورتيوم الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب: جاء التأسيس ردا على اعلان (اللويدز) الذي عد منطقة الخليج العربي منطقة حرب وفرض زيادة على رسوم عمليات اعادة التأمين على السفن المتجهة للمنطقة، وقد تم اشهاره في تموز ١٩٨٠، واستهدف حماية مصالح اسواق التأمين واعادة التأمين البحري في المنطقة ضد اخطار الحرب.

أما المشاريع المشتركة فهي:

١ - مشروع الحوض الجاف (الشركة العربية لبناء واصلاح السفن) ويضم الدول الخليجية عدا عمان (وتدخل ليبيا معها من خارج المنطقة).

وغايتها بناء واصلاح وصيانة السفن والناقلات ووسائل النقل البحري المتعلقة بالمواد الهايدروكاربونية، ويمكن اصلاح ناقلات النفط ذات الحمولة (٥٠٠ ألف طن)، مقره في المنامة/ البحرين.

٢- شركة السمنت السعودية - البحرينية المشتركة: وقع عليها في عام ١٩٧٧ والمتوقع ان تكون طاقتها ستة الاف طن من السمنت يوميا لتلبية حاجات البلدين، وحبذا ان يدخل العراق والاقطار الاخرى في هذه الشركة لتفادي التنافس على السوق وتحقيق التكامل.

٣- شركة الخليج لصناعة البتروكمياوت: وتضم ثلاثة اقطار خليجية هي البحرين والكويت والسعودية التي دخلت في مرحلة لاحقة، وقد أقرت التعديلات على نظامها الاساسي في ١٩٨٠/٧/٢٩ بموجب المرسوم الاميري البحريني. ونقترح دخول الاقطار الاخرى طرفا بهذه الشركة.

٤- مشروعات صناعية مشتركة بين السعودية والكويت: اشارت اللجنة المؤسسة عن نيتها اقامة عشرين مشروعاً صناعياً مشتركاً بكلفة ٢,٥٠٠ مليون ريال سعودي،

---

(٧١) الدكتور عبد المقصود عيسى - مستقبل العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج العربي - مصدر سابق، ص ٥٨ و ص ٦٥.

* انظر بذلك طاهر التميمي وهلال يوسف - دور الدولة في دعم النشاط الصناعي الخاص، حالة دراسية عن القطر العراقي، بحث مقدم الى الندوة العلمية العالمية لكلية الادارة والاقتصاد بجامعة البصرة للفترة ١٠ - ١٢/ ٤/ ١٩٨٢، ص ٧٧.

وركـزت على اقـامـة مشـروع مشـترك للاطـارات، واخـر للمصـابيـح الكهـربـائيـة، واخـر للالـواح الزجاجية، ورابع للسليكون المعدني.

٥ـ المشـروع المشـترك لدرفلة الالمنيـوم: وهـو مشروع مختص بصنـاعـة صهـر الالمنيـوم، وقد وجهت الدعوة الى الاقطار الخليجية للمساهمة برأسماله المقدار بـ ١٠٠ مليون دولار على ان يكون مقره فى البحرين.

٦ـ توصيـل ميـاه شط العـرب بواسطـة الانـابيب، ومن المنتظر ان يبدأ الضخ فى عام ١٩٩٠، وسيضخ ٢٠٠ مليون غالون من المياه العراقية.

٧ـ منظمة الاوابك: على الرغم من دخول اطراف عربية غيـر خليجيـة فيهـا الا ان المنظمـة استطاعت ان تعمل جنبا الى جنب مع منظمـة الأوبك لتأمين حقوق اعضائها وحماية الثـروة النفطيـة من التبعثـر والهـدر فى نطـاق تقنين وبـرمجة الانتـاج، والمـوازنـة بين السـوق والطلب، وتأمين الاسعـار النفطيـة المنـاسبـة وربطهـا بحركة اسعار السلع والخدمات على مستـوى العالم وطبيعة كلفة البدائل المتاحة مع مراعاة الاهمية النسبية لهذه المادة الآيلة للنضوب.

الخـــاتمـة

النتائج والمقترحات:

استعـرضت الـدراسـة جملة خصائص مشتركة فى اقطار المجمـوعـة الخليجيـة وكشفت جوانب الاختـلاف بين هذه الاقطار من جوانب عدة يمكن اجمالها بالآتى:

١ـ ان المنطقـة يقطنهـا فى الغـالب شعب عربى يمتلك تأريخـا واحـدا وعـرقـا واحـدا وتضمـه وحـدة الدم والمصير والاهداف ويحكمه الدين الاسلامى الحنيف.

٢ـ تعتمـد هذه الاقطـار وتستأثـر بنصيب وافـر من الثـروة النفطيـة ومن الاحتيـاطى الـؤكـد من النفـط، اذ قدر عمـر الاحتياطى للنفط السعودى ب ٦٠ عاماً، والغاز بـ ٨٣ عاماً. ومقـدار الاحتيـاطى النفطى ١٨٠ بليـون برميـل والغـازى ١٠٦٧٥٠ ترليـون قدم. امـا الكـويت فان احتيـاطى النفط قدر بـ ٧٠٦٠٠ مليـون برميـل بعمـر ١٠٠ عام، والغـاز ٣٤٢٠٠ بليون قدم[١٣] بعمر ٤٨ عاماً.

والامـارات الاحتيـاطى النفطى ٣٠٥٠٠ مليـون برميـل =٤٤ عاماً الاحتيـاطى الغـازى ٢٢٥٠٠ بليـون قدم٣ = ٥٠ عاماً، وقطـر الاحتيـاطى النفطى ٥٨٥٠ مليـون برميل =٣٥ عاماً الاحتيـاطى الغـازى ٧٥٠٠ بليـون قدم٣ = ٢٠ عاماً، عمـان احتياطى النفط ١,١ مليون برميل = ٩ سنة احتياطى الغـاز ٧,١ بليـون قدم٣ = ٩سنـة البحـرين احتياطى النفط ٣٠٠ مليـون برميـل = ١٥ سنـة احتياطى الغاز ٣٠٠٠ بليون قدم٣ = ١٥ سنـة، العـراق احتيـاطى النفط ٣٤٠٠٠ بليون برميل = ٤٥ سنة الغاز ٧٦٨٠٠٠ مليون م٣ = ٧٠ سنة(٧٢)(*)

٣ـ يشكـل النفـط العمـود الفقـرى لاقتصاديات المنطقة سواء فى مساهمته بالناتج القومى اوفى التجارة الخارجية، اذ تراوحـت نسبتـه فى التجـارة على سبيـل المثـال بين ٨٩ - ٩٩,٨٪ من اجمالى الصادرات الخليجية.

٤ـ تشـابـه الـواقـع السيـاسى والاجتمـاعى والثقافى فى المنطقـة باستثنـاء العـراق الذى تقدم بطفرات واسعة غيرت الـواقـع الى صيغـة متقـدمـة فى السياسة الثورية التقدمية، وتأكيد المنهـج التحـررى القـومى والنـزوع الى الاشتـراكية بخصـوصيتهـا الـوطنيـة والقـوميـة، فضـلاً عن تغييـرالبنيـة الاجتمـاعيـة والثقـافية بترسيخ قيم وممارسات تجمع الى روح التـراث العـربى والاسلامى أصالة المعاصرة المنسجمة مع اخلاقيات ديننا الحنيف وذواتنا العربية، وتتنافذ مع معطيات التغيير الاجتماعى والبناء الحضاري الثقافى فى العالم المتمدن.

---

(٧٢) د. عمـد هشـام خواجكية، التكـامـل الاقتصادي في الخليج العربي، مصدر سابق، ص ١٠ وص ٣٠ وص ٥٨.

* هنـالـك تبـاين في التقـديـرات لاعمار النفاد النفطي والغازي، وهذا التباين يستمد حقيقة من عدم انتظام كميات الانتاج السنوي، لاحظ الجدول (١٣).

* الجريدة الرسمية لدولة البحرين، العدد ١٣٩٤ في ١٩٨٠/٧/٣١، ص ٥ وص ٧.

وركـزت على اقـامـة مشـروع مشـترك للاطـارات، واخـر للمصـابيـح الكهـربـائيـة، واخـر للالـواح الزجاجية، ورابع للسليكون المعدني.

٥ـ المشـروع المشـترك لدرفلة الالمنيـوم: وهـو مشروع مختص بصنـاعـة صهـر الالمنيـوم، وقد وجهت الدعوة الى الاقطار الخليجية للمساهمة برأسماله المقدار بـ ١٠٠ مليون دولار على ان يكون مقره فى البحرين.

٦ـ توصيـل ميـاه شط العـرب بواسطـة الانـابيب، ومن المنتظر ان يبدأ الضخ فى عام ١٩٩٠، وسيضخ ٢٠٠ مليون غالون من المياه العراقية.

٧ـ منظمة الاوابك: على الرغم من دخول اطراف عربية غيـر خليجيـة فيهـا الا ان المنظمـة استطاعت ان تعمل جنبا الى جنب مع منظمـة الأوبك لتأمين حقوق اعضائها وحماية الثـروة النفطيـة من التبعثـر والهـدر فى نطـاق تقنين وبـرمجة الانتـاج، والمـوازنـة بين السـوق والطلب، وتأمين الاسعـار النفطيـة المنـاسبـة وربطهـا بحركة اسعار السلع والخدمات على مستـوى العالم وطبيعة كلفة البدائل المتاحة مع مراعاة الاهمية النسبية لهذه المادة الآيلة للنضوب.

الخـــاتمـة

النتائج والمقترحات:

استعـرضت الـدراسـة جملة خصائص مشتركة فى اقطار المجمـوعـة الخليجيـة وكشفت جوانب الاختـلاف بين هذه الاقطار من جوانب عدة يمكن اجمالها بالآتى:

١ـ ان المنطقـة يقطنهـا فى الغـالب شعب عربى يمتلك تأريخـا واحـدا وعـرقـا واحـدا وتضمـه وحـدة الدم والمصير والاهداف ويحكمه الدين الاسلامى الحنيف.

٢ـ تعتمـد هذه الاقطـار وتستأثـر بنصيب وافـر من الثـروة النفطيـة ومن الاحتيـاطى الـؤكـد من النفـط، اذ قدر عمـر الاحتياطى للنفط السعودى ب ٦٠ عاماً، والغاز بـ ٨٣ عاماً. ومقـدار الاحتيـاطى النفطى ١٨٠ بليـون برميـل والغـازى ١٠٦٧٥٠ ترليـون قدم. امـا الكـويت فان احتيـاطى النفط قدر بـ ٧٠٦٠٠ مليـون برميـل بعمـر ١٠٠ عام، والغـاز ٣٤٢٠٠ بليون قدم[١٣] بعمر ٤٨ عاماً.

والامـارات الاحتيـاطى النفطى ٣٠٥٠٠ مليـون برميـل =٤٤ عاماً الاحتيـاطى الغـازى ٢٢٥٠٠ بليـون قدم٣ = ٥٠ عاماً، وقطـر الاحتيـاطى النفطى ٥٨٥٠ مليـون برميل =٣٥ عاماً الاحتيـاطى الغـازى ٧٥٠٠ بليـون قدم٣ = ٢٠ عاماً، عمـان احتياطى النفط ١,١ مليون برميل = ٩ سنة احتياطى الغـاز ٧,١ بليـون قدم٣ = ٩سنـة البحـرين احتياطى النفط ٣٠٠ مليـون برميـل = ١٥ سنـة احتياطى الغاز ٣٠٠٠ بليون قدم٣ = ١٥ سنـة، العـراق احتيـاطى النفط ٣٤٠٠٠ بليون برميل = ٤٥ سنة الغاز ٧٦٨٠٠٠ مليون م٣ = ٧٠ سنة(٧٢)(*)

٣ـ يشكـل النفـط العمـود الفقـرى لاقتصاديات المنطقة سواء فى مساهمته بالناتج القومى اوفى التجارة الخارجية، اذ تراوحـت نسبتـه فى التجـارة على سبيـل المثـال بين ٨٩ - ٩٩,٨٪ من اجمالى الصادرات الخليجية.

٤ـ تشـابـه الـواقـع السيـاسى والاجتمـاعى والثقافى فى المنطقـة باستثنـاء العـراق الذى تقدم بطفرات واسعة غيرت الـواقـع الى صيغـة متقـدمـة فى السياسة الثورية التقدمية، وتأكيد المنهـج التحـررى القـومى والنـزوع الى الاشتـراكية بخصـوصيتهـا الـوطنيـة والقـوميـة، فضـلاً عن تغييـرالبنيـة الاجتمـاعيـة والثقـافية بترسيخ قيم وممارسات تجمع الى روح التـراث العـربى والاسلامى أصالة المعاصرة المنسجمة مع اخلاقيات ديننا الحنيف وذواتنا العربية، وتتنافذ مع معطيات التغيير الاجتماعى والبناء الحضاري الثقافى فى العالم المتمدن.

---

(٧٢) د. عمـد هشـام خواجكية، التكـامـل الاقتصادي في الخليج العربي، مصدر سابق، ص ١٠ وص ٣٠ وص ٥٨.

* هنـالـك تبـاين في التقـديـرات لاعمار النفاد النفطي والغازي، وهذا التباين يستمد حقيقة من عدم انتظام كميات الانتاج السنوي، لاحظ الجدول (١٣).

* الجريدة الرسمية لدولة البحرين، العدد ١٣٩٤ في ١٩٨٠/٧/٣١، ص ٥ وص ٧.

٥ـ تباين الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية فى اقطار الخليج، اذ غالبا ما يسيطر القطاع النفطى ويطغى على ما سواه فى بعض منها، فى حين نجد فى اقطار أخرى توازناً معقولا بين تلكم القطاعات فى تشكيل هيكل الاقتصاد الوطنى.

٦ـ غياب الايديولوجية الفكرية والمنهج السياسى، وتكريس الجمود الاجتماعى الذى يرفض التجديد وتحديث مضامين الحياة لما فيه مصلحة اقطار المنطقة من عالمنا العربى، بالاضافة الى تفشى العفوية فى السلوك الاقتصادى والاجتماعى.

٧ـ وجود العمالة الاجنبية الوافدة بشكل متنام، مع ما تحمله من تأثيرات تخريبية فى السلوك الاجتماعى، أو الضغوط التى تفرزها على الموارد الاقتصادية (والغذائية بشكل خاص). وما يمكن ان تحدثه من تخريب فى الذوق العام والانتماء الأسرى والمقومات الحضارية لسكان المنطقة، وتتفاوت نسبة العمالة الوافدة من قطر الى أخر تبعا لتفاوت مرونة قوانين المنطقة وحاجة اقطارها - ذات النقص فى الكثافة البشرية - الى الايدى العاملة لتنفيذ برامجها المختلفة، ويستثنى من ذلك القطر العراقى كليا.

٨ـ التباين الواضح فى القطاعات المهمة (الزراعة والصناعة مثلا) نتيجة هيمنة النشاط الخاص ومحدودية دور القطاع العام فى معظمها.

٩- التهالك على استنزاف الثروة النفطية بسرعة تخل بالاعمار المقدرة للنفاد، بهدف الاثراء على حساب حصة الاجيال، وتوظيف هذه الثروات المالية فى مشاريع هامشية بعيدا عن استثمارها فى الاقتصادات الوطنية وتطوير قطاعاتها.

١٠ـ ارتباط معظم اقتصادات المنطقة بالسوق الرأسمالية وأنقيادها الى الاقتصاد العالمى بتبعية مخلة بالسيادة والاستقلال السياسى والاقتصادى.

١١ـ الافتقار الى الايدى العاملة الفنية الماهرة، على الرغم من استقدام التكنولوجيا المتطورة، واستخدامها فى المرافق الاقتصادية المختلفة.

١٢- التغاير فى اساليب الحكم، وغياب الحريات السياسية والممارسات الديمقراطية وجنوح البرلمانات لتكون منابر للسلطات الحاكمة، دون اى اعتبار للشعب وممثليه فيها.

المقترحات

تأتى مقترحاتنا من أجل وضع سياسة واعية لاشاعة الاستقرار والامن الاقتصادى من المنطلقات الرائدة الواعية التى نص عليها الاعلان القومى الذى تقدم به العراق على لسان قيادته السياسية فى ١٩٨٠/٢/٨، ذلك الاعلان الذى استهدف حماية المنطقة وسحبها من دائرة المحاور والتكتلات السياسية الدولية، وتخليصها من حمى التنافس بين مصالح الدول الكبرى التى أججتها واثارتها الثروات النفطية الهائلة وصغر حجوم وامكانيات اقطار الخليج العربي والنزعة الشرهة للاستئثار بمقومات النهضة الصناعية وتطورها باستخدام واحد من ابرز مصادر الطاقة المغذية لشريان الاقتصاد الرأسمالى بشكل خاص، واتساقاً مع بنود الاعلان ومؤشراته يمكن اقتراح ما يأتى:

١ـ النظر للعلائق الدولية فى المنطقة على أساس تكافؤها بين دولة وأخرى، وليس على اساس ولاء دولة لمعسكر من اقطاب الصراع العالمى.

٢ـ تأكيد القدرة العربية الاقتصادية من خلال التكتلات والتجمعات الاقتصادية كاقامة سوق عربية خليجية واقامة مشاريع اقتصادية (صناعية وزراعية) مشتركة ومؤسسات متخصصة نوعية كاتحاد منتجى الأسمدة القائم واتحاد الصناعيين والزراعين العرب... الخ فضلا عن التعجيل بخلق قدرة عسكرية فى اطار مبدأ الدفاع العربى المشترك تسد الطريق بوجه الموجات الاجنبية الطامعة وتحول دون تدخل الاطراف الخارجية فى الشؤون الداخلية للمنطقة.

٣ـ الاتفاق على ان أية حرب تقع على اى طرف من المنطقة أو اقطار المنطقة ككل، انما تمثل حربا عربية عادلة من أجل رد الاعتداء والتصدى له بكل ما لدى المنطقة من

امكانات مادية وبشرية، ولا تمثل حربا عدوانية أو الغرض منها نيابة القطر المحارب عن تكتل دولى كبير بقدر ما تعنى تأمين الاستقلال السياسى والاقتصادى وحماية النهضة الاجتماعية والثقافية فى المنطقة، وتتسع مثل هذه الدائرة لتشمل اقطار الوطن العربى بعامة.

٤ـ ايجاد بديل للنفط وتنويع مصادر الدخل القومى واصلاح الخلل الهيكلى فى البناء الانتاجى بهدف ارساء قاعدة مادية تكنيكية للحيلولة دون وقوع الاقتصاديات الخليجية في شلل تام حال نضوب أو نفاذ النفط.

٥ـ ضرورة البرمجة العلمية لانتاج النفط واخضاعه للتقنين المخطط بما يحقق التناسب بين حاجات التنمية الاقتصادية الشاملة والحفاظ على هذه الثروة الأيلة للنضوب أو التى تتعرض لاحقا الى مزاحمة البدائل الجديدة، مع اهمية التعامل معها كسلعة ستراتيجية تحقق القوى التفاوضية.

٦ـ التوجه نحو استعمال البدائل فى استخدامات الطاقة بهدف المحافظة على الثروة النفطية (كاستخدام الطاقة الشمسية مثلا) والسعى الى ايجاد صناعة نفطية متكاملة دون اعتماد تصدير النفط الخام وسيلة لجلب العملات الاجنبية الصعبة، لان ذلك بقدر ما يهدر هذه الثروة بابخس الاثمان، بقدر ما يجعل الاصول العينية المتحققة من الاصول العينية عرضة للضعف والتأكل نتيجة للتضخم العالمى والتغيرات الحادة باسعار الصرف الدولى.

٧ـ حسن استخدام الفوائض النفطية فى(دول الفائض النقدى ولا تشمل العراق) عن طريق استعادتها تدريجيا من مصارف وبنوك الدول الاجنبية وتوظيفها لتطوير استخدامات الطاقة النووية للاغراض السلمية فى اطار هيئة عربية خليجية مشتركة مع مراعاة اعداد الكوادر الفنية والمهارات والخبرات التقنية فى الخارج والداخل للنهوض بمتطلبات التقدم التكنولوجى وبخاصة التكنولوجيا النووية.

٨ـ الاستغلال الأمثل للامكانات البشرية والمادية فى المنطقة والتقليل ماأمكن من حالة التبذر والهدر فى الطاقات بتحاشى الازدواجية والتنافى واحلال صيغة التنسيق والتكامل المشروعى صناعيا وزراعيا.

٩ـ الاهتمام بتطور الزراعة وتنمية مخرجاتها عن طريق مدخلات محلية بقدر الامكان، ولا يتم ذلك دون وضع خطة عربية زراعية على مستوى المنطقة تحقق توفر المواد الخام والمكننة والقضاء على تفتت الحيازات والملكيات فى نطاق التعاونيات الزراعية المشتركة مع التأكيد على اهمية التجربة العراقية فى هذا المجال. وبهذا يمكن تحقيق الأمن الغذائى والتخلص نهائيا من طوق التبعية الغذائية للسوق العالمية الاحتكارية، وهنا يتعين توفير شبكات الرى والبزل والتخلص من الملوحة واستخدام البذور المحسنة والسماد الكيمياوى والمحافظة على الثروة الحيوانية باستخدام السلالات المضربة ذات النوعية الجيدة، ووجوب التوسع العمودى حاليا ثم الأفقى مستقبلا بعداستصلاح الاراضى الزراعية التى لم تمتد اليها يد الاهتمام الجادة.

١٠ـ تحقيق مخزون ستراتيجى من المواد الغذائية عن طريق التنسيق بين اقطار المنطقة وبناء الاهراءات لحمايتها وخزنها مع ضمان تدفق المواد الاولية ومستلزمات الانتاج الزراعى والصناعى التى تفتقر لها المنطقة بشرط ان يتم استيرادها وفق عقد جماعى مع دول التصدير الأوربية أو الاميركية او الافريقية.

١١ـ محاولة اعادة تقسيم العمل فى اطار التخصص النوعى والتعاون الانتاجى ومراعاة الاهمية النسبية لكل قطر.

١٢ـ تحقيق الدفعة الاقتصادية من حيث الرساميل المستثمرة من جانب ومن جانب اخر تأمين شراء متطلبات التنمية الاقتصادية عن طريق هيئة مركزية مشتركة (وزراء الاقتصاد والمال والتجارة العرب أو من ينوب عنهم).

١٣ـ ايلاء القطاع العام أهمية مركزية فى الانشطة الاقتصادية المختلفة وتحديد مجالات النشاط الخاص فى هذه الانشطة بالأطار الذى يؤمن سيطرة أقطار الخليج على الصناعات المحورية الستراتيجية وتطور المرافق الصناعية والزراعية ذات المردود الاجتماعى دون ان يعنى ذلك اغفال

الربحية التجارية فى بعض القطاعات الانتاجية فى هياكل الاقتصاديات الوطنية، وبهذا يمكن التخلص بالتدريج المرحلى من السمة الاحادية والانسياق وراء التطور الرأسمالى وتلقائية السوق التى برهنت على فشلها فى المنطقة العربية وعدم اتفاقها مع التوجه العام لتحديث وتنمية الاقطار الخليجية.

١٤ـ توسيع السوق العربية امام المنتجات الخليجية المعدة للتصدير بعقد اتفاقيات تفضيلية، ومحاولة زيادة رقعتها بالتعاون مع اقطار العالم الثالث المتعاطفة مع قضايانا القومية المصيرية وكسب التعاون معها عن طريق تنظيم العقود للمساعدات والقروض غير المشروطة، ويفضل ان تكون المساعدات عينية من انتاج المنطقة لا نقدية.

١٥ـ زيادة اسهام وانتماء اقطار الخليج العربى للسوق العربية المشتركة والافادة من تجربتها ومحاولة توسيع دائرة نشاطها، ويمكن تحقيق ذلك فى تغيير بنيتها ونظامها المرتكز على قاعدة التجارة لا على اساس النمو الانتاجى للهياكل الاقتصادية الخليجية والعربية، وهذا التعاون والتكامل الخليجي - العربى، سيقود الى الوحدة الاقتصادية اللازمة، لمواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية المختلفة في اطار العمل الاقتصادي المشترك.

١٦ـ التوسع باستخدام العمالة العربية فى المنطقة وتقليص العمالة الاجنبية الوافدة، وتحاشى استمرارها لما تتركه من اثار ضارة ومفاهيم وتقاليد غريبة عن واقعنا الاجتماعى والسياسى والحضارى والثقافى، فضلا عن كونها لا تمثل اسهاما فى الناتج القومي الاجمالى بقدر ما تشكله من عبء على مواردنا الاقتصادية (الغذائية بشكل خاص) وما تخلقه من بؤر ومستعمرات يمكن اعتمادها لقضايا التخريب الفكرى والسياسى واثارة النعرات الطائفية واشاعة روح الفرقة والتشكيك بامكانية وحدة الامة وتأريخها المشترك كما حدث فى البحرين، والسعودية، وما أثبتته الحرب العراقية - الايرانية من مؤشرات تؤكد على خطورة هؤلاء الوافدين.

١٧ـ وضع سياسات مخططة على اساس علمى مدروس لتحقيق الكفاءة وتقييم الاداء فى العملية الانتاجية التى تمثلت بانخفاضها فى اقطار الخليج والوطن العربى كافة، وتعميق هذا التوجه فى القطاعات الحيوية النشطة (الزراعة، الصناعة التحويلية بشكل اساس)، ولا يتحقق ذلك دون خلق وتنمية الملاكات الفنية والادارية الوطنية والعربية.

١٨ـ تأشير ستراتيجية الاعتماد على الذات فى الصناعة وبناء هيكل صناعى مؤشر فى مجمل حركة التنمية الاقتصادية، وتأكيد دور التكنولوجيا الملائمة وتطويعها وفق خصائص واحتياجات المنطقة واستيرادها على أساس توفر الخبرة التقنية العربية وتراكمها بالحجم الذى يساعد على حسن استخدامها بكفاءة عالية من قبل الفنيين العرب، على ان يتم شراء التكنولوجيا بعقد عربى أو خليجى موحد.

١٩ـ تنسيق وتقريب منطلقات الانظمة العربية الخليجية - فى الحد الأدنى - لامتلاك النظرة المعاصرة فى تسيس الامور والاهتمام بعناصر التركيب الاجتماعى لتأخذ دورها فى قيادة المجتمع وفى اطار قومى شمولى كفيل بتحقيق الأمن السياسى والاقتصادى.

٢٠ـ اعتماد بنود الاعلان القومى للرئيس القائد صدام حسين من خلال الوعى بـ:-

أ- ابعاد الوطن العربى عن صراع القوى الكبرى برفض الوجود العسكرى الاجنبى.

ب- الحرص على الشخصية القومية العربية فى العلاقات العربية والدولية.

جـ- تنمية القوى الذاتية العربية لخدمة أمن الوطن العربى.

د- التصرف بنظرة انسانية وحضارية فى العلاقة مع الشعوب كافة.

٢١ـ توحيد التشريعات والقوانين والانظمة فى نطاق العمل، والاجور، والضمان الاجتماعى، ومساواة العمال العرب الوافدين (شأن القطر العراقى)، ومحاولة التنسيق فى

التشـريعـات الضـريبيـة والمـاليـة والتخطيـط الاداري والاقتصـادى بمـا يعـزز قدرات المنطقـة وامكـاناتها لحماية استقلاليها الاقتصادي والسياسي .

٢٢ـ تأكيـد التـرابـط والتكـامـل العلمى والتـربـوى بين الجامعات والمعاهد والمدارس وفق ستراتيجية علمية واحدة مع خلق موازنـة بيـن مدخـلات الـتـعـليـم بشـتى مراحله ومخـرجاته فى نطاق احتياجات مؤسسات الاقطار المختلفة من الايدى العاملة بحسب المهارات والاختصاصات المختلفة .

٢٣ـ انشـاء مؤسسـات ماليـة وصيـرفيـة فى المنطقـة الخليجيـة بهـدف ايجاد سوق مالية خليجية ، وتشكيل اتحاد ومصـارف مركـزيـة ، مع التأكيـد على الدينار الخليجى أولا والعربى ثانيا كعملة بديلة عن سلسلة العملات المحلية فى نطاق التكامل المباشر للاسواق المالية فى المنطقة .

٢٤ـ الاهتمـام بالمـرأة الخليجيـة وزيـادة اسهـامهـا فى اعمـال التنميـة ، واعـدادهـا اعـدادا يتنـاسب مع امكانياتها وقـدراتهـا الذهنية والجسدية ، لتصب جهودها المشتركة مع الـرجـل فى سيـاق زيـادة التطـور والانمـاء الاقتصـادى والاجتمـاعى وهـو مايسـاعـد بالضرورة على الحد من نسبة الاعالة التى ترتفع فى المنطقة بنسب تتراوح بين ٩٧ - ١٣٣٪

هذه أبـرز المقتـرحات التى خرج بها البحث ، وهى على تواضعهـا ، يمكن أن تتكفـل ببنـاء سيـاج للأمن الاقتصادى والغـذائى بصفـة خاصة ، والاستقرار السياسي بصفة عامة ، لكـونهـا تؤشر خصائص المنطقة الخليجية ومقومات التطور فيهـا ، بالاضـافـة الى امكـانية الحؤول بينها وبين المخاطر والاطماع التى تتهددها الآن أو فى المستقبل .

مـــراجع الـــبحث

١- الـدكتـور سيف الـوادى الـرميحى - التطور الاقتصادى والسياسى لاقطـار الخليـج العـربى - ترجمـة الى العـربيـة الـدكتورعبد السلام الادريسى / من منشـورات مركـز دراسـات الخليـج العربى / السلسلة الخاصة (٢٩)/ ١٩٨٠ .

٢- مدحت الحيـالى - تحليـل العـلاقـات الاقتصـاديـة بين الجمهورية العراقية وأقطار الخليج العربى / مطبعة الارشاد ١٩٧٨ .

٣- طاهـر التميمى - الـواقـع الاقتصـادى والسيـاسى فى الاقطـار الخليجية - مجلة الوطن العربى / العدد ١١٨/ السنة ١٠/ دمشق ١٩٦٨ .

٤- عالم النفط/ المجلد ١٣/ العدد ١٧/ تشرين الثانى ١٩٨٠ .

٥- نشرة الأوابك/ العدد العاشر/ السنة الخامسة/ تموز ١٩٨٠ .

٦- مصلحـة الاحصـاءات العـامـة/ وزارة الاقتصـاد والمـاليـة/ الحسـابـات القـومية للملكة العربية السعودية ٨٦/ ١٣٨٧هـ/ كذلك التقرير السنوى/مؤسسة النقد العربى السعودى ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م .

٧- النفط والتنمية/ العدد الأول/ السنة السادسة/ تشرين الاول ١٩٨٠ .

٨- مجلس التخطيط/ الادارة المركزية للاحصاء/ نشرات التجارة الخارجية/التقرير الاقتصادى لعام ١٩٧٥ .

٩- الـدكتـورعبد المقصود عيسى - مستقبل العلاقات الاقتصادية بين اقطـار الخليـج العـربى - النـدوة العلميـة العـالمية الرابعة/ مركز دراسات الخليج العربى ١٩٨١ .

١٠- مديرية التخطيط/ الاحصاءات السنوية/ أبوظبى/ للسنوات ١٩٧٤/٧٠ .

١١- الوضع الاقتصادى فى قطر/ وزارة التجارة والاقتصاد/ التقرير السنوى لعام ١٩٧٩ .

١٢- مديرية الاحصاء الوطنية/ النشرة السنوية لعام ١٩٧٥ .

١٣- محمـود على الـداود/ سلطنـة عمـان والتطـور الاقتصـادى والاجتماعى/مجلة النفط والعالم/ العدد ٩٨/ نيسان ١٩٨٢ .

١٤- الوضع الاقتصادى فى البحرين/ ندوة التعاون الصناعى بين دول الجزيرة العربية للفترة ٢٨ - ١٩٧٦/٣/٣١ .

١٥- منظمة الاوابك/ التقرير السنوى ١٩٧٦ .

١٦- النفـط والتنميـة/ العـددان ١ - ٤/ تشـرين الاول ١٩٨١ وشباط ١٩٨٢ .

١٧ - عالـم الـنـفـط/ المجلد ١٣/ العـدد ٤٠/ مايس ١٩٨١ ١٨ - المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٨/ الجهاز المركزى للاحصاء، وزارة التخطيط/ الجمهورية العراقية .

١٩- طاهـر التميمى - التطـور التأريخى للتعـاونيـات الـزراعيـة، دراسـة مقـارنـة مع اشارة خاصة للتجربة العراقية/ مقبول للنشر ٢٠ - الـدكتـور محمـد عزيـز شكـرى - الدول العربية الخليجية والمجتمع الدولى - مركز أبحاث الخليج/ الكويت ١٩٧٩ .

٢١- الـدكتور محمد أزهر السماك - البترول العراقى بين السيطرة الاجنبيـة والسيـادة الـوطنيـة، دراسـة تحليليـة فى موارد الثروة الوطنية الاقتصادية، جامعة الموصل ١٩٨٠ .

٢٢- الدكتور محمد لبيب شقير والدكتور صاحب ذهب/ اتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية/ جـ١، ط١/ جامعة الدول العربية/ المطبعة العالمية القاهرة ١٩٦٩ .

٢٣- الدكتور عباس الدباغ - النفط العربى من مرحلة الامتياز الى الاستثمار الوطنى/ جامعة الموصل ١٩٨٠ .

٢٤- م . بـروكسى - البتـرول والاستعمـار فى الشـرق - مكتبـة القاهرة الحديثة، ترجمة محمود الشنيطى، ط١، القاهرة ١٩٥٧ .

٢٥- الـدكتـور شريف الشيـخ/ محـاضرات فى اقتصاديات النفط للعام الدراسى ١٩٧٦/ ١٩٧٧/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة .

٢٦- الـدكتـور محمـد سلمـان حسن/ نحوتأميم النفط العراقى/ ط١، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧ .

٢٧- الـدكتـورعلى البيرمانى/ التقسيم المالى للامتيازات النفطية فى العراق/ مجلة التجارة العراقية، العدد ٤، السنة ٣٠، بغداد ١٩٦٧ .

٢٨- الـوقـائـع العراقية/ قانون تعيين الاستثمارات لشركات النفط رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٦١/ العدد ٦١٦ فى ١٩٦١/١٢/١٢ .

٢٩- الـدكتـور طارق شكر محمود - اقتصاديات الاقطار المصدرة للنفط (أوبك) - دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٧٩ .

٣٠- على عبـد محمـد سعيـد الـراوى/ المـوارد المـاليـة النفطية العربية وامكانيات الاستثمار فى الوطن العربى/ دار الرشيد للنشر ١٩٨٠ .

٣١- نواف نايف اسماعيل/ تحديد اسعار النفط العربى الخام فى السوق العالمية، دار الرشيد للنشر ١٩٨١ .

٣٢- صالح مهدى هاشم - الكارتل النفطى فى المنطقة العربية -